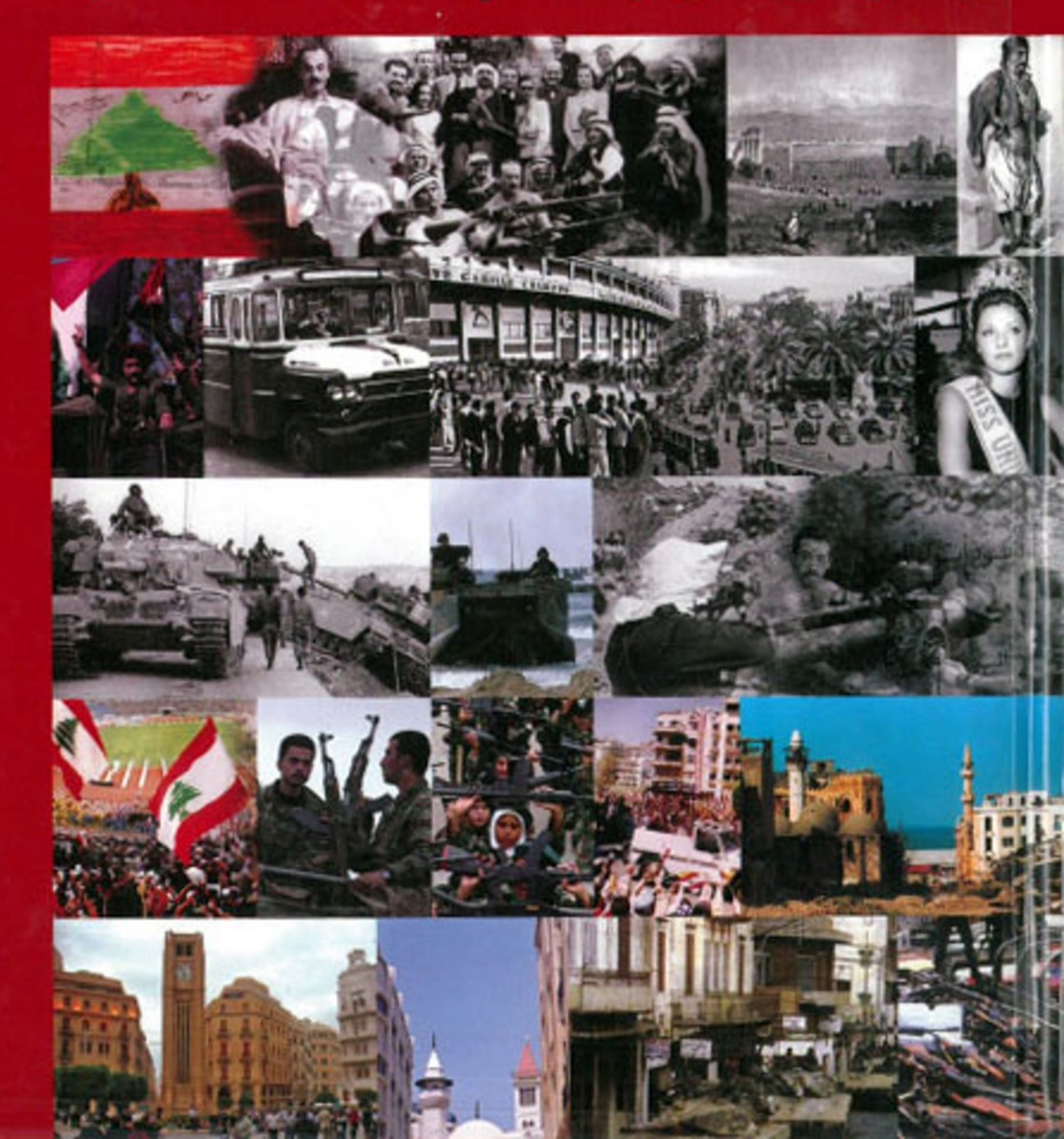
موسوعة الحرب اللبنانية ج٤

ذاكرة وطن وشعب

مسعود الخوند



مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

الجزء الرابع



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية
ذاكرة وطن وشعب
المؤلف: مسعود الخوند
مراجعة: ندى عيد
أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان
عدد الصفحات: 160 صفحة
قياس: 28 X 21
إخراج: سليم المقدّم
الطبعة الأولى: 2006

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للناشر:



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributor s.a.r.l

تلفون : 291693 - 1 - 00961
288686 - 1 - 00961
خليوي : 374371 - 3 - 00961
فاكس : 512951 - 1 - 00961

ص.ب. 50137 بيروت – لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb
www.universal-publisher.com

لبنان المعاصر
مشهد تاريخي وسياسي عام

عهد سليمان فرنجية
(1970-1976)

الانتخاب

خفّف بيار الجميّل، ابتداءً من نيسان 1970، من حملته ضد الفلسطينيين، وجرت اتصالات بينه وبين قادة هؤلاء الذين أدركوا أن الجميّل إنما أراد من وراء ذلك الحصول على تأييد مسلمين له في حلمته الانتخابية الرئاسية، إذ أعلن ترشّحه للرئاسة في الشهر نفسه (نيسان 1970).

في تموز 1970، أعلن الحزب التقدمي الاشتراكي (كمال جنبلاط) تنصّله من كتلة "النهج" الشهابية، وكان عكف على مهاجمة ممارسات "المكتب الثاني"، وسمّى مرشّحه للرئاسة، وهو العماد جميل لحود، رداً على ترشيح الحلف الثلاثي للشيخ بيار الجميّل، وترشيح النهجيين للرئيس السابق اللواء فؤاد شهاب.

في 4 آب 1970، أعلن شهاب (وكان يردّد قبلاً أنه لن يشارك في الانتخابات إلا إذا صوّت له ما لا يقل عن ثلثي النواب) انسحابه من المعركة، وسمّى مرشحه وهو الياس سركيس.

في 16 آب 1970، قبل الانتخابات بيوم واحد، أعلنت كتلة الوسط (أركانها: صائب سلام، كامل الأسعد وسليمان فرنجية) ترشيح سليمان فرنجية.

لم ينل أحد من المرشحين، في الجولة الأولى، العدد المطلوب للفوز (50 صوتاً): الياس سركيس 45 صوتاً، سليمان فرنجية 38، بيار الجميّل 10، جميل لحود 5، عدنان الحكيم صوت واحد. في الجولة الثانية، وجدت 100ورقة بدلاً من 99 فألغيت نتائجها. وفي الجولة الثالثة، تنافس الياس سركيس وسليمان فرنجية، ونال الثاني 50 صوتاً. وعبثاً حاول رئيس المجلس صبري حمادة عقد جولة رابعة بحجة أن الـ 50 صوتاً هي



الرئيس سليمان فرنجية



فرنجية لسلام :وصلنا إلى خانة الياك!!

"أكثرية بنصف صوت". ويقتضي الفوز 51 صوتاً بدلاً من 50. وأعلن سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية.

لمحة عامة

في بداية السبعينات، كان لبنان يغلي بكل أسباب ومظاهر الحركة: مستوى التطوّر العام جعله في مقدمة بلدان الشرق الأوسط العربية؛ وعاصمته، بيروت، عرفت بميزتين رئيسيتين، عاصمة المبادلات التجارية لدول المنطقة، والعاصمة الثقافية ومختبر الأفكار العربية ومصنع الكتاب العربي.

يقابل هذا الواقع، أو هذا المستوى من التطوّر، مسار سياسي أنتج انتخاب رئيس للجمهورية، هو زعيم تقليدي، هلّل لقدومه "الجبل المسيحي" بإطلاق النار ابتهاجاً، وأيّده بعد ذلك في إجراءاته التي سارع إلى اتخاذها: تفكيك "المكتب الثاني"، إيقاف عجلة تقوية الدولة التي كان شهاب بدأ بتسييرها، إدخال الأزلام والمحاسيب في أجهزة الدولة وإطلاق العنان لهم (وتوزير إبنه طوني)، تحرير سياسة "دعه يعمل" من كل عائق... ولأن الأمور لا يمكن أن تُحذف حذفاً ودفعة واحدة، فقد بقي هناك، من الشهابية، "الضمان الاجتماعي" (أنشئ في العام 1964)، وجرى استكماله بـ "التأمين الصحي" في العام 1971. وثمة إنجاز، الوحيد الذي يمكن أن يذكر، وهو إنشاء "مركز البحوث والإنماء التربوي".



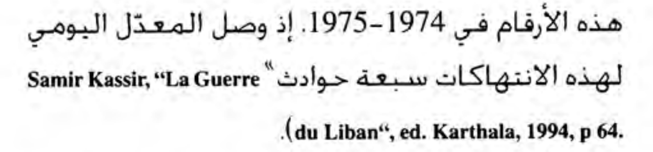
الرئيس فرنجية يؤدي القسم



الرئيس في البرلمان

جوهر مشكلة العهد (ومشكلة البلاد) انه غيّب في الدولة أي منطق تحديثي يمكن أن يتصدّى للمشكلات المتراكمة أو المستجدة. وإذا عرفت حكومة العهد الأولى وزراء متنورين وجادين، فكراً ورغبةً في التطبيق، مثل إميل بيطار وهنري إده والياس سابا وغسان تويني. إلا أن التضييق عليهم حملهم حملاً على ترك الحكم، فأخذ واحدهم يستقيل تلو الآخر، و"لا من شعب يسائل، أو يتحرك لدعمهم" باستثناء شرائح قليلة من المثقفين والطلاب. ولم يُظهر الرئيس فرنجية انشغالاً، أو حتى همّاً، في سنوات حكمه الأولى، يحمله على إيجاد أجوبة على المعضلات الأساسية الآخذة في التفاقم والمستمرة في تهديد الكيان اللبناني ووحدته الوطنية.

"لقد أوجدت المقاومة الفلسطينية، وبسرعة هائلة، ذريعة لاسرائيل في انتهاج سياسة تدخلية (في الشأن اللبناني)، تحت غطاء "الردود الانتقامية". فحوّلت لبنان، وخاصة الجنوب، إلى ساحة معركة. ووفقاً لإحصاءات الجيش اللبناني، ارتكبت إسرائيل 3 الآف انتهاك للأراضي اللبنانية بين العام 1968والعام 1974. أي بمعدل 1,4 حادث انتهاك يومياً، وسبّبت في وقوع 800 ضحية بين اللبنانيين والفلسطينيين. وتعاظمت



هذه الأرقام في 1974-1975. إذ وصل المعدّل اليومي لهذه الانتهاكات سبعة حوادث" **Samir Kassir, "La Guerre du Liban", ed. Karthala, 1994, p 64.**).

سنوات حكم فرنجية الأولى توّجت سياسة وطنية، وخاصة أمنية، فاشلة: "لم يعرف لبنان في سنوات ما قبل الحرب حكماً جيداً. أقلّه في مجال السياسة الأمنية. فالتطورات التي حصلت في المنطقة، سواء الحروب أو الجهود في سبيل السلام، انعكست دائماً سلباً عليه. فمنذ عام 1968، وتمارس حرب فلسطينية - اسرائيلية على الأراضي اللبنانية دون توقّف" (تيودور هانف، "لبنان تعايش في زمن الحرب"، نقله عن الألمانية موريس صليبا، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، ط1، 1993، ص 227).

أولى حكومات العهد يشكّلها صائب سلام (13 تشرين الأول 1970- 27 أيار 1972)

جاءت هذه الحكومة من 12وزيراً من خارج المجلس النيابي باستثناء رئيسها صائب سلام. وبعد أقل من ثلاثة أشهر، استقال الوزير غسان تويني، وعيّن مكانه الوزير هنري طربيه ونجيب أبو حيدر؛ وفي الأول من تشرين الأول 1971، استقال الوزير هنري إده، وعيّن مكانه كمال خوري؛ وفي 24 كانون الأول 1971، استقال



الرئيس فرنجية والرئيس الارياني والوزير هنري طربيه

الوزير إميل بيطار من وزارة الصحة التي اُسندت إلى الوزير طربيه بالوكالة؛ وفي 18 آذار 1972، استقال الوزير حسن مشرفية، وأسندت وزارة التصميم وكالةً للوزير خوري. وعيّن صلاح سلمان وزيراً للصحة، كما عيّن النائب فؤاد نقّاع وزيراً للزراعة. واُطلق عليها إسم "حكومة الشباب".

أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات النيابية التي جرت في 16و 23 و30 نيسان 1972، وتكوّن منها مجلس النواب الثالث عشر الذي جدّد لنفسه أربع مرات (لاستحالة إجراء الانتخابات بسبب الحرب) فاستمرّ حتى العام 1992.

وبعد الانتهاء من العمليات الانتخابية، قدّم صائب سلام استقالة حكومته إلى الرئيس فرنجية في 10أيار 1972.

بدأت الحكومة بحملة تطهير في المكتب الثاني، وكلفت جماعة من ضباط الجيش الموالين للعهد بإنشاء جهاز مخابرات جديد، وأبعدت الشهابيين عن المناصب الإدارية ما عدا الياس سركيس الذي احتفظ بمنصبه (حاكم مصرف لبنان)، وملئت الشواغر بموظفين من حاشية الرئيس الجديد، وأطلق العنان، في المؤسسات والمصالح... لأنصار الرئيس، وبالأخص منهم أبناء مدينته زغرتا.

انفجرت بوجهه

كان "أيلول الأسود" (1970)، فلسطينياً ومصرياً ولبنانياً. العاهل الأردني الملك حسين، يبدأ عملية



الملك حسين والملكة نور

تصفية للوجود المسلح الفلسطيني في الأردن، مستفيداً إلى أقصى حد من الاستياء الدولي والعربي (الرسمي) من خطف طائرات الركاب التابعة لشركات غربية من قبل مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى مطار صحراوي في الأردن. ويتمكن جيشه على مدار أيام 17-26 أيلول من أن يلحق هزيمة ماحقة بالفصائل الفلسطينية المسلّحة، التي سقط منها ما يربو على 10 آلاف من أفرادها، وجرح عشرات الآلاف، وفرّ من بقي منهم إلى سورية، ومنها إلى لبنان، خاصة الجنوب.

ولم تمضِ 48 ساعة على انتهاء المعارك، أي في 28 أيلول، توفي الرئيس جمال عبد الناصر. فكان حزن بيروت استثنائياً بين العواصم العربية إذ عرفت اضطرابات واسعة طوال أيام الحداد الثلاثة.

بعد أيام، أي في أوائل تشرين الأول 1970، نقلت منظمة التحرير الفلسطينية مقرها إلى لبنان، واستمر توافد الفلسطينيين، مدنيين وفدائيين، إلى لبنان حيث توافرت لهم مظلة اتفاق القاهرة الذي ضمن لهم وجوداً شرعياً ويّسر أمر تسليحهم وتدريبهم والتحضير لشنّ عمليات فدائية عبر الحدود، إضافة إلى ما يمكن لبيروت أن توفّره للمقاومة من وسائل ومجالات دعائية وإعلامية على الصعيدين العربي والدولي، كونها العاصمة الأهم في المنطقة على هذا الصعيد.

و"عقب تولي سليمان فرنجية مهمات الرئاسة أقدم الفلسطينيون على محاولة لاختبار متانة اتفاق القاهرة. فقد اعتبرت قيادات بعض المنظمات الفلسطينية وفاة الرئيس عبد الناصر الذي كان الضامن الخارجي لاتفاق القاهرة، إشارة إلى تشديد الضغوط على السلطات اللبنانية بهدف تضييق نطاق الاتفاقات التي قيّدت نشاط تلك المنظمات في لبنان، وصولاً إلى إزالة القيود التي تثقل عليها. وكان من تلك القيود الفقرة التي اشترطت مجيء المقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان من سورية فقط وبالطرق البرية وحدها. وخلافاً لهذه الفقرة وصلت من بغداد إلى مطار بيروت، في تشرين الأول 1970، طائرة تحمل 40 فدائياً مسلحاً ينتمون إلى الجبهة العربية لتحرير فلسطين التي يؤيدها العراق. إلا أن الرئيس سليمان فرنجية أبدى صلابة في الموقف ومنع دخول هؤلاء الفدائيين الأراضي اللبنانية. ورغم تصميم الضيوف على الدخول وخطفهم أحد مستخدمي المطار بصفة رهينة، ظلّ الرئيس فرنجية مصراً على موقفه، الأمر الذي اضطّر الطائرة العراقية للعودة إلى بغداد بعد مفاوضات استمرّت 17 ساعة دون نتيجة" (تيموفييف، ص359).



فرنجية وتقي الدين الصلح

خارطة التحالفات الفلسطينية (1970–1972)

أوجز إيغور تيموفييف (في المرجع المذكور آنفاً: "كمال جنبلاط الرجل والأسطورة"، ص 358) ارتسام هذه الخارطة، ودوافعها، بقوله:

"خلافاً لسورية أو أي بلد عربي آخر، كان للثورة الفلسطينية في لبنان، إلى جانب أنصارها، خصوم يشكّلون فئة كبيرة جداً من السكان. وفي سياق السجال الذي قام في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتخذ قرار بضرورة كسب قاعدة تأييدية جماهيرية في لبنان (...) وأدّت الائتلافات بين مختلف المنظمات الفلسطينية والأحزاب اللبنانية المتقاربة عقائدياً والمرتبطة بالمعسكر الاشتراكي أو الأنظمة العربية، إلى تعزيز مواقع المقاومة، إذ أمّنت لها البعد الدولي الذي هي بأمسّ الحاجة إليه. فقد غدت منظمة العمل الشيوعي (محسن ابراهيم) أقرب حلفاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش). كما عوّلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة) على الحزب الشيوعي اللبناني. وتعاونت منظمة الصاعقة مع البعثيين اللبنانيين الموالين لسورية، فيما تعاونت الجبهة العربية لتحرير فلسطين مع البعثيين الموالين للعراق. أما الجناح الأكثر نفوذاً في المقاومة الفلسطينية، ونعني "فتح"، فقد حاول منذ البداية السيطرة على قبضايات الأحياء السنية في بيروت الذين يخدمون الزعماء المسلمين تقليدياً وصاروا ، في السنين العشر الأخيرة (في عهدي شهاب وحلو) يتعاونون بوثوق مع المكتب الثاني. وزوّدت "فتح" القبضايات المال والسلاح، وتمكنت بمساعدتهم من أن توطّد نفوذها



جانب من مجلس النواب

في بيروت الغربية، وكذلك في بعض مناطق طرابلس وبتسليح حلفائهم اللبنانيين. أوجد الفلسطينيون ضماناً إضافياً وفعّالاً لأمنهم وسلامتهم، وصاروا يشعرون بمزيد من الثقة لعلمهم أن أي اشتباك بينهم وبين السلطات الرسمية أو الجيش لا بد أن يتحوّل نزاعاً داخلياً لبنانياً".

نشير هنا إلى تفريق الشيخ بيار الجميّل، بتصريحاته اليومية تقريباً في تلك الفترة، بين "فدائي شريف" و"فدائي غير شريف". وكان يقصد بالنوع الأول فدائيي "فتح" علماً أن هؤلاء هم المتحركون على صعيد الأحياء البيروتية والطرابلسية والصيداوية و"قبضاياتها" وما أسفر عن ذلك من تجاوزات وعبث بالأمن، وبالنوع الثاني فدائيي "المنظمات اليسارية" - الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، الجبهة العربية - علماً أن هؤلاء يغلب عليهم الطابع العقائدي ويكثر بينهم الجامعيون وامتازوا إلى حد غير قليل بشفافية بيّنة في تعاملهم مع السكان اللبنانيين. فهذا التفريق، وأساسه تصرفات الفدائيين وسلوكهم، بدا مغلوطاً تماماً، وبدا أن الهدف السياسي منه دعم السياسيين التقليديين المسلمين، وأكثر الأنظمة العربية التي كانت تخص منظمة "فتح" بدعم مالي هائل، وتخشى كثيراً المنظمات ذات الطروحات الراديكالية. وفي المقابل، ترسّخت علاقات الثقة المتبادلة بين كمال جنبلاط وزعماء منظمة التحرير الفلسطينية، سواء زعماء "فتح" أو زعماء المنظمات الراديكالية، ما ساعد جنبلاط على تعزيز نفوذه في الأوساط الإسلامية، ورسّخ دوره كمنظّر وزعيم للقوى الوطنية والتقدمية.



من الفصائل الفلسطينية المسلحة

وفي تشرين الثاني 1972، عقد في بيروت "المؤتمر الوطني العربي". واتخذ ممثلو 47 من الأحزاب والمنظمات السياسية العربية ذات التوجهات الاشتراكية والوطنية والديمقراطية قراراً بتأسيس "الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية". وانتخبوا كمال جنبلاط بالإجماع أميناً عاماً لها.

حادثا مطار اللد وميونيخ

في 29 أيار 1972، أي بعد يومين من تشكيل حكومة صائب سلام الثانية في عهد فرنجية (حكومة من داخل مجلس النواب، ومن السياسيين التقليديين، بعكس الحكومة السابقة، "حكومة الشباب")، نجحت جماعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالاشتراك مع أفراد من "الجيش الأحمر" الثوري الياباني، من تنفيذ عملية فدائية في مطار اللد الاسرائيلي، حيث لقي هناك 26 شخصاً مصرعهم. ورداً على ذلك شنّت إسرائيل عملية انتقامية واسعة على جنوب لبنان، وظلّت طوال أربعة أيام تقصف مخيّمات الفلسطينيين وقواعد الفدائيين من البر والبحر والجو.

وأثناء الدورة الأولمبية في ميونيخ (ألمانيا) في أيلول 1972، احتجزت مجموعة من منظمة "أيلول الأسود" الفلسطينية عدداً من الرياضيين الاسرائيليين، ما لبثوا أن قُتلوا أثناء تبادل المجموعة النار مع الشرطة الألمانية، فلقي أكثر من 400 شخص مصرعهم في



مقاومة فلسطينية من أرض لبنان

الجنوب اللبناني على أثر حملة انتقامية اسرائيلية.

أزمة 1973

في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر (كانون الثاني 1973) ذكرٌ صريح أن وضع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قد تغيّر تماماً (ولمصلحتها طبعاً)، وان أحداث الأردن في 1970-1971، وإقفال الجبهة السورية في وجه العمليات الفدائية، جعلت من لبنان الساحة الوحيدة لحرية عمل المقاومة الفلسطينية.

هذه الساحة "الحرة" عرفت هزّات موجعة متلاحقة من العام 1968- 1969، محورها الوجود الفلسطيني المسلّح، ووصلت أوجها في حادث يوم 10 نيسان 1973، عندما تمكّن فريق كوماندوس إسرائيلي من النزول في بيروت من جهة البحر، والقيام بعمليات تخريب، وقتل القادة الفلسطينيين الثلاثة (في منازلهم): محمد يوسف النجار رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان، وكمال ناصر الممثل الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكمال عدوان عضو اللجنة المركزية لفتح (ووقع ضحية هذه الجريمة أيضاً زوجة النجّار وعسكريان من قوى الأمن اللبنانية سارعا إلى مكان الحادث فور سماعهما إطلاق النار).

ولما لم يحرّك الجيش ساكناً للرد على هذه العملية

الاسرائيلية، قامت ردود فعل غاضبة، خاصة في أوساط المسلمين. وفي يوم تشييع القادة الثلاثة، غرقت شوارع بيروت بنحو 250 ألف شخص. وبعد نحو ثلاثة أسابيع (في أوائل أيار)، قام مسلحون من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بإختطاف عسكريين لبنانيين إثنين رداً على توقيف فلسطينيين مسلحين إثنين في مطار بيروت. وسرعان ما أدّى هذا الحادث إلى مواجهات ومعارك عنيفة بين الجيش وفصائل المقاومة. استعمل الجيش فيها الطيران الحربي وقصف المخيمات ومراكز الفدائيين الفلسطينيين؛ واستُشفّ من المعارك هذه المرة أن الجيش مزمع على إخضاع المقاومة للسلطات اللبنانية. لكن الجيش ما لبث أن أوقف عمليته، التي أرادها نهائية هذه المرة، بأمر من الرئيس سليمان فرنجية الذي وجد نفسه يتعرض لضغوط كبيرة داخلية (المسلمون وزعماؤهم)، وخارجية عربية، خاصة من مصر وسورية: مصر على لسان محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية، وسورية التي سارعت إلى إقفال حدودها مع لبنان كما سبق وفعلت في العام 1969.

وفي غضون أيام هذه الأزمة السياسية – العسكرية (نيسان – أيار 1973)، كان ينتشر شبّان مسلحون كتائبيون في بعض شوارع المناطق المسيحية وعلى سطوح الأبنية (خاصة في بيروت)؛ وفي المقابل، في الأحياء الإسلامية، أقيمت الحواجز، خاصة على مقربة من المخيمات الفلسطينية، ضد تدخّل الجيش. كما تطوّع حزبيون يساريون للقتال مع الفلسطينيين.

والأشد خطورة في أزمة تلك الأيام كان انقسام الطبقة السياسية حول ثلاث مسائل مترابطة: الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان، الجيش اللبناني والمشاركة في السلطة.

وبعد حادثة عملية الكوماندوس الاسرائيلي في



مواجهة في شوارع بيروت

بيروت، قدّم صائب سلام استقالته، وكان هاجم بعنف رئيس الجمهورية الذي رفض مطلبه بضرورة إقالة قائد الجيش باعتباره مسؤولاً عن عدم التصدي للعملية الإسرائيلية.

حكومة الدكتور أمين الحافظ
(25نيسان – 8 تموز1973)

شكل نائب طرابلس أمين الحافظ هذه الحكومة من 17وزيراً، أكثرهم من داخل مجلس النواب، وأحدهم النائب طوني فرنجية، نجل الرئيس سليمان فرنجية، لحقيبة البرق والبريد والهاتف. ولم تستطع هذه الحكومة من البقاء لأكثر من شهرين ونيف، إذ سرعان ما واجهت اعتراضات الهيئات الإسلامية التي اعتبرت أن التمثيل الإسلامي فيها منقوصاً بل مفقوداً، ودعت النوّاب إلى حجب الثقة عن الحكومة.

وبعد نحو أسبوع من تشكيل الحكومة اندلعت



الرئيس فرنجية يقلد أحد المتخرجين السيف

الاشتباكات الدامية بين الجيش والمقاومة الفلسطينية، على ما ذكر آنفاً. وفي 7 آيار، أعلن مجلس الوزراء حالة الطوارىء. وطالبت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية أمين الحافظ بتقديم استقالته. وأقفلت سورية الحدود. ووصل عدد من الموفدين العرب إلى بيروت. وفي الأول من حزيران، قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح السالم الصباح، وبرفقته ياسر عرفات، بزيارة الرئيس فرنجية في قصر بعبدا. وفي هذه الأثناء أعلن رئيس المجلس النيابي تحديد جلسة الثقة بالحكومة في 12 حزيران. فزار المفتي الشيخ حسن خالد رئيس الجمهورية، أعلن أن "الحل باستقالة حكومة أمين الحافظ". ولم تتم جلسة الثقة، وبعد يومين من موعدها قدّم الحافظ استقالة حكومته.

وفي 8 تموز 1973، شكّل تقي الدين الصلح حكومة جديدة من 22 وزيراً، جميعهم من داخل مجلس النواب باستثناء رئيسها. وعاد طوني فرنجية وزيراً للبرق والبريد والهاتف. وعاشت هذه الحكومة حتى 31 تشرين الأول 1974.

أجواء يختلط فيها الانفراج بالتوتّر

أثبتت أزمة نيسان - أيار 1973 أن حالة من الانقسام الحاد قائمة في المجتمع كما في الطبقة السياسية في البلاد. كما أثبتت أنه لم يعد بالإمكان إخضاع المقاومة الفلسطينية للسلطة اللبنانية كحد أدنى، أو تصفيتها كحد أقصى، من دون تعريض البلاد إلى مخاطر كبرى.

افتتح رسمياً حوار مفتوح بين حزب الكتائب ومنظمة التحرير الفلسطينية. وجرى تقارب بين الرئيس فرنجية وسورية مباشرة بعد حرب أكتوبر. واتفق الزعماء العرب على أن يكون فرنجية متكلماً باسمهم في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية في تشرين الثاني 1974.

لكن ذلك كله لم يخفّف من حدة "الاستنفار" المسيحي لمواجهة الفلسطينيين، وجوداً مسلحاً وعملاً سياسياً. وقد وصل هذا الاستنفار إلى أوجه، سياسياً، مع المذكرة التي قدّمها بيار الجميّل إلى الرئيس فرنجية ورفض فيها "تخلي الدولة عن سيادتها". ثم طالب، بالاتفاق مع كميل شمعون، بإجراء استفتاء حول موضوع الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان.

هذه الحملة ترافقت مع استعدادات ميليشياوية على الأرض "طالما أن الجيش، بحسب ما أثبتته الحوادث المتكررة، غير قادر للحسم مع المقاومة لأسباب سياسية". ووجود الميليشيات المسيحية لم يكن ظاهرة جديدة تماماً في الوسط المسيحي. فكان لحزب الكتائب، منذ تأسيسه في العام 1936، هيكلية شبه عسكرية، ومنها بالذات يستقي إسمه "الكتائب". وكان يعكف سنوياً على استعراضات شبه عسكرية، كما كان يقيم مخيّمات تدريب. وقد اتّسعت هذه "الظاهرة الكتائبية" منذ أواخر الستينات، وأصبحت "القوى النظامية" في الحزب، عام 1973، قادرة على تأمين حماية عسكرية للمناطق المسيحية، خاصة في بيروت (جوزف أبو خليل، "قصة الموارنة في الحرب"، بيروت، 1990، ص 17-18 و27). أما "نمور الأحرار"، أو "النمور"، فكانوا ميليشيا الحزب الذي يتزعّمه كميل شمعون، "حزب الوطنيين الأحرار". وكذلك كان للرئيس فرنجية ميليشيا - "المردة" - في مدينته زغرتا. وفي



الرئيس سليمان فرنجية

تلك الظروف، 1973-1974، ولد أيضاً "التنظيم". وجرى تدريب عناصره بدعم من كادرات عسكرية في الجيش، المحكوم، سياسياً، بالعجز عن أداء مهمته الوطنية الأساسية.

كان هناك ميل متصاعد، لدى السكان المسيحيين، لاقتناء الأسلحة الحربية الفردية، وخاصة رشاشات الكلاشينكوف (AK-47) التي كانت تُشترى، في أغلب الأحيان، من الفلسطينيين (...) وبعد 1973، ثمة سياسة شبه رسمية بدأ تنفيذها من قبل قيادة الجيش، وبتشجيع من الرئيس فرنجية، سمحت للميليشيات بأن تقتني السلاح، وبصورة منتظمة. كما وفّر الجيش لها تسهيلات لأن تتدرّب وتكوّن كادراتها..."

(**Samir Kassir, "La Guerre du Liban", 2e ed., Karthala, Paris, 1994, p 77.**).



البرلمان اللبناني في عهد الرئيس سليمان فرنجية

لم يجمع المسيحيون، ولا الموارنة، على سياسة حافة الهاوية هذه التي كان يقودها بيار الجميّل وكميل شمعون. ريمون إده انتهج خطاً معتدلاً، وظلّ يطالب باستقدام قوات دولية لنشرها على الحدود اللبنانية، وبسيادة القانون والشرعية، وتميّز بسياسة الانفتاح، وحتى بالحلف مع بعض الأقطاب المسلمين، وخاصة صائب سلام. وإذا كان موقفه هذا قد خفّف نوعاً ما من الاستقطاب الطائفي في البلاد، إلا أنه لم يؤثر في السبب الأساسي لهذا الاستقطاب، ألا وهو الوجود الفلسطيني.

الغبن والمشاركة

كلمتان - شعاران احتلتا الموقع الأول في أوساط المسلمين السنّة بعد أزمة 1973. فالغبن اللاحق بالطائفة يجب استئصاله بالمشاركة، مشاركة المسلمين في اتخاذ القرار، وذلك من ضمن إقرارهم واستمرار قبولهم بـ"الميثاق الوطني"، ولكن من خلال ممارسة صحيحة للسلطة لا تجيز لرئيس الجمهورية (الماروني) بأن يتصرف وكأن النظام نظام رئاسي، في حين أنه نظام برلماني يجب أن يؤول إلى انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي لا أن يعينه رئيس الجمهورية. وقد استتبع هذا المطلب، مطالب أخرى على رأسها ضرورة تعيين قيادة جماعية للجيش (من الطوائف الرئيسية) لا أن يستأثر بهذه القيادة قائد واحد ماروني، وأن تحل قاعدة المناصفة في توزيع مقاعد المجلس النيابي محل قاعدة 6 إلى 5.

وفي مطالبها هذه لم تولِ المرجعيات السنّية التقليدية أهمية تذكر للأوضاع والمطالب الاجتماعية والاقتصادية، ما كلّفها المزيد من خروج فئات (وبالأخص الطلابية) من تحت مظلتها إلى الأحزاب العقائدية، وكذلك خروج "قبضايات" الأحياء إلى الاستظلال في حماية بلدان عربية كثيراً ما تكون متنافسة وربّما متعادية (سورية، العراق، ليبيا)، وخاصة إلى تلك الشبكة الواسعة، السياسية - العسكرية - الأمنية - المالية، التي حبكتها "فتح" ورمتها في أحياء بيروت الغربية وطرابلس وصيدا.

المحرومون

بمثل ما ارتبطت الكلمتان "الغبن والمشاركة" بالطائفة السنّية، ارتبطت كلمة "المحرومون" بالطائفة الشيعية، الطائفة التي باتت أكبر عدداً من سواها في لبنان. والشيعة، تحت هذا الشعار (المحرومون)، وبرعاية الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ذهبوا إلى أبعد من مسألة توزيع السلطات أو "الغبن والمشاركة"، فطرحوا قضية العدالة الاجتماعية بموازاة معارضتهم الشديدة لزعماء الطائفة التقليديين، وبترجمتهم لهذه المعارضة حركةً سياسية دؤوبة وتجمّعاتٍ شعبية تضم عشرات الآلاف، بينهم آلاف المسلحين، يقودهم الإمام موسى الصدر.

"في الستينات، شجّع المكتب الثاني الإمام الصدر على تنظيم الطائفة الشيعية بهدف مضارعة زعماء الطائفة ولعب دور المهدئ المعتدل للبروليتاريا (المحرومين) الشيعية الآخذة في التوسّع في ضواحي بيروت. فأنشىء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عام 1967، وضمّ رجال دين كبار وشخصيات منتخبة. ومع ذلك، فإن خطاب الإمام ما لبث، في بداية السبعينات، أن أصبح راديكالياً متجاوباً مع مسار الأحداث المتفاقمة سواء لجهة الصراعات الاجتماعية، أو لجهة الاستقطابات الطائفية، وتفتيت حصرية الدولة الأمنية، وعمليات التدمير التي ألحقها الجيش الاسرائيلي بالجنوب. ووصل الإمام إلى حد الدعوة إلى حمل السلاح علانية واعتباره "زينة الرجال" كما في مهرجان أقيم في بعلبك في نيسان 1974"(s. (Kassir, op. cit., p 81.

وشكّل الإمام، تحيط به نخبة شيعية "حركة المحرومين" (حركة سياسية - اجتماعية) التي تحوّلت في ما بعد إلى "حركة المحرومين - أفواج المقاومة اللبنانية" ("أمل" اختصاراً). ووصلت الحركة في نموّها واتّساعها داخل الطائفة الشيعية حداً جعلها متطابقة في الأذهان مع الطائفة بكليتها. وعلى رغم التأكيد، في كل مناسبة وعلى لسان الإمام، على جانب النضال الاجتماعي، فإن الحركة بقيت "شيعية". كما بقي عملها السياسي موجهاً ببوصلة العداء للشيوعيين والاشتراكيين.

بروتوكول ملكارت وتشكيل حكومة جديدة

على أثر الحوادث الكبرى في نيسان - أيار 1973، المعارك التي نشبت بين الجيش والمقاومة (بعض المؤرّخين يعيد بداية الحرب اللبنانية إلى هذه الحوادث وليس إلى حوادث نيسان 1975)، ورضوخ الرئيس فرنجية للضغوط العربية المكثّفة وإصداره الأوامر للجيش بوقف القتال، عقد، في اليوم نفسه، 8 أيار 1973، اجتماع في فندق ملكارت ببيروت لتسوية العلاقات بين السلطات اللبنانية والفلسطينيين، ووقّع بروتوكول (ملحق باتفاق القاهرة). تعهّدت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية تجميد العمليات الفدائية على الحدود وعدم استخدام لبنان قاعدة لتنفيذ أعمال إرهابية في الخارج وتألفت لجنة من ممثلي الجيش والقيادة الموحّدة للتشكيلات الفلسطينية المسلّحة من أجل متابعة تنفيذ الاتفاقات والحل العاجل للمشاكل الطارئة.

قبل أن يشكّل تقي الدين الصلح حكومته (في 8تموز 1973)، غدت مسألة تعيين كمال جنبلاط وزيراً للداخلية محور المشاورات الأساسي. وانتهت هذه المشاورات باستبعاده نتيجة معارضة صائب سلام وبيار الجميّل وكميل شمعون. فعيّن صديقه بهيج تقي الدين وزيراً للداخلية، وعضو جبهة النضال الوطني توفيق عساف وزيراً للصناعة. وفي المقابل


هنري كيسنجر

لم يوزّر لا سلام ولا شمعون ولا الجميّل، بل محازبون لهم ومناصرون: عن الكتائب جوزف شادر وإدمون رزق، وعن محازبي ومناصري شمعون ميشال ساسين وكاظم الخليل، وعن كتلة سلام نزيه البزري وعثمان الدنا. وأقرب الوزراء إلى رئيس الجمهورية نجله طوني وصديقه فؤاد نفاع. والوزراء الباقون: صبري حمادة، فؤاد غصن، مجيد أرسلان، جوزف سكاف، نصري المعلوف، ألبير مخيبر، إميل روحانا صقر، فهمي شاهين، علي الخليل، سورين خان أميريان والدكتور حسن الرفاعي. وعاشت هذه الحكومة 14شهراً.

لم يقتنع أحد أن بروتوكول ملكارت وفّر مستلزمات السلام والاستقرار. فاستمرّت الاستعدادات العسكرية للميليشيات. وأُعلنت "في المناطق المارونية حملات جمع التبرعات لاقتناء السلاح (...) ومن خلال مرفأ بيروت ونادي جونيه لليخوت وصلت إلى الميليشيات المسيحية علناً أسلحة وذخيرة من الأردن والسعودية وبلجيكا وعدد من أقطار أوروبا الشرقية (...) ومن أواخر 1973 باشر الفلسطينيون هم أيضاً تسليح حلفائهم المسلمين واليساريين وتدريبهم. تجنّب هؤلاء، خلافاً للمسيحيين، الإعلان عن استعداداتهم الحربية، الا أنهم تمكّنوا في أشهر معدودة من تشكيل ميليشيات عدة غير كبيرة، لكنها مؤهلة تماماً للقتال" (تيموفييف، ص 370).

زيارة كيسنجر الوحيدة (16 كانون الأول 1973)

يوم زيارته تلك، أراد المسؤولون اللبنانيون (الرئيس فرنجية، ورئيس الحكومة تقي الدين الصلح ووزير الخارجية فؤاد نفاع) أن يُظهروا له عجز الدولة عن حمايته أثناء نزوله في مطار بيروت بسبب وجود الفلسطينيين في المخيمات حول المطار، ولفت نظره بالتالي إلى الخطر الفلسطيني. فقرّروا استقباله في مطار رياق. وهذا ما حصل. ولكن كيسنجر خرج بانطباع مضاد للذي توقّعه المسؤولون اللبنانيون الذين لم يكونوا بالتأكيد مطلعين على نظرية كيسنجر المتعلقة بـ "الأنظمة القوية القادرة على تأمين الأمن والاستقرار دخل حدودها". وهذا ما عبّر عنه في مذكراته "سنوات الصعود" Years of Upheaval عندما تحدث عن لبنان بلهجة تشبه الشفقة، مقارناً بينه وبين نظام الملك حسين القوي، الذي وضع حداً للنشاط الفلسطيني في أيلول 1970، بالشكل المعروف.

فقد كتب في مذكراته (نقلاً عن داود الصايغ، "النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته"، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، شباط2000، ص 150-151):

"يوم الأحد الموافق 16 كانون الأول (1973) استقليت الطائرة إلى لبنان. وكان لبنان آنذاك مثالاً للتعاون والمشاركة بين مختلف الطوائف الدينية في الشرق الأوسط (...) وعلى هذا الأساس تعايشت الطائفتان المسيحية والمسلمة في لبنان. فازدهرت وأصبحت بيروت قاعدة ناجحة تجمع مختلف الطوائف الدينية. وكان لا بد للبنان من أن يتابع واقعه السعيد لو لم تقرّر السلطات الفلسطينية اتخاذه مركزاً رئيسياً للعمليات الفدائية بعد أن تمّ طرد الفلسطينيين من عمّان عام 1970(...) إن هذه القوة (قوة الملك حسين) لم تتوفر للبنان ليحذو حذو الأردن (...) فالحسين بكل ما أوتي من قوة وبمساندة جيشه القوي وقف صامداً بوجه التيار الفلسطيني عكس الدولة اللبنانية الضعيفة البنية والمفككة الأوصال بأفراد جيشها وأعضاء حكومتها. فإنها لم تستطع أن تجابه القدرة الفلسطينية وتفرض سيطرتها في كثير من المواقف الحرجة الطارئة".

نتائج حرب أكتوبر على لبنان، كيسنجر في الواجهة

بقي لبنان في معزل عن هذه الحرب عسكرياً (باستثناء غارة الطيران الاسرائيلي على محطة الرادار في الباروك يوم 18تشرين الأول 1973). إلا أن نتائجها عليه كانت وبالاً. خاصة لجهة انقسام العالم العربي حول الخطة الأميركية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط على مراحل. "ففي تشرين الثاني 1973 اعترفت قمة الجزائر (القمة العربية) لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وأكدت أن السلام مع إسرائيل لا يمكن توقيعه دون مشاركة مباشرة من المنظمة في المفاوضات. إلا أن ذلك لم يبدّد المخاوف التي ظهرت قبل حرب أكتوبر لدى الزعماء الفلسطينيين. وخصوصاً زعماء المنظمات الفلسطينية المتطرفة. من أن التسوية الشرق أوسطية. وفقاً للسيناريو الأميركي. ستجري على حساب الفلسطينيين. واشتدت هذه المخاوف بعد النتائج الأولى لدبلوماسية هنري كيسنجر المكوكية التي أفلحت في توقيع اتفاقات فصل القوات في النصف الأول من عام 1974. وأيضاً. وبمقدار لا يقل عن ذلك. بعد التأييد الصريح لفكرة التسوية من جانب الأوساط المسيحية" (تيموفييف. ص 372-373).

وثمة نتيجة سلبية أخرى على لبنان. زادت في تأزيم أوضاعه. وهي أنه في أجواء انعقاد مؤتمر جنيف لإيجاد تسوية سلمية في المنطقة (أواخر 1973- أوائل 1974). أصبحت الكلمة الفاصلة داخل حركة المقاومة الفلسطينية لأنصار المواقف المتشددة الرافضين التفاوض مع إسرائيل. الذين تمكّنوا من توحيد جهودهم في "جبهة الرفض" التي ضمّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية - القيادة العامة. والجبهة العربية لتحرير فلسطين. وجبهة الكفاح الشعبي الفلسطيني. ولقي هذا الاتجاه الفلسطيني المتطرف شعبية له في أوساط المسلمين واليساريين. انعكس مزيداً من المخاوف المقرونة بالاستعدادات العسكرية في الجانب المسيحي.

نتيجة ثالثة تمثّلت بالارتفاع الفاحش للأسعار نتيجة تدفّق الرساميل النفطية على لبنان بعد هذه الحرب (حرب أكتوبر). ما زاد من التناقضات والمشكلات الاجتماعية. فاجتاحت البلاد موجة من التظاهرات والإضرابات. شارك فيها العمّال والطلاّب. مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية. وبرزت فيها "حركة المحرومين".

تشكيل حكومة رشيد الصلح،
وأهم أحداث أواخر 1974- أوائل 1975

بعد استقالة حكومة تقي الدين الصلح (تشرين الأول 1974)، تقدّم إسم صائب سلام لائحة مرشّحي تشكيل حكومة جديدة، لكنه جوبه بمعارضة قوية، خاصة من جانب كمال جنبلاط، حتى اضطر إلى إعلان تراجعه عن القبول بهذه المهمة. ورست المشاورات في آخر المطاف على رشيد الصلح الذي شكّل حكومة ائتلافية (من داخل البرلمان وخارجه) في آخر تشرين الأول 1974، وعاشت حتى 23 أيار 1975.

في الشهرين الأخيرين من 1974، اجتاحت البلاد موجة من العنف لم يسبقها مثيل: تفجير قنابل ونهب وسلب وقتل، وسط عجز رجال الشرطة والأمن عن مكافحة الإجرام المتزايد، وتزايد الحديث في شأن حرب أهلية داهمة.

في 12 كانون الثاني 1975، ردّ الاسرائيليون على عمليات جبهة الرفض الفلسطينية (على أساس أن منظمة التحرير كانت تعلن باستمرار عن إيقافها العمليات ضد إسرائيل وفقاً لبروتوكول ملكارت، كما عكفت على تقديم اعتذاراتها - دون أن تفعل شيئاً بالملموس - للحكومة اللبنانية على أعمال جبهة الرفض) بهجوم على قرية كفرشوبا في منطقة العرقوب، فدمّرت بيوتها، وفرّ أهلوها إلى مرجعيون.

في 18كانون الثاني 1975، حدث في منطقة الحدود اشتباك مسلّح بين الجيش اللبناني ومقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجيش التحرير الفلسطيني. وبعد يومين أطلقت من المواقع الفلسطينية ستة صواريخ على ثكنة الجيش في صور. ولم ينفع استنكار ياسر عرفات لممارسات الجبهة الشعبية ووعده بقمع أي نوع من هذه الأعمال في التخفيف من حدة الساخطين على الوجود



اغتيال معروف سعد

الفلسطيني المسلّح. وفي طليعتهم الشيخ بيار الجميّل الذي هدّد (في 20 شباط 1975) باتخاذ التدابير اللازمة إذا عجزت الدولة عن أداء وظائفها. وقدّم مذكرة إلى رئيس الجمهورية طالب فيها إجراء استفتاء عام حول الوجود الفلسطيني في لبنان وبات الحديث الغالب، مع المزيد من الاستقطاب والشروخ التي يتعرض لها المجتمع اللبناني، أن الحرب الأهلية لا مردّ لها، خاصة مع ما بدأ اللبنانيون يتناقلونه من أخبار وشائعات حول إقفال الشركات الأجنبية (خاصة الأميركية) أبوابها وبيع مقتنياتها والطلب من موظفيها الأجانب مغادرة البلاد على وجه السرعة. الحرب على الأبواب. وهذه الأبواب أصبحت مشرّعة مع أحداث صيدا واغتيال معروف سعد.

صيدا جنازة معروف سعد

صيدا

أحداث صيدا واغتيال معروف سعد
(شباط - آذار 1975)

سمير قصير استقى أعداد "النهار" أواخر شباط 1975، و"أحداث صيدا 1975، يوميات ووثائق" الصادرة عن المركز الثقافي للأبحاث والتوثيق في صيدا (1985)، في ما استقى من مراجع، ليخصّص فصلاً كاملاً لهذه الأحداث. Kassir, "La Geurre du Liban", op. cit. Prologue a Saïda, chap. 4, p 95-102.

في 6 آذار 1975، مات النائب السابق معروف سعد في أحد مستشفيات بيروت، جرّاء إصابته برصاصة قبل أيام (أي في 26 شباط) أثناء قيادته مظاهرة لصيّادي السمك في مدينته، صيدا، فدخل في غيبوبة امتدت حتى وفاته في 6 آذار.

في هذا الفاصل الزمني (بين الإصابة والموت، نحو عشرة أيام)، تجمّعت كل التناقضات التي عصفت بلبنان طيلة سنوات سبقت هذا الحادث ومهّدت لانفجار الحرب اللبنانية، وجاءت هذه الأحداث في صيدا، بمكانها وبأشخاصها، لتشكل رموزاً لهذه التناقضات:

- **رمزية المكان:** مدينة صيدا، عاصمة الجنوب التي ثبتت المقاومة الفلسطينية نفسها على أرضه حيث الحدود مع اسرائيل، والذي ازداد رفض سكانه وتصلّبهم إزاء دولة طالت لامبالاتها بهذه المنطقة.

- **رمزية المواجهة بين كميل شمعون وصيّادي السمك (الشريحة الفقيرة في سنّة صيدا):** شمعون هو رئيس مجلس إدارة (وصاحب) "شركة الصيد الصناعي" (بروتيين Protéine) التي انتفض في وجهها الصيادون. وكميل شمعون هو رئيس الجمهورية الأسبق، الذي أضحى، منذ 1958، الشخصية السياسية الأكثر رفضاً من قبل أكثرية المسلمين.

- **رمزية الضحية:** معروف سعد، الذي قاد انتفاضة صيدا في 1958 ضد كميل شمعون، وأصبح وجهاً رئيسياً من وجوه الناصرية في لبنان، والبطل المدافع عن فقراء السنّة، حيث مساحة التقائه مع الخطاب اليساري.

- **رمزية الموقف من الجيش ودوره:** لم يدافع عن الجنوب في وجه العدو، واكتفى بدور قمع المواطنين في الداخل، في نظر قسم من اللبنانيين (المسلمون واليسار)، في حين أنه ضحية مساومات سياسية، ومناورات وتجاوزات الفلسطينيين، في نظر القسم الآخر (المسيحيون واليمين).

أما عن الحادثة، فقد انتشر الجيش بقوة، يوم التظاهرة في 26 شباط، في شوارع صيدا، وفرّق تجمّعاً صغيراً في الشارع الرئيسي، شارع رياض الصلح، لفتح طريق بيروت - صور، وبعد ذلك بقليل، توجّه الصيادون في تظاهرة انطلقت من مرفأ صيدا باتجاه شارع رياض الصلح، بينهم كوادر من أحزاب اليسار، وثمة من يرجّح أن كوادر من المنظمات الفلسطينية أيضاً (مخيم عين الحلوة الفلسطيني قريب جداً من صيدا). على رأس التظاهرة، سار زعيما صيدا المتخاصمان تقليدياً، النائب نزيه البزري، والنائب السابق معروف سعد. ولم يكن يتعدى عدد المتظاهرين المئتي شخص عند أبعد تقدير. وما إن رأى المتظاهرون العربات العسكرية واقفة في مواجهتهم حتى ازدادوا حماسة، وسرّعوا سيراً باتجاهها، وبدأت تسمع انفجارات عبوات ديناميت. وفي اللحظة التي كانت التظاهرة تمرّ قرب مبنى البلدية، بدأت تُسمع رشقات نارية تختلط بصياح المتظاهرين وبأصوات المتفجرات، وأصابت رصاصة معروف سعد، وأُصيب من المتظاهرين أربعة أشخاص، توفي أحدهم وكان فلسطينياً، ونقل سعد إلى المستشفى وعمّت الإضطرابات مدينة صيدا.

اليسار اتّهم الجيش بـ "اغتيال" معروف سعد، ومن



مسلح فلسطيني داخل بيروت

الحجج التي قدّمها أنه نشر صورة تظهر عربة عسكرية عليها جنود في وضعية إطلاق النار. والنائب المحافظ نزيه البزري (الذي أشرف على معالجة سعد كونه طبيباً) شهد أيضاً أن "الجيش أطلق النار".

والبيان الرسمي لم ينفِ هذا الأمر لكنه قال إن الجنود لم يقدموا على إطلاق النار إلا بعد مهاجمتهم من المتظاهرين. وزادت هيئة الأركان على البيان الرسمي بتأكيدها أن الرصاصة التي أصابت معروف سعد لم



احتلال أم مقاومة!

تأتِه من جانب الجنود. أما التحقيق الرسمي الذي فُتح في الموضوع فلم يؤدِ إلى توضيح الحقيقة، ما جعل مقولة "المؤامرة" الأكثر تداولاً في الصحافة وبين الناس، خاصة وأن صيدا باتت تعج بالسلاح، وبالتنظيمات والأحزاب (مخيما عين الحلوة والمية ومية، ضواحي صيدا - خاصة حارة صيدا - مرتع الشيعة وخزان العقائديين اليساريين الذين باتوا، منذ قبل سنوات قليلة، مختلطين بالحركة الشعبية الشيعية المتنامية بصورة هائلة، حركة المحرومين).

كمال جنبلاط عمل على التهدئة، وصرّح بأن الجيش كان مضطراً للردّ على النيران التي كانت تستهدفه من كل جانب، خاصة من البنايات المجاورة لساحة الحادث. رئيس الحكومة رشيد الصلح قال إنه هو الذي طلب من الجيش الانتشار في شوارع المدينة بعد أن بلغه أن الطرقات قُطعت وأن رجال الشرطة والدرك باتوا عاجزين عن التعامل مع الوضع في المدينة. أما اليسار فدعا إلى إضراب في 28 شباط، ونظّم التظاهرات في عدد من المدن، خاصة في بيروت، وسار في طليعتها أكبر قادته. لكن جنبلاط غاب عنها.

في صيدا، تشكلت لجنة من أبنائها لمتابعة مطالبها، ضمّت جميع أحزابها وهيئاتها والنائب نزيه البزري. وفي يوم اجتماعها مع وزير الاقتصاد، نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عباس خلف في الأول من آذار، بحضور رئيسي الحزب الشيوعي (جورج حاوي) ومنظمة العمل الشيوعي (محسن ابراهيم)، أعاد الجيش انتشاره في المدينة (صيدا) بضوء أخضر أعطاه رئيس الحكومة بهدف إعادة فتح الطرقات وإنهاء إقفال المدينة. فانتشرت ميليشيات اليساريين والفلسطينيين في الشوارع، ثم هاجمت وحدات الجيش من دون أن تنتظر أوامر رؤسائها في بيروت.





تدريبات وعمليات للفدائيين في لبنان



دفعوا ثمن المقاومة الفلسطينية

واستمرّت المعركة نحو 24 ساعة وأسفرت عن 16 قتيلاً (5 عسكريين و 11مدنياً)، ولم تنته إلا بعد تدخّل من قادة المقاومة الفلسطينية. وتشكّلت لجنة لبنانية - فلسطينية كُلّفت مهمة إعادة الهدوء إلى المدينة، وتمّ الاتفاق على أن ينسحب الجيش من صيدا ولكن، غداة اليوم التالي، هاجم مسلحون شاحنة عسكرية عند مدخل المدينة وقتلوا عسكرياً. وتمّت معالجة الحادث، وسُلّم الفاعل إلى السلطات.

أحداث صيدا، وصولاً إلى اشتباك أول آذار على مدخلها، أسهمت بدورها بالمزيد في حالة الاستقطاب والشروخات سواء لدى الشعب أو لدى الطبقة الحاكمة. دعا اليسار إلى سلسلة من التظاهرات في العاصمة والمدن. في صيدا، كانت تحتشد الألوف، بحضور نواب وشخصيات وقادة يساريين، في تشييع مَن سقطوا في الاشتباكات.

ووصلت هذه الحشود إلى أوجها في 7 آذار، يوم تشييع معروف سعد. وكان ذا دلالة بالغة تغييب العلم اللبناني في طقوس ومراسيم التشييع والدفن، حتى أن جثمان الشهيد معروف سعد قد لُفّ بالعلم الفلسطيني، علماً أنه كان زعيماً ونائباً لبنانياً عُرف بمواقفه الوطنية المعتدلة الداعية إلى الوحدة الوطنية والبعيدة كل البعد عن الطائفية، فكان محبوباً من المسلمين والمسيحيين على السواء (هنا، ينتهي الاستناد إلى سمير قصير في كتابه المذكور). وهذه الميزة في شخصية معروف سعد يكاد يجمع عليها عارفوه، بمن فيهم مسيحيو صيدا وقرى شرقي صيدا وأهالي قضاء جزين.

هذه الأحداث، والزاوية التي نظر المسلمون واليساريون (والفلسطينيون) منها إليها، خاصة لجهة اتهامهم الجيش بالطائفي والقمعي، أثارت ردود فعل



تهجير داخل الوطن


فلسطيني يقاوم... في بيروت

غاضبة لدى الأحزاب المسيحية: فسارت المظاهرات (5-4آذار) التي عمّت المناطق المسيحية، وبصورة خاصة طلبة المدارس والمعاهد، وكانت من الضخامة حتى قيل ان الموارنة جميعهم أنزلهم أبناؤهم الطلبة إلى الشوارع. وكانت صور الصلبان والقديسين التي رفعها المتظاهرون إلى جانب شعارات الدعم للجيش قد فاقمت من حالة الاستقطاب في المجتمع اللبناني. وعبثاً حاول الوطنيون والمعتدلون، من هنا وهناك، رفع الكلمة المهدّئة، قولاً وكتابة في الصحف. ومما قالوه وذكّروا به أن الجميع، جميع المسؤولين، في الحكم أو في المعارضة، ومنذ الاستقلال، يتحمّلون مسؤولية درجة التداعي الذي وصلت إليه البلاد. فهذا بيار الجميّل، على سبيل المثال (أو كميل شمعون)، الذي يفيض حماسة اليوم دفاعاً عن الجيش، ويثور غضباً لامتهانه على يد الفلسطينيين والمسلمين واليساريين، ألم يكن هو نفسه، وطيلة سنوات طويلة، ضد كل مشروع قانون يؤول إلى تقوية الجيش: تجنيداً إجبارياً، أو عقيدةً وطنية، أو تسليحاً وتذخيراً، أو إلغاءً للطائفية... (كما ضد مشروع قانون، أو مبادرة تؤدي الى دعم المدرسة الرسمية، أو الجامعة الوطنية... أو إصلاحاً إدارياً حقيقياً وقضاءً على الفساد...). كما على الجانب الآخر، ألم يكن هذا أو ذاك من الزعماء المسلمين (أو المرجعيات الإسلامية)، على سبيل المثال أيضاً، ضد أي قانون تحديثي عصري في ما يتعلق بالأحوال الشخصية، التي تبقى، في آخر المطاف، أساسية وجوهرية في التشكّل المجتمعي

والانصهار الوطني؟.

مثل هذه الكلمة الحكيمة، الوطنية، المعتدلة والمهدّئة، قد يمكن الافتراض أنها كانت ستبلغ، ربّما، مرادها في التأثير وتهدئة الأمور، لو لم تكن حالة الاستقطاب، خاصة لدى المسيحيين، قد وصلت درجة قوية جداً من الحدة تغذّيها ممارسات عناصر المقاومة الفلسطينية التي تنتهك القانون والسيادة وكرامة المواطنين. فاستمرّت حملة الزعماء المسيحيين على الوجود الفلسطيني المسلح. وحجج هذه الحملة المتواصلة (منذ 1969، مروراً بأزمة نيسان - أيار 1973،وبأحداث صيدا شباط - آذار 1974، حتى 1982، أي حتى خروج المقاومة من بيروت) كانت من القوة بحيث أن تعديات عناصر من المقاومة كانت يومية، وكانت ظاهرة للعيان، وكانت ألوف بل عشرات الألوف من اللبنانيين شهوداً عليها ومن ضحاياها. وقد يكون ما قاله ونشره أمين عام جامعة الدول العربية السابق الشاذلي قليبي حول ما رآه بأم العين من تصرف الفلسطينيين في لبنان"، وسمعه حتى من وزير لبناني وهو يكلمه، والدمع في عينيه، عمّا تعرض له من مهانة على يد مجموعة فلسطينية، أبلغ دليل وشاهد وأبلغ وثيقة. يقول الشاذلي حرفياً:

" Pour en revenir aux Palestiniens, je les ai vus se comporter au Liban comme si c'était-leur propre pays. J'ai eu l'occasion d'en parler avec Arafat, dans son bunker de Beyrouth. Je lui ai même rapporté les propos d'un ministre libanais qui m'avait raconté, presque les larmes aux yeux, qu'il avait été arrêté et fouillé par une partouille palestinienne. Il avait beau répété qu'il était ministre libanais, presonne ne voulait l'écouter" (Chedli Klibi, Geneviève Moll, "Orient /Occident, La paix violente", ed. Sand, Paris, 1999, p. 309).

لكن، على قدر ما هي واقعية وقوية هذه الحجج التي كان يسوقها الزعماء المسيحيون في إدانتهم للوجود الفلسطيني المسلّح ولتصرفات الفلسطينيين، فإنها كانت تحمل في الوقت نفسه، وفي إطار مفهوم المسؤولية الوطنية والتاريخية، ضعفاً وإدانة لهم، كونهم المسؤولين أكثر من سواهم، تبعاً لطبيعة النظام - والحكم - وتركيبته منذ ما قبل الاستقلال، عمّا آلت إليه أوضاع الدولة، ومؤسساتها، من فساد واهتراء وسوء أداء، ومن الاستحالة، مهما أراد أحدنا التخفيف من عبء هذه المسؤولية الوطنية والتاريخية من كاهل هؤلاء الزعماء المسيحيين (وأخصهم بيار الجميّل وكميل شمعون، ثم سليمان فرنجية)، الوقوع على دارس موضوعي واحد أو مؤرّخ موضوعي واحد، لبنانياً كان أو عربياً أو أجنبياً، لا يحمّلهم هذه المسؤولية في المقام الأول. وحالياً نجد أن هذا "الوعي التاريخي" قد انداحت دائرته واتسعت حتى باتت تشمل المواطنين المسيحيين" كافة، فجميعهم يحدثّونك عن مسؤولية "جماعتنا"، عن مسؤولية "زعمائنا".

أحداث صيدا (واغتيال معروف سعد)، فتحت الباب مشرّعاً أمام الحرب اللبنانية، ثم كانت الشرارة بعد نحو شهر واحد، فاندلعت الحرب التي كانت عبثية، مجانية ومدمّرة جداً بالنسبة إلى اللبنانيين، ومثمرة جداً، أقلّه طيلة سنواتها، بالنسبة إلى غيرهم، عدواً كان هذا الغير أو صديقاً أو شقيقاً.

الحرب اللبنانيّة

1975-1990



"الغران تياتر"... ماذا بقي منه؟



"الحرب لا يمكن أبداً اعتبارها حدثاً مفاجئاً. ما من نزاع يبدأ في اليوم الذي تعلن فيه الحرب. بل إن هناك قاعدة أعم مؤداها أنه ما من حدث - قلت أهميته أم عظمت. ثورة كان أم انقلاباً سياسياً أم شغباً شعبياً - يبدأ في اليوم الذي يتصدر فيه عناوين الصحف. فالحدث ينمو مع مضي الوقت. متطوراً ببطء في الخفاء ومحدثاً هزات عابرة على سطح الأحداث الجارية. وباعثاً إشارات متقطعة إلى احتمال نشوء أزمة ليست بعد ناضجة لنشوبها (...).

... فالنصب التذكاري للسلام في كاين Caen بفرنسا يسجّل العملية البطيئة التي أفضت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وهلاك خمسين مليون نسمة. وكانت الأوقات أوقات أزمة اقتصادية وبطالة وقنوط تتميز بظهور زعماء دهماويين يدّعون أنهم "رسل الخلاص". وبهستيريا جماعية ناجمة عن إحباط اجتماعي وثقافي. وشعور حاد بالمرارة. وشوفينية قومية وإثنية. وتصرفات عنيفة من جانب جماهير محمومة. فالحدث الحقيقي يكمن في تلك الظواهر. وليست الحرب إلا ذروة البركان. وسلسلة الأحداث المفضية إلى الهلاك تبدو واضحة ولكن بعد فوات الأوان. وفي حينها قلّ من الناس من تنبّهوا في الوقت المناسب إلى اقتراب الخطر. وأقل منهم مَن أوتوا من الجرأة ما يمكنهم من الإفصاح عمّا في صدورهم" **("التعليم من أجل السلام". باريس. المركز الوطني للتوثيق التربوي. 1994. نقله "تقرير عن التربية في العالم 2000". منشورات اليونسكو 2000).**

"ما يهمّنا الآن تاريخ الحرب. ولا أقصد بذلك أن ننظر إلى الحرب بمنظار استخباراتي كما هو حاصل اليوم. بل أن نعترف أننا جميعنا شركاء في جريمة قتل مجتمعنا (...) في المجتمع ثمة ضرورة لنقاش جميع الأمور. على غرار ما حصل في افريقيا الجنوبية. حيث تشكلت كتلة إسمها "حقيقة ومصالحة". هكذا جلس المتصارعون وتحدّثوا. وكانت تجربة مريرة للجميع. ليس المهم معرفة من يتحمّل المسؤولية السياسية. بل أن نعرف ماذا حصل لنا. ففي النتيجة نحن مجتمع واحد" **(سمير فرنجية. "نهار الشباب". 7 آذار 2001. ص 27).**

حرب السنتين


بداية مأساة اللبنانيين

الحادث الشرارة (13 نيسان 1975)

النفوس قلقة ومتشنجة نتيجة اضطرابات وتعبئة نفسية تعود إلى سنوات خلت. وباص يقل عدداً من الفلسطينيين كان يمر في محلة عين الرمانة فينهمر عليه الرصاص. ويسفر الحادث عن 30 قتيلاً: 26 فلسطينياً وكتائبيان وشخصان آخران. وبدأ التوتّر يتصاعد بعد ساعات قليلة: عبوات ناسفة، مدافع وصواريخ في مناطق عين الرمانة وفرن الشباك والشياح والدكوانة (مجاورة لمخيّم تل الزعتر الفلسطيني). وحوادث واضطرابات في طرابلس وصيدا وصور وبعلبك. وأُفيد عن وقوع 37 قتيلاً وعن بدء عمليات خطف في غضون الـ 48 ساعة التي أعقبت



سليمان فرنجية، وكميل شمعون وبيار الجميل

حادث عين الرمانة.

سياسياً، أعلن حزب الكتائب أن سيارتين صغيرتين افتعلتا الحادث. المقاومة الفلسطينية اتهمت حزب الكتائب بافتعاله. وعقدت لجنتها التنفيذية اجتماعاً. ووجّه عرفات في نهايته برقية إلى الملوك والرؤساء العرب حول "المجزرة التي نفّذتها عصابات الكتائب... بتنسيق وتوجيه من الامبريالية والصهيونية..." ودعت "الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية" (الحركة الوطنية) في اجتماعها الطارئ إلى "... حل حزب الكتائب وطرد وزيري الكتائب (جورج سعادة ولويس أبو شرف) من الحكم ومقاطعة هذا الحزب وطنياً وسياسياً..." (على هذا درج استعمال عبارة "العزل" و"الانعزاليون" في إشارة إلى الكتائب. والعبارة استعملت في ما مضى على إميل إده وأنصاره إبان معركة الاستقلال).

"إنني متأكد من أن هناك طرفاً ثالثاً مجهولاً..."

عند منتصف ليل 13-14 نيسان أُذيع رسمياً في القاهرة ان الرئيس السادات قلق جداً لما يحدث. ووصل أمين عام الجامعة العربية محمود رياض (14 نيسان) إلى بيروت. وبعد ثلاثة أيام من مساعيه للتهدئة أبلغ السادات: "إنني متأكد من أن هناك طرفاً ثالثاً مجهولاً يسعى إلى التخريب وان هذا الطرف معاد للعرب ولبنان وللقضية العربية".

وكانت مساعيه للتهدئة أثمرت قبل يوم واحد، أي في 16 نيسان، إتفاقاً لوقف النار، واتفاقاً آخر يقضي بتسليم الكتائب إثنين من المطلوبين في حادثة عين الرمانة.

سليمان فرنجية وبيار الجميّل

استقالة حكومة رشيد الصلح

أجواء هدوء لنحو شهر واحد كثر خلالها الحديث عن ضرورة استقالة حكومة الصلح لتخلفها حكومة قوية، خاصة وأن وزراء ثلاثة قدّموا استقالتهم منها: مالك سلام والوزيران الجنبلاطيان عباس خلف وخالد جنبلاط. وفي يوم انعقاد مجلس الوزراء (17 أيار 1975) للمرة الأولى بعد أربعة أسابيع بسبب وجود الرئيس فرنجية في المستشفى لإجراء عملية جراحية، قدّم الوزيران الكتائبيان، جورج سعادة ولويس أبو شرف استقالتهما، وتضامن معهما وزراء حزب الوطنيين الأحرار ميشال ساسين، نديم نعيم ومحمود عمّار، وتبعهم الأمير مجيد أرسلان. وبذلك أصبح نصف أعضاء الحكومة مستقيلين أي 9 وزراء من أصل 18. ورفض الصلح الاستقالة، وأصرّ على المثول أمام



رشيد الصلح

نقطة تفتيش للجيش اللبناني

المحكمة العسكرية في بيروت



سليمان فرنجية ومحمود رياض أمين عام الجامعة العربية

المجلس النيابي. وألقى في جلسة البرلمان المنعقدة في 15 أيار 1975. بياناً حمّل فيه مسؤولية "مجزرة عين الرمانة" وما سبقها من تحضيرات سياسية وعسكرية ومن شحن للنفوس وإقامة المعسكرات التدريبية بحجة وجود سلاح في أيدي المقاومة الفلسطينية. لحزب الكتائب اللبنانية. وحول موضوع الجيش و"إنزاله" أي تكليفه مهمة حفظ الأمن. كرّر الصلح. في بيانه المذكور. رفضه هذا الأمر:

"... لأنني أرى أن زجّه في الصراع من شأنه الوصول إلى نتائج أكثر تدميراً وأشدّ ضرراً. كما أن التظاهرات الطائفية التي نظّمت تحت شعار الانتصار للجيش إثر حوادث صيدا (وكان حزب الكتائب دعا إليها وقادها بالفعل بعد اغتيال معروف سعد). قد ألحقت بهذه المؤسسة الوطنية أبلغ الإساءة وصوّرتها كأنها لفئة من اللبنانيين دون سواها. عدا أنه سبق لأكثر من رئيس وزراء أن طرح موضوع قيادة الجيش على بساط البحث. ولأكثر من فئة سياسية أن طرحت مسألة التوازن المفقود داخل هذه المؤسسة وقد شكّل هذا الموضوع إحدى القضايا الأساسية في أغراض الأمن الداخلي موضع معارضة شديدة من قبل أكثر من نصف البلاد".

وردّ بيار الجميّل. في مؤتمر صحافي. متهماً رئيس الحكومة بالعمل على خلق فتنة في البلاد. وبتعمّده "إفراغ السلطة من محتواها وزعزعة مقوّماتها بالتواطؤ مع جهات خارجية وداخلية معروفة متحيناً الفرص لقلب نظام الحكم في لبنان".



بيار الجميل والرئيس شارل حلو

وضغط أهل اليمين، خاصة الكتائب وشمعون، على رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة يرأسها سنّي يكون راغباً في إنزال الجيش من زاوية مفهوم يحصر الأزمة بـ "أزمة حاكم". في حين رأى جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بأن الأزمة هي "أزمة حكم ونظام".

حكومة الرفاعي العسكرية

أسفرت مشاورات الرئيس فرنجية، بدءاً من 18 أيار 1975، في أجواء عودة الاشتباكات وتوسّعها وتصاعدها واتخاذها طابع الاقتتال الطائفي خاصة في مناطق الشياح وعين الرمانة، تعيين العميد أول المتقاعد نور الدين الرفاعي (سنّي) رئيساً لمجلس الوزراء، وعن تعيين الوزراء: العميد الركن موسى كنعان (أرثوذكسي)، العماد اسكندر غانم (ماروني)، العماد سعيد نصر اللّه (درزي)، العيد الركن فوزي الخطيب (سنّي)، لوسيان دحداح (ماروني)، والعقيد الركن زين مكي (شعي). وكان تاريخ تأليف هذه الحكوة 23 أيار 1975.

رحّب كميل شمعون وبيار الجميّل بهذه الحكومة، فيما عارضها صائب سلام ورشيد كرامي ورشيد الصلح وكمال جنبلاط وريمون إده على أساس أنها حكومة عسكرية مفتوحة على أزمة تاريخية خطيرة. وتمثّل أبرز المواقف المعارضة في الوثيقة الرباعية التي وقّعها كمال جنبلاط وصائب سلام ورشيد كرامي وريمون إده والتي تطالب باستقالة الحكومة: "إن تأليف حكومة عسكرية لأول مرة في تاريخ لبنان والطريقة التي ألّفت فيها المخالفة للأسس الديمقراطية البرلمانية والتقاليد والأعراف المتّبعة في لبنان منذ وضع دستوره، تدعونا إلى رفض هذه الحكومة من حيث المبدأ والشكل والأسلوب...".

وانضمّ رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد إلى المعارضة. وتشكّلت لجنة برلمانية طافت على الزعماء والأقطاب. وتوصلت إلى انتزاع موافقة الجميّل وشمعون على تغيير الحكومة ولكن "بالاتفاق مع الرئيس فرنجية وبصورة تحفظ كرامة الجميع".

وشهدت دار الفتوى أضخم اجتماع إسلامي وبإجماع لم يسبق له مثيل. فقد ضمّ إلى المفتي حسن خالد، الإمام موسى الصدر، وشيخ العقل محمد أبو شقرا، وجميع رؤساء الحكومات والوزراء السابقين ورؤساء الهيئات وأعضاؤها، والزعماء والنواب... الذين أجمعوا على رفض الحكومة وزجّ الجيش في الأحداث. وكان لافتاً كلام الرئيس كرامي: "إنه لسرّ عجيب أن يقف الاقتتال بمجرد أن تصدر الحكومة العسكرية وكأن الذين كانوا يقاتلون إنما هم رجال هذه السلطة بالذات...".

وتوّجه كمال جنبلاط إلى القصر الجمهوري لإبلاغ الرئيس فرنجية، باسم التجمّع الإسلامي، القرار الذي توصّل إليه هذا التجمّع. وصادف هناك عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري واللواء ناجي جميل وزير الدفاع السوري، واجتمع بهما وبالرئيس فرنجية. وكان خدّام وجميل قد نقلا رسالة من الرئيس الأسد إلى الرئيس فرنجية.

تجمّع دار الفتوى (القمة الإسلامية) يسمّي رشيد كرامي

إزاء عودة الجميّل وشمعون عن تصلبهما في تأييد الحكومة عقب اتصال البطريرك خريش بهما الذي كان اجتمع إلى وفد من تجمّع دار الفتوى خرج من عنده مرتاحاً، نقل عن لسان فرنجية قوله انه لا يريد ان يفرض على المسلمين أحداً. "فليتفقوا على إسم المرشح الذي يريدون لتشكيل الحكومة ولو كان رشيد كرامي، وليأتوا به إليّ وأنا أكلّفه".

وعقدت قمة إسلامية (رؤساء الحكومات والوزراء السابقين وعدد من النواب والشخصيات الإسلامية) حضرها عبد الحليم خدام بعد اجتماعه بياسر عرفات وقادة المنظمات الفلسطينية، وأجمع الرأي فيها على تسمية رشيد كرامي لتشكيل حكومة جديدة.

وترأس رئيس الحكومة نور الدين الرفاعي، قبل ظهر 26 أيار 1976، مجلساً وزارياً قدّم فيه استقالة حكومته التي كانت أول حكومة عسكرية في تاريخ لبنان، وأقصر حكومات الاستقلال عمراً، إذ إنها عاشت 65 ساعة. وساد جو من الانفراج عكسته زيارة كمال جنبلاط للقصر الجمهوري، وبعده زار القصر صائب سلام وعبد اللّه اليافي ورشيد كرامي. وتحركات مكثفة لوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام وكان أبرزها خلوته مع البطريرك خريش واجتماعه بالمفتي حسن خالد شارك فيه سلام وكرامي واليافي. وفي اليوم التالي، 27 أيار، زار المفتي القصر الجمهوري، وزار سلام البطريرك خريش.

مسؤول أميركي كبير: "الوضع قد يتحوّل إلى نوع من الحرب الأهلية"

جاءت الاستشارات التي أجراها الرئيس فرنجية لمصلحة تكليف رشيد كرامي تشكيل الحكومة. وأثناءها، 27 أيار، كان الرئيس الأسد يستمع من موفديه خدّام وجميل، في دمشق، عن نتائج مهمتهما في بيروت، ثم يعرب عن ارتياحه لهذه النتائج. كما كانت وكالات الأنباء العالمية تنسب إلى "مسؤول أميركي كبير رافق وزير الخارجية الأميركي الدكتور هنري كيسنجر على متن طائرته الخاصة من واشنطن إلى باريس، قوله إن الوضع في لبنان مضبوط حالياً لكنه قد ينفجر إلى نوع من الحرب الأهلية".



لعبت بكركي دوراً مهدئاً ... البطريرك خريش مع الموفد الاميركي دين براون

وصبيحة 28 أيار، كلّف الرئيس فرنجية كرامي. وفي القصر، التقى كرامي بالجميّل. ثم اتصل بسلام وإده وجنبلاط وعرفات. وتمنى على هذا الأخير العمل على إزالة المعالم المسلحة من الشوارع والأحياء وألمح إلى أن الجميّل سيتولى من جانبه رفع الحواجز ومظاهر السلاح من المناطق المسيحية.

تصعيد أمني وسياسي يحول دون تأليف الحكومة

في الاستشارات التي أجراها كرامي لتأليف حكومته، برز موقفان: الجميّل وشمعون يصرّان على حكومة برلمانية يشتركان فيها، وجنبلاط يصرّ على حكومة لا يشترك فيها حزب الكتائب. وفي موازاة ذلك نشط القنص والخطف، وارتفعت الحواجز، وعمّت صور التعذيب... وارتأى كرامي أن لا يستعجل إعلان حكومته وأن يحصر همّه في تثبيت الأمن أملاً في تذويب التناقضات. وفي وقت استمرّ فيه جنبلاط والكتائب في تبادل الاتهامات حول "تنفيذ المؤامرة على لبنان"، نجح كرامي في تحريك السفراء العرب الذين اجتمعوا في 30 أيار 1975 في مقرّ السفارة الكويتية وأصدروا بياناً يستنكر أعمال التعذيب والخطف و"يهبون بالجميع أن يتعاونوا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار". وفي اليوم التالي، الأحد أول حزيران، زار كرامي المفتي حسن خالد والإمام موسى الصدر والبطريرك خريش، واتصل هاتفياً (لوجوده خارج العاصمة) بالشيخ محمد أبو شقرا.

وفور انتهاء اجتماع كرامي وفرنجية في القصر الجمهوري (2 حزيران) حيث بحثا في موضوع الحكومة، أعاد الطرفان، جنبلاط والكتائب التصعيد والتصعيد المضاد. ففي مؤتمر صحافي عقده جنبلاط قال إن قرار عدم إشراك الكتائب في أية حكومة مقبلة هو قرار قاطع. وطالب بمعاقبة "الإجرام الكتائبي". واتّهم الكتائب بالتعاون "تعاوناً وثيقاً مع الحكم الاسرائيلي... وانها تلقّت بحراً من اسرائيل أسلحة ومعدات وذخائر وان للمخابرات الأميركية يداً ضالعة في ما يجري في لبنان...". وردّ حزب الكتائب بقوله إنه قرّر إقامة دعوى جزائية على جنبلاط وطلب رفع الحصانة عنه "لأنه وجّه الى حزب الكتائب والمسؤولين فيه اتهامات خطيرة عارية عن الصحة وغير مستندة إلى أدلة ثبوتية".

يومان (4 و 5 حزيران) من الهدوء النسبي والانفراج سببه دعوة شيخ العقل محمد أبو شقرا إلى الإلفة، وتلميح من جنبلاط بأن حواراً بينه وبين كميل شمعون عبر النائب كاظم الخليل كان بدأ سراً، وتصريح كرامي بعد زيارته القصر: "قطعنا شوطاً كبيراً في سبيل حل الأزمة... وأعطيتُ توجيهات صارمة" لسعيد نصر اللّه وزير الداخلية في حكومة العسكريين المستقيلة (بقيت لتصريف الأعمال طالما أن الحكومة الجديدة لم تتشكل بعد) الذي أعلن "أن الأوامر أعطيت لرجال قوى الأمن بإطلاق النار فوراً على كل من لا ينصاع لهذه القوى...".

في 5 حزيران، وجّه الرئيس المصري أنور السادات نداء إلى اللبنانيين طالباً منهم تقدير الظرف العربي فضلاً عن ظروف المقاومة وظرف لبنان في سبيل الوصول إلى "التوفيق بين سيادة لبنان ووجود المقاومة فيه". مؤكداً استعداده مرة أخرى للمجيء إلى بيروت للمساهمة في الحل. وختم نداءه بتوجيه كلمة خاصة الى رئيس حزب الكتائب: "... إن لمصر عليك حقاً لأن شبابك كان فيها كله، وعظام أهلك تناديك. إنني لا أخوّن بيار الجميّل بل وأثق أنه سيستجيب... وبيار عربي قبل كل شيء ويستشعر المسؤولية العربية". وقابل حزب الكتائب هذا الكلام بارتياح كبير وأبدى تجاوباً معه في بيان أصدره في اليوم التالي: "... تأكيد حرص



فرنجية وسفير مصر

الحزب على سلامة المقاومة الملتزمة بهدف التحرير...". لكن كلام السادات جاء بمثابة ضربة شديدة الوطأة لجنبلاط، خصوصاً أنه جاء في وقت يكيل فيه جنبلاط مختلف التهم لحزب الكتائب.

وفي 11حزيران، قام رئيس الجمهورية بمناورة ضغط على كرامي، إذ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة فرنجية يحيط به نور الدين الرفاعي وأعضاء حكومته المستقيلة. واستمرّ المجلس منعقداً نحو ثلاث ساعات، وانتهى بنتائج روتينية. لكن مجرد انعقاده وبهذا الشكل المفاجئ أقلق كرامي وحلفاءه، وخاصة صائب سلام وريمون إده. وهذا الأخير أطلق، من يومها، مقولة "عقدة طوني" أو "توزير طوني". والمقصود طوني فرنجية ابن الرئيس سليمان فرنجية. وأما الذي ساعد على بقاء كرامي على تفاؤله بتشكيل الحكومة التصريح الذي أدلى به كميل شمعون في اليوم التالي 12 حزيران): "ليأخذ كرامي وقتاً". ثم اجتماعه (شمعون) وياسر عرفات، وترحيب الجميّل بهذا الاجتماع.

رسالة الأسد

الحركة السياسية المحمومة عرفت زخماً جديداً مع زيارة المفتي حسن خالد لدمشق في 16 حزيران 1975 ولقائه الرئيس الأسد الذي أوفد عبد الحليم خدّام ورئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي إلى بيروت.


ياسر عرفات، عبد الله اليافي، رشيد كرامي، عبد الحليم خدام، صائب سلام ، المفتي خالد وكمال جنبلاط

وأعلن مساء عن رسالة بعث بها الرئيس الأسد الى الرئيس فرنجية. وفي اليوم التالي، استقبل الأسد كمال جنبلاط ووفداً من المطارنة الموارنة لتقديم الشكر إلى الأسد على تعزيته بالبطريرك المعوشي وتهنئته بانتخابَ البطريرك خريش.

هذا الزخم الجديد عبّرت عنه الاجتماعات المتلاحقة والتصاريح، وبعضها، خاصة في القصر الجمهوري، اشترك فيها خدام والشهابي. وأظهرت عن تعثر في مهمة الوفد السوري نتيجة إصرار بيار الجميّل على موقفه بضرورة اشتراك حزب الكتائب في حكومة "اتحاد وطني" يشترك فيها جنبلاط. ومن حركة الاجتماعات، برزت زيارة الرئيس السابق شارل حلو للرئيس فرنجية، ثم اجتماعه مع كرامي وزيارته بيت الكتائب واجتماعه بالجميّل، ثم بكرامي والإمام الصدر في منزل نقيب الصحافة رياض طه.

الجديد البارز في المواقف إقدام بيار الجميّل بعد لقائه بالرئيس حلو، على طرح موضوع "الصيغة اللبنانية" في حال عجز كرامي أو تهربه من تحمّل المسؤولية، فهذا يعني "انه يجب إعادة النظر في الصيغة اللبنانية وهذا يعني أن على الجامعة العربية أن تعيد النظر في الوضع اللبناني بحيث تصبح القضية الثانية مشكلة ثانية للعرب بعد المشكلة الفلسطينية".

وثمة إشارة قريبة من هذا الطرح ورد في كلام



الإمام موسى الصدر (إلى يسار الصورة) معتصماً



لقاء شمعون (في الوسط) وعادل عسيران (إلى يمين الصورة) وعبد الحليم خدام



أعضاء الحكومة (من يمين الصورة) فيليب تقلا، عادل عسيران، رشيد كرامي، رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، رئيس مجلس النواب كامل الأسعد، كميل شمعون، مجيد أرسلان وغسان تويني

جنبلاط بعد عودته من دمشق. وبعد اجتماعه في بيروت بالمفتي. ثم بجورج حاوي ومحسن ابراهيم. القائدين الشيوعيين اللذين أصدرا بياناً جاء فيه انه من الأفضل قبل البحث في تشكيل الحكومة أن يجري اتفاق سابق بين جميع الفرقاء حول برنامج وطني جديد تسقط عنده قرارات الحظر والعزل للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة.

خدّام في واشنطن وجلّود في بيروت

كان متوقعاً أن يعود عبد الحليم خدّام إلى بيروت في 19 حزيران (1975). لكنه في هذا اليوم سافر إلى واشنطن في زيارة رسمية تستغرق بضعة أيام. وإلى مطار بيروت. وصل في اليوم نفسه. عبد السلام جلّود رئيس وزراء ليبيا آتياً من الرياض في طريقه إلى ليبيا. ومما صرّح به: "... إننا نضع سلامة لبنان والمقاومة الفلسطينية وأمنها قبل سلامة الجمهورية العربية الليبية (...) والتاريخ سيسجّل بمداد من ذهب الدور الكبير والفعّال الذي يقوم به الشعب اللبناني في التصدي لكل المحاولات (...) إن الأحداث الجارية في لبنان مرتبطة بمشكلة فلسطين وذلك لإلهاء الجميع عن المخطط الاستسلامي (...) إن الذين يتقاتلون اليوم على هذا النحو بعيدون عن الإسلام والمسيحية (...) إن ما وقع من ضحايا وقتلى في لبنان لا يقع في معركة مع اسرائيل...".

وأبرز ما شهده اليوم التالي، 20 حزيران، زيارة الإمام الصدر لرئيس الجمهورية وإطلاعه على "مشروع حل". ثم زيارته للبطريرك خريش ولياسر عرفات.

قمة لبنانية - فلسطينية وتفجير أمني يصادر نتائجها

في 23 حزيران 1975، وفي القصر الجمهوري في بعبدا، عقدت هذه القمة بين الرئيس فرنجية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وحضر جوانب منها سفير المملكة العربية السعودية محمد منصور الرميح وسفير مصر أحمد لطفي متولي، وأبو إياد أحد أبرز قادة "فتح" والدكتور وليد الخالدي وحسيب الصباغ، والعقيد ديب كمال رئيس لجنة الارتباط اللبنانية - الفلسطينية والعقيد أحمد الحاج من ضباط قيادة الجيش اللبناني، والعماد سعيد نصر اللّه (رئيس أركان الجيش ووزير الداخلية في الحكومة العسكرية المستقيلة).

وكان حديث مصارحة وجولة أفق في مختلف المواقف والأحداث بين الجانبين. وأعلن الرئيس فرنجية ان من الضروري تطبيق اتفاق القاهرة وكل الاتفاقات المعقودة سابقاً. وجرى البحث بالتفصيل في كيفية تنفيذ الإجراءات لمنع التجاوزات. وتمّ الاتفاق على إحياء اللجان المشتركة وتكثيف نشاطها بحيث تكون لها سلطة تنفيذية قوية. وفي 25 حزيران، وجّه عرفات رسالة إلى اللبنانيين أكّد فيها ابتعاد المقاومة عن الصراعات اللبنانية، وأن لا رأي لها في النظام، وأنها "ليست فئة سياسية ولا طائفية ولا رديفاً لطائفة".

المفجّرون، الذين لاحظ محمود رياض وجودهم الفاعل، بعد ساعات قليلة من الحادثة - الشرارة في عين الرمانة، وقال بشأنهم "إنني متأكد من أن هناك طرفاً ثالثاً مجهولاً..." أزعجتهم القمة، كما كان يزعجهم وسيبقى يزعجهم أي لقاء واتفاق. فكان الوقت الذي أعقب لقاء القمة وسبق إذاعة رسالة عرفات وقتاً ساخناً عرف اشتباكات في جبهة الشياح - عين الرمانة، ووقوع حوادث فردية وانفجار عبوات ناسفة، وسقوط قذيفتين من مدفع هاون في منطقة الفاكهاني أثناء اجتماع ممثلين عن كل فصائل المقاومة الفلسطينية كان هدفه "اتخاذ المزيد من

التدابير لضبط النفس والتهدئة". وكذلك سقوط عدد من القتلى وعشرات الجرحى.

عودة إلى تعقيدات تشكيل الحكومة

الوضع الأمني يزداد تفجّراً رغم الترحيب المتزايد من السياسيين برسالة عرفات إلى اللبنانيين التي اعتبرت ترجمة لمباحثات القمة اللبنانية - الفلسطينية. لكن رئيس الحكومة المكلف رشيد كرامي أعرب عن دهشته واستغرابه لتصريحات شمعون والجميّل بعد لقائهما الرئيس فرنجية، حيث ثبت له أنهما لا يزالان على موقفهما من حيث مطالبتهما بـ "حكومة اتحاد وطني". فعاد جو التشاؤم يسابق انهمار الرصاص وتفاقم الوضع على جبهة عين الرمانة - الشياح.

وفي محاولة لمعالجة الوضع جرت اتصالات مكثفة هدفت إلى تسهيل مهمة تأليف الحكومة. وأهم ما أسفرت عنه قرار اتخذه حزب الكتائب لم يذعه إنما سرّب عنه معلومات تفيد أن الحزب رهن موقفه من حكومة الاتحاد الوطني التي يطالب بها بقرار يتخذه مؤتمر مسيحي إذا ما عقد مثل هذا المؤتمر؛ وكذلك قيام جنبلاط بزيارة كرامي والطلب منه أن يأخذ وقتاً إضافياً لتشكيل الحكومة. واتخاذ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (يتزعّمها جورج حبش. وتعتبر متطرفة وأكثر المنظمات الفلسطينية عرضة لتهجّم اليمين وخاصة الكتائب ورئيسها بيار الجميّل) موقفاً قريباً من مضمون رسالة عرفات، مؤكدّة حرصها "على أمن لبنان واستقراره وازدهاره وبعدها عن أجواء الاقتتال الطائفي".

اعتصام الإمام الصدر ولقاء شمعون عرفات (الجمعة 27 حزيران 1975)

"طوال يوم الخميس وليلة كنت أتلقى شكاوى



ريمون إده

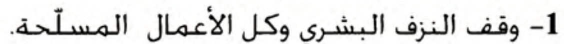
الرجال وأسمع بكاء الأرامل واليتامى. وعلى رغم أني سعيت جهدي ولم أذق طعم النوم، فإن القصف لم يهدأ والأوضاع تزداد سوءاً فقرّرت في الثانية بعد ظهر اليوم أن أعتصم وأصوم حتى الشهادة أو حتى تعود البلاد إلى حالتها الطبيعية. وقد ودّعت والدتي وزوجتي وأطفالي. وجئتُ أصلّي إلى اللّه أن ينقذ هذا الوطن".

هذه الكلمات قالها الإمام موسى الصدر وهو جالس في إحدى زوايا مسجد العاملية في شارع عمر بن الخطاب ومعه أربعة من معاونيه وبقربه حقيبة أغراض له، وقد صمّم على ما قاله.

وبدأ المسجد يغص بالوافدين. وراحت الشخصيات السياسية، ومعظمها من أبناء الطائفة الإسلامية، تتوافد على الإمام. أبرزها رشيد كرامي وصائب سلام وعبد اللّه اليافي. ثم وصل المفتي حسن خالد... وكلهم أيّدوا الإمام في خطوته "المباركة والحاسمة" التي هزت مشاعر الجميع، ومنهم الرئيس سليمان فرنجية الذي قال: "إنني أعتبر أن قرار الإمام الصدر هو إنقاذ للبنان".

ووجّه الإمام رسالة ضمنها مطالب أربعة:

جثة وامرأة تبكيها



1- وقف النزف البشري وكل الأعمال المسلّحة.

2- الخروج من الأزمة الوزارية في أسرع وقت ممكن.

3- تشكيل حكومة غير حزبية.

4- تشكيل هيئات ثلاث إلى جانب الحكومة، إحداها لإجراء تحقيق شامل في الحوادث، والثانية لوضع مشاريع التنمية للمناطق المحرومة موضع التنفيذ، والثالثة لإجراء المصالحة الوطنية الشاملة.

ومع خطوة الإمام، وخاصة بعد توجيه رسالته ازدادت عمليات التفجير في بيروت.

وفي اليوم نفسه، 27 حزيران، اجتمع ياسر عرفات، يرافقه أبو إياد وأبو حسن علي سلامة، بكميل شمعون ونجليه دوري وداني في بيت دوري. ونوقشت في الاجتماع أمور كثيرة، خاصة منها ما يتعلق بطريقة تطويق الحوادث، واتفق في النهاية على تشكيل لجنة



الإمام موسى الصدر معتصماً

مشتركة قوامها دوري وداني شمعون عن حزب الوطنيين الأحرار، وأبو حسن وإثنان من ضباط المقاومة


في ظل التدفئة

الفلسطينية. مهمتها الإبقاء على الاتصال المستمر والمباشر.

يوما رعب (28 و 29 حزيران)
انتهيا بوصول خدّام

تحوّلت جبهة الشياح - عين الرمانة إلى جحيم مطبق. وهزّت الصواريخ والمتفجرات أحياء بيروت. وانتشر المسلحون في شوارعها، وتحوّلت مستشفيات الأشرفية إلى "مستشفيات ميدان" لكثرة القتلى والجرحى...

في هذا الجو، عقدت الشخصيات المارونية اجتماعاً في دير مار انطونيوس في الأشرفية، أسفر عن بيان مقتضب أعلنوا فيه إبقاء "اجتماعاتهم مفتوحة". ما أثار انزعاجاً لدى الطرف الإسلامي الذي كان أظهر، قبل يوم واحد، اعتدالاً في الموقف. واستمرّ اعتصام الإمام الصدر، وتصاعدت معه موجة الاعتصامات، فضلاً عن الإضراب العام (ابتداء من صباح الأثنين 30 حزيران) الذي دعت إليه الأحزاب الوطنية والتقدمية. وقد خفّف من هذا الانزعاج بيان حزب الكتائب الذي أعطى "الأولوية المطلقة للسلامة الوطنية". واستنكر "تجدد أعمال العنف واستمرار موجة التخريب...". وأكّد أن الحزب "لم يكن ولن يكون حجر عثرة في سبيل أي حل وطني...".

وزار كرامي (29 حزيران) القصر، وتباحث مع فرنجية في ضرورة حسم مسألة تأليف الحكومة. واتصل فرنجية بالشخصيات المارونية والسنية وتواعد معهم على اللقاء ظهيرة اليوم التالي (الاثنين 30 حزيران)، معطياً انطباعاً بأنه لقاء "مصالحة وطنية" وولادة "حكومة إنقاذ لبنان". وتلقّف مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد هذا الأمل الذي أشاعه كرامي في



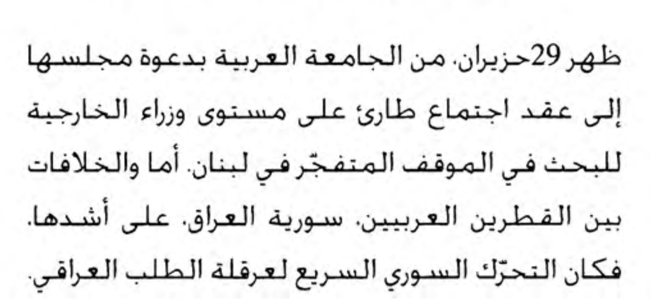
اعتقال مواطن

تصريحه لدى مغادرة القصر الجمهوري بإذاعة بيان أشاع بدوره جواً من الاطمئنان: "لم يصدر عن المجتمعين في دار الفتوى في الاجتماع المعروف (قبل نحو شهر) أي قرار في من موضوع العزل (المقصود عزل الكتائب). خصوصاً أن اجتماع دار الفتوى لم يكن القصد منه إلا المطالبة باستقالة الحكومة العسكرية...".

وبعيد منتصف ليل 29-30 حزيران وصل بصورة مفاجئة إلى القصر الجمهوري عبد الحليم خدّام وحكمت الشهابي. وقال خدّام: " لقد حرص السيد الرئيس حافظ الأسد على أن يتابع القطر السوري بذل المزيد من الجهود لإعادة الأحوال الطبيعية إلى لبنان الشقيق...". وقد ربط كثير من التحليلات زيارة خدام المفاجئة بالطلب الذي تقدم به العراق. قبل



أبو إياد ، ياسر عرفات، أبو حسن و كميل شمعون



ظهر 29حزيران. من الجامعة العربية بدعوة مجلسها إلى عقد اجتماع طارئ على مستوى وزراء الخارجية للبحث في الموقف المتفجّر في لبنان. أما والخلافات بين القطرين العربيين. سورية العراق. على أشدها. فكان التحرّك السوري السريع لعرقلة الطلب العراقي.

... وحلّت العقد وتألفت الحكومة وأنهى الصدر اعتصامه

في صباح 30 حزيران. وبحضور خدّام والشهابي في القصر الجمهوري. توافد معظم الشخصيات المارونية إلى هناك. ثم لحق بهم رشيد كرامي وتقي الدين الصلح وصائب سلام وكامل الأسعد. وتصالح رشيد كرامي وكميل شمعون بعد خصومة مستحكمة استمرّت 17سنة. وبعد الظهر. غادر خدّام



القتلى في كل مكان

والشهابي القصر واجتمعا بكمال جنبلاط بحضور زهير محسن زعيم الصاعقة وعاصم قانصوه رئيس البعث السوري في لبنان. وبعد الاجتماع، توجّه جنبلاط إلى المطار لكي يسافر إلى القاهرة لمقابلة الرئيس السادات. وفي المساء أمكن إذاعة أسماء الوزراء بعد أن حُلّت عقد تشكيلها كافة: عقدة الكتائب ومشاركتها، عقدة الأسماء والحقائب.

وفي صباح اليوم التالي، أول تموز، أذيع تشكيل الحكومة رسمياً: رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء وزيراً للمال والدفاع والإعلام، كميل شمعون وزيراً للداخلية والبريد والبرق والهاتف والموارد المائية والكهربائية، عادل عسيران وزيراً للعدل والأشغال العامة والنقل والاقتصاد والتجارة، مجيد أرسلان وزيراً للصحة العامة والزراعة والإسكان والتعاونيات، فيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية والتصميم العام، غسان تويني وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية والسياحة والصناعة والنفط.

وبعد ساعات قليلة، خفّ الرعب في بيروت (48 قتيلاً وحوالى 100 جريح في غضون الـ 40 ساعة الأخيرة)، إلا أنه اشتد في البقاع والشمال، وبالذات في بلدة القاع القريبة من الهرمل.

وتوجّه من القصر الجمهوري، بالاتفاق مع كرامي، الوزيران عادل عسيران وغسان تويني إلى مسجد الكلية العاملية حيث اجتمعا بالإمام موسى الصدر وناشداه أن يفك اعتصامه ويؤازر الحكومة. وما إن غادره الوزيران حتى وصل إلى الإمام عبد الحليم خدّام وياسر عرفات.



صورة مألوفة

وفي المساء أذاع الصدر بياناً أعلن فيه فك اعتصامه.

الحكومة تواجه قضية خطف الأميركي مورغان

منذ يومها الأول وجدت الحكومة نفسها تواجه أعمال الخطف المتجددة خاصة في حي النبعة وبعض أنحاء البقاع. وطالب ريمون إده الحكومة بوضع مشروع معجّل مكرّر لعديل قانون 1959 بحيث تطبّق حكم الإعدام على كل من يخطف أو يحجز حرية أي شخص أكثر من 24 ساعة.

لكن الحادثة الأخطر التي شغلت الحكومة هي خطف الكولونيل الأميركي أرنست مورغان، رئيس موظفي التخطيط في بعثة المساعدات العسكرية الأميركية في أنقرة. وكان مورغان وصل إلى بيروت صباح 29 حزيران 1975 من باكستان على أن يغادرها في اليوم التالي إلى أنقرة، لكنه خُطف مساء ذلك اليوم.

ونشط وزير الداخلية كميل شمعون في اتجاه فتح والصاعقة على أمل مساعدته في العثور على مورغان وباقي المخطوفين (وقيل إن عددهم 30 مخطوفاً). وشكّلت القيادة الفلسطينية لجنة لكشف الخاطفين برئاسة أبو أياد. واتهمت اللجنة، في 8 تموز، منظمتين فدائيتين بخطف الكولونيل هما "جبهة النضال الشعبي" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة". وزادت قيادة المقاومة من البحث والمداهمات. كما اهتمّ الرئيس الأميركي

جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر بالحادثة التي انتهت في 21 تموز بوصوله سالماً إلى منزل رئيس الحكومة رشيد كرامي بعد أن كان الخاطفون قد نقلوه من مكان إلى آخر عدة مرات. واغتنمها كرامي فرصة ليصرّح بقوله: "إننا نعتبر أن واجب الرئيس فورد نحو مواطن أميركي وحقّه في أن يسعى من أجل الإفراج عنه، يؤكّد حقّنا عليه أيضاً أن نلفت نظره إلى قضية شعب فلسطين الذي سُلب وطنه وشُرّد من أرضه وبيته...".

حادث في مركز حركة المحرومين واعتداءات اسرائيلية

في 5 تموز (1975)، وقع انفجار في مركز للتدريب يخصّ حركة المحرومين، قرب بعلبك، التي يقودها الإمام الصدر وأودى بحياة 40 وأوقع نحو 100جريح. وفي اليوم التالي، أعلن الإمام الصدر ولادة "أفواج المقاومة اللبنانية" (أمل)، وقال إنها تتدّرب وتستعدّ للتمركز في الجنوب من أجل صد الاعتداءات الإسرائيلية، وأن المقاومة الفلسطينية تساعد في التدريب.

وتلاحقت، في أعقاب تأليف الحكومة ووقوع هذا الحادث، اعتداءات اسرائيلية على الجنوب: على مخيم الرشيدية وبعض قرى قضاء صور (7تموز اشترك الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في صدّه، غارة على مخيم عين الحلوة تصدّت لها صواريخ سام - 7 منصوبة في المخيم، اعتداء على قرية كفركلا (23 تموز) بعد عملية فدائية في الجليل (18 تموز).

البيان الوزاري

جلسة الثقة بحكومة كرامي سبقها قبل 4 أيام، في 11 تموز، لقاء في بكركي بين البطريرك خريش



عناصر مسلحة في شوارع بيروت

وعرفات الذي قال: "مصلحتنا أن تنجح الصيغة اللبنانية".

ونالت حكومة كرامي الثقة بإجماع الحاضرين من النواب وكان عددهم 83 نائباً (15 تموز 1975). وأهم ما ورد في البيان الوزاري ضرورة "إجراء تحقيق عادل ونزيه... لجلاء حقائق الأحداث"، وحرص "الشعب اللبناني بمختلف فئاته وميوله... على نصرة القضية الفلسطينية". وواجب تأمين توازن في الجيش اللبناني "يوحي الثقة للجميع وينأى به عن مجالات الانتقاد...".

وأبرز ما صدر من مواقف، بعد البيان، وعقب اجتماع مجلس الوزراء في 30 آب 1975 حيث تمّ إقرار خطة إسكانية ومنح أقصى التسهيلات للعمّال السوريين، كان موقف صائب سلام الذي ركّز على "ان الطبقة


هكذا كانت شوارع بيروت

الحاكمة فاسدة عفنة وان الرئاسة المارونية لم تعمل دائماً لمصلحة الموارنة". وموقف آخر لريمون إده الذي طالب بوجود هيئة عليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وبضرورة اعتماد الزواج المدني لتوحيد الشعب. وقال إنه أعدّ مشروعاً يرمي إلى السماح بالزواج المدني منذ العام 1953 ولم يتقدم به إلى المجلس لأنه لم يجد نائباً سنياً واحداً يؤيّده.

كرامي في دمشق واستئناف اسرائيل اعتداءاتها

استقبل كرامي، في 2 آب 1975، في دمشق استقبال رئيس دولة، وجرت خلوة بينه وبين الرئيس الأسد. قال كرامي بعدها إنه "تمّ الرأي على إحياء الهيئة السورية - اللبنانية الدائمة، وإذا اقتضى الأمر تنظيم لجان خاصة لمعالجة القضايا المستعجلة". و كانت هذه الهيئة شكّلت العام 1971 لمعالجة قضايا مستجدّة بين البلدين.

في 5 آب (1975)، شنّت اسرائيل اعتداءً واسعاً، وأنزلت قوة كوماندوس في منطقة البص في صور تصدّى لها الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية والأهلون، وسقط عدد من القتلى والجرحى. وعادت اسرائيل وشنّت، في اليوم التالي، اعتداءين على الجنوب.

أثناء ذلك بدأ الحديث، وبوتائر متزايدة، عن احتمال قيام اتفاق مصري - اسرائيلي على جبهة سيناء، يعزّزه تحذير الرئيس الأميركي جيرالد فورد من حدوث مجابهة أميركية - سوفياتية إذا اندلعت الحرب من جديد في الشرق الأوسط، وإبداء الرئيس المصري استعداده لإنهاء حالة الحرب من خلال اتفاق سلام. والمخاوف اللبنانية من هذا التطوّر عكسها بيان وزير الخارجية اللبنانية فيليب تقلا أمام لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي (14 آب). وقد أضيفت هذه المخاوف إلى مخاوف أخرى عاشها اللبنانيون في أحاديثهم عن جولة رابعة من القتال في لبنان.



إجتماع الرئيس فرنجية مع الرئيس الأسعد وهيئة المجلس

وشاركتهم فيها الصحافة في تعليقاتها وتوقعاتها.

تجدد القتال

الحدث السياسي الأبرز في المنطقة: توقيع اتفاق الفصل الثاني على جبهة سيناء بين مصر وإسرائيل برعاية وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر. والحدث الأبرز في لبنان: تدهور الوضع فجأة في زحلة (28 آب 1975)، وتطوّره إلى اشتباكات بين منطقة حوش الأمراء والمدينة الصناعية القريبة من زحلة. وما إن هدأ بعض الشيء بعد أن أسفر عن سقوط 28 قتيلاً، حتى تأزمت في سعدنايل (4 قتلى وخطف 5). ثم بدأت منطقة الشمال تتحوّل إلى جبهة قتال حقيقية، وأصيب 18 عسكرياً بجروح خلال قصف ثكنة القبة. وبدت طرابلس يوم 7 أيلول 1975 كما ولو أنها تحترق وسط نيران الفريقين: الزغرتاويون والطرابلسيون (في يوم واحد، 7 أيلول، سقط 16 قتيلاً وخطف 11، وعثر على ثلاث جثث). وأبلغ تعليق سياسي جاء على لسان ريمون إده: "... ما هي الفائدة من وجود جيش يكلف مئات الملايين ولا يحارب العدو ولا يحفظ الأمن الداخلي...؟".

إنزال الجيش

ناقش مجلس الوزراء (9 أيلول 1975) اقتراح الاستعانة بالجيش. وقبل ساعات من الاجتماع، كان جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية يصدرون بياناً يعارض زج الجيش "لأنه سينحاز إلى جهة واحدة"، ولأن "لا عودة إلى الاستقرار إلا بتبديل النظام وتعديل الدستور". وعارض رئيس الحكومة رشيد كرامي الاقتراح، واكتفى بتوجيه نداء، باسم رئيس الجمهورية وباسمه، متمنياً على المقاتلين ضبط النفس، في حين كان هؤلاء يشنّون معارك ضارية سقط فيها عشرات القتلى والجرحى.

قبل انعقاد جلسة ثانية لمجلس الوزراء في مساء اليوم نفسه. قيل إن كرامي حصل على موافقة رؤساء الطوائف الإسلامية على الاستعانة بالجيش، إنما بعد استبدال العماد اسكندر غانم بقائد آخر للجيش. وفي جلسة مجلس الوزراء، عيّن غانم في مهمة دبلوماسية. ورفع العميد حنا سعيد إلى رتبة عماد وعيّن قائداً للجيش. وأعطيت الأوامر للجيش بالانتشار في المنطقة العازلة بين طرابلس وقضائها وزغرتا وقضائها، وبالتدخّل للفصل بين المقاتلين فقط (10 أيلول 1975) أي من دون الدخول إلى المدينة.

وفي حين أيّد الإمام الصدر هذا التدبير أعلنت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في اجتماع عقد برئاسة كمال جنبلاط (11 أيلول) رفضها له، ودعت إلى إضراب عام ليوم واحد في 14 أيلول استنكاراً "لزجّ الجيش في الصراع الداخلي". وعاد التوتر إلى طرابلس وعكار، وعُثر على ثلاثة رهبان موارنة تتراوح أعمارهم بين الستين والتسعين في دير عشاش (قضاء عكار) مقتولين. فأصدر البطريرك خريش، بعد اجتماع للمطارنة الموارنة وزيارة للرئيس فرنجية، بياناً توجّه فيه "بنداء ملحّ إلى الدول العربية الشقيقة لنناشدها مساعدة شقيقها الأصغر لبنان...". وعقد في منزل المفتي حسن خالد لقاء ضمّ المفتي والإمام الصدر ورشيد كرامي وعبد الله اليافي وصائب سلام. وصدر عنه موقفاً معارضاً لموقف جنبلاط ومَن معه، ومؤيداً لرئيس الحكومة رشيد كرامي وما يتخذ من إجراءات. ودعمت الهيئات الاقتصادية والاتحادات العمّالية موقف البطريرك والمفتي، ورفضت الإضراب. وفي الاتجاه نفسه كان موقف عرفات وغالبية القيادات الفلسطينية. فدعت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية إلى تعليق الإضراب.



كامل الأسعد

حريق بيروت، "تبدأ الحوادث في منطقة وما إن تهدأ حتى تبدأ في منطقة أخرى"

هذا الكلام ورد على لسان الرئيس كرامي عقب اجتماع مجلس الوزراء في 17 أيلول 1975. وفي أجواء انتقال جولة العنف من الشمال إلى بيروت. ففي الشمال، كان كرامي قد نجح في تطويق حادث شكا وانعكاساته في طرابلس متعاوناً مع شمعون وجنبلاط وعرفات. والحادث وقع بين مسلحين ينتمون إلى حركة "24 تشرين" بقيادة فاروق المقدم جاءوا إلى شكا واصطدموا بمسلحين زغرتاويين هناك. وفي طريق عودتهم اشتبكوا مع عسكريين، وقُتل منهم 13 وأسر 4. وكانت ردود فعل عنيفة في طرابلس.

وما إن عولج الحادث حتى تفاقمت الحال في بيروت


من حرب الشوارع في بيروت

واشتدّ التراشق وتكاثر الخطف والخطف المضاد. وإزاء جولة بيروت، ركّز وزير الداخلية كميل شمعون في تصريح له على الأمل "بألا يتدهور الوضع الأمني. وإذا تدهور فإن آخر الدواء... الجيش. وليفهمها الجميع". أما كرامي فكان تركيزه على موضوع المصالحة الوطنية. وفسّر هذا الأمر الوزير عادل عسيران بتصريح عقب اجتماع مجلس الوزراء، قال فيه إنه تقرر "تأليف لجنة وطنية من عناصر تمثّل مختلف الأحزاب والهيئات والفئات، على أن يُعهد إليها إجراء مفاوضات تستهدف تحقيق المصلحة الوطنية...".

وانتصبت العقبات من جديد فيما جولة العنف دائرة في بيروت: كمال جنبلاط، وبرز معه هذه المرة رئيس الحزب الشيوعي جورج حاوي، والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، في اجتماعاتهم (بما فيها اجتماع مع ياسر عرفات) واتصالاتهم وتصريحاتهم، حمّلوا الكتائب مسؤولية التصعيد العسكري في بيروت، إذ تستهدف "الابتزاز لإحراج الحكومة وإنزال الجيش وتنفيذ المآرب السياسية الرجعية".

أما جولة عنف بيروت (18-19 أيلول 1975)فكان مسلسل الحرائق بفعل القصف الصاروخي وأعمال التدمير والتخريب، الذي طال أمكنة متفرقة منها، أخطرها المناطق التجارية، والأكواخ الخشبية في منطقة الكرنتينا، مصحوبة بتوالي الانفجارات التي كانت تهزّ العاصمة، والتي كان سكان الجبال يرونها وكأنها تحترق من أولها إلى آخرها، ما أوحى بوجود خطة مدبرة لإحراق العاصمة. وحدث في هذا اليوم أن خُطف وليد جنبلاط نجل كمال جنبلاط وأعاده دوري وداني شمعون نجلا كميل شمعون، فكانت

عناصر من الجيش اللبناني

مركز البربير الشياح



في مكتب الرئيس صائب سلام الذي يبدو خلف مكتبه، كمال جنبلاط يصافح ريمون إده (إلى يمين الصورة)، وبينهما ياسر عرفات، وإلى يسار الصورة صلاح خلف (أبو إياد) 1975

مناسبة للمصالحة بين جنبلاط وشمعون اللذين استمرّ خلافهما المستحكم منذ العام 1957.

خدّام والشهابي في بيروت من جديد

وفيما الجميع يترقبون، مساء 19 أيلول 1975، نتائج المساعي لإقناع القادة المسلمين وجنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية بضرورة إنزال الجيش، وفيما أنباء القتال والقصف والقنص والعثور على جثث في الطرقات ترد تباعاً، ومعها يقفز نبأ عن عزم وزير الداخلية كميل شمعون على الاستقالة في حال عدم موافقة رئيس الحكومة رشيد كرامي على إنزال الجيش... وصل عبد الحليم خدّام (وحكمت الشهابي) وباشر باتصالات مكثفة أحاطها بالكتمان، فاتفق على وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة (20أيلول)؛ الكتائب، المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية. لكنه خُرق في اليوم التالي، وامتدّت الاشتباكات إلى مناطق جديدة، وكثّف خدّام من نشاطه، وبدأ الحديث يدور حول "لجنة حوار وطني" تمهّد للمصالحة الشاملة، وطويت صفحة استقالة شمعون الذي بدأ يركّز اهتمامه على جبهة الدامور التي بدأت تسجّل تصاعداً في حالة التوتّر.

وفي أعقاب اجتماع خدّام بالبطريرك خريش (23 أيلول) بحضور بيار الجميّل، بدأ اجتماع ماروني كان البطريرك دعا إليه، حضره زعماء وسياسيو الموارنة بمن فيهم ريمون إده، وأصدروا بياناً أصرّوا فيه "... على رفض الحد من السيادة الوطنية... والإيمان الراسخ

زمن المتاريس واكياس الرمل

...وخراب بيروت

بأن الصيغة اللبنانية هي تجربة حضارية فريدة من الحيف أن يقضي عليها الجهل والطيش والتعصّب...". ولم يشر المجتمعون في بيانهم إلى "لجنة الحوار الوطني".

"الهيئة الوطنية للحوار"

وبدأ تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في 24 أيلول 1975. ومساءً أعلن كرامي تشكيل "الهيئة الوطنية للحوار" من: كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده ورينه معوض (موارنة). رشيد كرامي وعبد اللّه اليافي وصائب سلام ونجيب قرانوح (سنّة). كامل الأسعد ورضا وحيد وعاصم قانصوه وحسن عواضة (شيعة). مجيد أرسلان وكمال جنبلاط (دروز). غسان تويني والياس سابا وعباس خلف (أرثوذكس). فيليب تقلا (كاثوليك). إدمون رباط (سريان كاثوليك). وخاتشيك بابكيان (أرمن أرثوذكس). وسبق هذا الإعلان نشاط مكثّف بذله خدّام (اتصالات ولقاءات). خاصة لجهة الاتفاق الأمني.

وظهيرة اليوم التالي (25أيلول). عقدت الهيئة اجتماعها الأول. وبرزت فيه كلمة الجميّل الذي شدّد على التمسّك بالصيغة اللبنانية وبالدستور. في حين رأى جنبلاط وسلام واليافي ضرورة التعديل بما يتلاءم وتطوّر الأحداث في زحلة. وولادة إذاعتين: "صوت لبنان صوت الحرية والكرامة" (الكتائب). و"صوت لبنان العربي صوت العدالة صوت المساواة صوت الحق" (المرابطون).

في اجتماعها الثاني (27 أيلول) ركزت الهيئة في مقرراتها على وجوب إزالة كل أسباب الخلافات الداخلية والتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية.

في اجتماعها الثالث (30 أيلول). قررت الهيئة. بصورة مبدئية وشرط عدم العمل بالقرار نهائياً وعدم إعلانه قبل أن يتشاور أعضاء هيئة الحوار مع الجهات التي



جان عزيز مع رئيس الحزب الشيوعي جورج حاوي

يتعاطون معها خصوصاً المقاومة الفلسطينية. ضرورة الاستعانة بالجيش في حراسة الوسط التجاري.

وبدأت جولة جديدة وفتحت حرب الاستقالة:

لم ينتظر "المعجّرون" ("الطرف الثالث المجهول") انتهاء اجتماع "الهيئة الوطنية للحوار" ولا قرارها المبدئي ولا مشاوراتها... فأشعلوا جبهة الشياح - عين الرمانة. ومدّوا رقعة خطف الأبرياء فشملت نحو 100 شخص. فهدّد ريمون إده بالانسحاب من الهيئة. وشنّ زهير محسن (زعيم الصاعقة) هجوماً اتهامياً على الكتائب. وكان اليوم التالي. الأول من تشرين الأول 1975. يوم رعب حقيقي حيث سجّل الوضع الأمني 307 حالات خطف واكتشاف 21 جثة. فحبس المواطنون أنفسهم في منازلهم خوفاً من حواجز الخطف "الطيارة" والثابتة التي امتدّت من الكحالة إلى صوفر ورويسات صوفر وجونية ونهر الكلب والنبعة وسن الفيل. ومنطقة الشمال... وتوالت تصريحات رجال الدين والسياسيين (على مجرى العادة). وكان أبرزها مطالبة ريمون إده وصائب سلام رئيس الجمهورية تقديم استقالته. وانضمّ إليهما في اليوم التالي. كمال جنبلاط: "... الوضع المتدهور في لبنان لن ينتهي إلى بعد مجيء رئيس جمهورية يكون موضع

الدمار في وسط بيروت

ثقة...". إلاّ وفي هذا اليوم (3 تشرين الأول) أضاف الوضع الأمني 15 مخطوفاً جديداً.

وحرص رئيس الجمهورية سليمان فرنجية على تجميع تصريحات لسياسيين لمواجهة مطلب استقالته. وبرز من هذه التصريحات، تصريحان للوزيرين عادل عسيران وكميل شمعون، وتصريح عاصم قانصوه رئيس منظمة حزب البعث (المعروف بالبعث السوري)، ومآلها انه لا يجوز تحميل مركز الرئاسة كل المسؤولية.

وطُوي حديث الاستقالة (إلى حين)، وعقدت هيئة الحوار اجتماعاً، وتوجّهت الأنظار إلى قمة بكركي - دار الفتوى.

قمة بكركي - دار الفتوى (5 تشرين الأول 1975)

في 4 تشرين الأول 1975، وقفة عيد الفطر عند المسلمين، قام البطريرك الماروني مار أنطونيوس خريش، وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، بتوجيه رسالة بالمناسبة ضمّنها التبريك والتمنيات لملوك الدول الإسلامية ورؤسائها ولرؤساء الطوائف المحمدية وأبنائها في لبنان. وقابل المفتي حسن خالد البادرة بمثلها إذ نشر خطبة العيد مسبقاً، أي في ليلة العيد، لتكون متزامنة ورسالة البطريرك. وفي يوم العيد، شهد الصرح البطريركي اجتماع قمة روحية، وبعد الظهر استكمل الاجتماع في دار الفتوى. وشارك في اجتماعي القمة البطريرك الماروني خريش، والبطريرك مكسيموس الخامس حكيم والمطران نيقولاس الحاج (كاثوليك)، والبطريرك بطانيان (أرمن كاثوليك)، وأثاناسيوس (سريان أرثوذكس)، والأسقف غفرائيل الصليبي والمطران جورج خضر (أرثوذكس)، وروفائيل بيداويت (كلدان)، ومفتي الجمهورية حسن خالد، والإمام موسى الصدر (رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى)، والشيخ محمد أبو شقرا (شيخ عقل الطائفة الدرزية)، وحسين القوتلي (المدير العام لشؤون الإفتاء). وكان لافتاً أن اجتماع قمة قبل الظهر علّق في الساعة الواحدة والنصف ظهراً، وقام الإمام الصدر وخلع عباءته وأدى صلاة الظهر في قاعة الاجتماعات الكبرى في بكركي.

وجاء البيان الصادر عن القمة ليؤكد التمسّك بصيغة التعايش والسيادة الوطنية ورفض التقسيم، ويدعو الدولة الى استعجال الإصلاح واستعمال أقصى ما يخوّلها إياه القانون.

أمنياً، وقع في 4 تشرين الأول اشتباك بين أربعة مسلحين ومغاوير الجيش في مطار بيروت، قالت منظمة التحرير بصدده أن الأربعة هم عناصر مندسّة في حركة فتح كانوا ينوون خطف طائرة مصرية كان متوقعاً أن تقلع إلى القاهرة وقت الهجوم لإنذار السلطات المصرية بنيتهم تفجير الطائرة إذا لم تلغ مصر اتفاقية سيناء.

وفي 6 تشرين الأول، قال عرفات إن أحداث لبنان "ليست أحداثاً داخلية صرفة وان اتفاقية سيناء هي أحد العوامل الرئيسية التي شجّعت العناصر الانعزالية (المقصود الكتائب في المقام الأول) المرتبطة بالمخطط الامبريالي الصهيوني الأميركي في لبنان على بدء تمثيل مخططهم...". وفي اليوم نفسه 6 تشرين الأول، انصبّت تصريحات ريمون إده على نقد فكرة "الوطن المسيحي" ونقد المقاومة الفلسطينية التي انجرت أو جرّت نفسها في الحرب. وفي اليوم التالي، 7 تشرين الأول، عقد لقاء في بكركي ضمّ أقطاب الموارنة، كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده بحضور البطريرك، أعلن على أثره بيار الجميّل أن الكتائب ضد مشروع التقسيم و"هي تعتبر التقسيم مستحيلاً وأنه ليس لمصلحة الموارنة....".


التحضير لجولة عنف جديدة



تعميم الخراب

جولة عنف فمشروع تعريب فانفراج فعناق ودموع فرح بين الشياح وعين الرمانة

بعد لقاء ضمّه والرئيس فرنجية ورشيد كرامي في بيت الأخير في صوفر (7 تشرين الأول)، صرّح شمعون بأنه لن يبقى مسلح يهدد المارة والأمن في منطقة الشياح – عين الرمانة.

وجاء الرد – التفجير سريعاً. ففي 8 تشرين الأول، اشتعلت كل الجبهات. وسقط القتلى والجرحى بالعشرات. والحادث الأخطر كان سقوط قذيفة أمام فرن في محلة أبو شاكر حيث مركز "المرابطون"، وحيث أودت بحياة العشرات، وكانت الشرارة التي أشعلت بيروت. وجعلت كرامي بطرح موضوع استقالته. ثم يقرر زيارة دمشق.

وفي اليوم نفسه، 8 تشرين الأول، دعا مجلس الوزراء الكويتي. في جلسة استثنائية خاصة بالوضع في لبنان. إلى عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب "يتم فيه تدارس الوضع الخطير في لبنان ليصان أمن لبنان ووحدته واستقراره".

وتوجّه كرامي إلى دمشق (9 تشرين الأول) يائساً، وعاد متفائلاً. ومما فُهم أن الرئيس السوري حافظ الأسد أبدى عدم ارتياحه إلى دعوة الكويت، وطلب من كرامي العمل على تأجيل اجتماع وزراء العرب.

ولم تلقَ دعوة "التعريب" الكويتية حماسة من السياسيين اللبنانيين، يميناً ويساراً، مسيحيين ومسلمين. فأكثروا من التصريحات المطمئنة وعملوا بجد هذه المرة للانفراج. واجتمع كرامي بسفير الكويت وبحث معه موضوع تأجيل انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب.

واجتمع شمعون وعرفات، بحضور زهير محسن وأبو حسن علي سلامة. وبعد ساعات قليلة، بدأ نزع المتاريس والحواجز المسلحة، وعادت هيئة الحوار الوطني لاستئناف اجتماعاتها.

وفي 11 تشرين الأول (1975)، كان اجتياح من نوع آخر: أهالي الشياح يجتاحون عين الرمانة، وأهالي عين الرمانة يجتاحون الشياح، والجميع مع الجميع في لقاءات عناق وأهازيج وأناشيد وطنية ودموع فرح. وهدأت بعدها جبهة الدكوانة - تل الزعتر، ثم الجبهة الشمالية. ومجلس الوزراء (13 تشرين الأول) خصّص الجزء الأكبر منه للبحث في موضوع عرض الأزمة اللبنانية على الجامعة العربية.

مذكرة عرفات إلى هيئة الحوار وقانصوه يطرح التنسيق العسكري ومذكرة الرهبانيات إلى الرئيس فرنجية

هيئة الحوار، في اجتماعها يوم 14 تشرين الأول 1975، تلقت مذكرة من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أكّد فيها أن "شعبنا ... هو اليوم أشد إصراراً من أي وقت مضى على العودة إلى وطنه ورفض أي وطن بديل... ويرفض أي جنسية أو هوية سياسية بديلة... ويحرص على أمن لبنان واستقراره... وعلى الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية...".

وناقش المجتمعون المذكرة، وبرز رأي بيار الجميّل: "... إن تسييس القضية الفلسطينية بحيث تصبح قضية يمين ويسار أكبر مصيبة تحل بها...". ورأي ريمون إده الذي أثار موضوع الوجود الفلسطيني الذي "تكرس بموجب اتفاق القاهرة الذي لم نوافق عليه نحن...". ورأي صائب سلام الذي أثار مسألة "فساد الحكم". أما عاصم قانصوه فقال إن الحل "قد يكون في تنسيق عسكري بين سورية ولبنان والفلسطينيين بحيث تنضبط في إطار هذا التنسيق التجاوزات الفلسطينية...".

وفي اليوم نفسه، 14 تشرين الأول، رفع المؤتمر الدائم لرؤساء الرهبانيات اللبنانية والمجلس التمثيلي للرابطة المارونية مذكرة إلى الرئيس فرنجية ترفض البحث في أي مطلب "إلا بعد سيطرة السلطة اللبنانية سيطرة تامة واضحة على كامل الأراضي اللبنانية...".

مؤتمر وزراء الخارجية العرب واقتراح عراقي

عقد في 15 تشرين الأول 1975 بناءً على دعوة الحكومة العراقية كما تقدّم ذكره، في القاهرة. واشترك فيه 18 بلداً (قاطعته سورية وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية). وصدر عن المؤتمر بيان فضفاض، أقرب إلى المجاملة. ومرد ذلك، بالدرجة الأولى، إلى موقف الحكومة اللبنانية ذاتها من المؤتمر، إذ استمرت غير متحمسة له، بل غير مبالية، فظهر لبنان كما لو انه بلد محايد وليس هو موضوع لمؤتمر ولا هو صاحب القضية. والتفسير الوحيد لموقف الحكومة اللبنانية هذا هو انه جاء إكراماً لسورية التي قاطعت المؤتمر أو نتيجة ضغطها على الحكومة. وفي أحد تصريحات محمود رياض أمين عام الجامعة العربية في أعقاب انتهاء المؤتمر نقرأ: "إن لبنان لم يطلب ولم يتقدم لطلب عون مادي من الدول العربية...".

وفي اليوم التالي، 17 تشرين الأول، أعلن وفد عراقي كان أجرى اتصالات مع رسميين وغيرهم في لبنان، أنه سيقترح على الحكومة العراقية، وعلى القيادة القومية في بغداد "اتخاذ تدابير لمساعدة لبنان في التغلب على ما حلّ به من خراب... على أن يرافق ذلك

ضمانات رسمية ان الهدوء والاستقرار قد عادا نهائياً".

وأمنياً، شهد هذا اليوم (17تشرين الأول) خطف نحو 100شخص، بينهم وليم حاوي رئيس المجلس العسكري الكتائبي (الذي عاد وأفرج الخاطفون عنه، وعن العدد الأكبر من مخطوفي ذاك اليوم). كما شهد توتراً في بيروت (5 قتلى برصاص القنص)، في زحلة وفي المتن الشمالي. واشتد التوتّر في بيروت وتحوّل إلى اشتباكات ومعارك (19تشرين الأول)، وامتدّ القصف فطال جونية، ثم تحوّلت العاصمة إلى مدينة مفتوحة للرعب (20 تشرين الأول)، ففرغت شوارعها إلا من المسلحين. وهدأ الوضع فجأة، وعقدت جلسة نيابية جدّدت انتخاب كامل الأسعد رئيساً للمجلس. وأشار الأسعد، بعد تجديد انتخابه إلى "أن ما يجري في لبنان مؤامرة لكننا لا نعمل جدياً من أجل إحباطها...".

"الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية"، والسفارة الأميركية تحضّر لإجلاء رعاياها

عقدت اجتماعها في دمشق (21-23 تشرين الأول 1975)، وحضره كمال جنبلاط بعد أن التقى الرئيس الأسد وعرض معه الأوضاع في لبنان والمنطقة. وفي كلمته في اجتماع الجبهة، شنّ جنبلاط هجوماً عنيفاً على "العصابات التي تشاهدونها في لبنان من الكتائبيين وغيرهم...". وأنهت الجبهة اجتماعها بمقررات لدعم المقاومة والوجود الفلسطيني في لبنان، ومساندة الحركة الوطنية اللبنانية.

في الأثناء، سجّل الوضع الأمني المتفجّر في لبنان مقتل ضابطين فلسطينيين وخطف دبلوماسيين أميركيين بينما كانا يجتازان كورنيش المزرعة متوجهين إلى سن الفيل حيث المطبعة الأميركية التي يتوليان إدارتها. وفي اليوم نفسه، كانت السفارة الأميركية في بيروت تصدر إعلانات تطلب إلى رعاياها إعطاء معلومات كاملة عن أماكن إقامتهم، وهذا تدبير درجت السفارات الأميركية عليه عندما تنوي إجلاء رعاياها.

كمال جنبلاط

إحصاءات "مصدرها الإمام الصدر"

وفي الأثناء أيضاً، عقدت لجنة الإصلاح السياسي المنبثقة عن "الهيئة الوطنية للحوار" جلسة غاب عنها كمال جنبلاط وبيار الجميّل. ونوقشت فيها

مواضيع دستورية وطائفية واقتصادية واجتماعية. والنقطة التي اجتمعت عليها الآراء هي أنه "لو عالجت الدولة المشكلة الاجتماعية لوفرت على البلاد ما تعانيه الآن". وخلال الاجتماع قدّم أحد أعضاء اللجنة إحصاء بعدد أبناء كل طائفة قال إن مصدره الإمام موسى الصدر وتضمن الأرقام التالية: شيعة 970 ألفاً، سنّة 690 ألفاً، موارنة 496 ألفاً، دروز 432 ألفاً، أرثوذكس 230 ألفاً، كاثوليك 213 ألفاً .

تصاعد العنف، قمة فلسطينية - إسلامية وبدء الحملة على فرنجية

عرف اليومان 24 و 25 تشرين الأول تصاعداً محموماً للعنف، في بيروت والمناطق، قصفاً وقنصاً وخطفاً وقتلا وإحراقاً في بيروت والمناطق (عشرات القتلى والجرحى والجثث التي عثر عليها في الطرقات). وأجّل كامل الأسعد الجلسة النيابية، وكان قد حضر إلى المجلس 46 نائباً، إثر مكالمة هاتفية تلقّاها من كميل شمعون وتفيد بأن المجلس سيّهاجم (عاد شمعون ونفى هذا النبأ). واستاء رشيد كرامي، وهدّد بأنه موشك على قول كل شيء. ومن هذا "الكل شيء" قال، فاتحاً النار على وزير الداخلية كميل شمعون: "... إننا لا نغفل القبيلة ورئيسها، لكنني كنت أتمنى لو أن وزير الداخلية قد انصاعت قبيلته لأوامره فلا تبقى هكذا في الشوارع تقيم المتاريس وتعمل على الخطف والقنص... وبالنسبة إلى موضوع إنزال الجيش أقول إنه لو كان الجيش بإمكانه أن يحسم لما تأخرنا ساعة واحدة من إنزاله".

وعُقدت قمة إسلامية - فلسطينية في منزل المفتي حسن خالد في عرمون شارك فيها، إضافة إلى المفتي، كل من كرامي واليافي والصدر وجنبلاط وعرفات ونال منها كرامي كل التأييد بالإصرار على بقائه في الحكم ودعم كل خطوة اتخذها أو سيتخذها. ورافقت القمة تصريحات من زعمائها تؤشر على بدء صراعهم المكشوف مع الرئيس فرنجية. وعندما عقد مجلس الوزراء جلسته في 26 تشرين الأول، كان موقف كرامي قوياً نسبياً، وقد أعلن المجلس عن انه تمّ التوصّل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار. ولم يهدأ أزيز الرصاص والقذائف (33 قتيلاً وعشرات الجرحى والعثور على 30 جثة في يوم 27 تشرين الأول)، ما حدا بالبطريرك خريش إلى توجيه نداء جديد يهيب بالجميع على التقيّد باتفاق وقف إطلاق النار.

حادث مجلس النواب واعتصام كرامي في السراي

في 27 تشرين الأول 1975، كان كرامي قد أشار إلى انه سيطرح في جلسة اليوم التالي النيابية خطته لإخراج البلاد من محنتها.

وفي اليوم المقرر، 28 تشرين الأول، ذهب إلى السراي قبل أن يتوجّه إلى المجلس النيابي. وهناك بلغه الحادث الذي تعرّض له المجلس والذي وصفه رئيس المجلس كامل الأسعد بقوله: "محاولة اغتيال للمجلس النيابي بصفته المؤسسة الأولى للديمقراطية في لبنان". ومفاد الحادث أن ثلاثة مسلحين، عرف منهم فلسطيني من مواليد صفد، اتجهوا إلى ساحة البرلمان فيما النواب يتوافدون على المجلس وينتظرون اكتمال النصاب. وأخذ المسلحون يطلقون النار، وقُتل مرافق الشيخ بيار الجميّل، وبدأ الرصاص ينهمر، ولم تهدأ المعركة إلا بعد ساعات.

بقي الرئيس كرامي في السراي: ومن هناك أعطى تصريحاً، أبرز نقاطه: "... أنا وحدي لا أستطيع أن أحقّق ما يريده كل مواطن... أنا أعلن للرأي العام أنني أتحدث إليه من السراي حيث سأقيم باستمرار وحيث سأدعو ليكون معي وإلى جانبي السادة مع حفظ الألقاب:

كميل شمعون، عادل عسيران، عبد الله اليافي، صائب سلام، كمال جنبلاط، بيار الجميّل، ريمون إده، فيليب تقلا، غسان تويني، من أجل درس الوسائل والطرق... والعودة بالبلاد إلى الحياة الطبيعية. إن هذه الهيئة الأمنية التي ستجتمع باستمرار في السراي هي التي يجب أن تتعاون في ما بينها من أجل هذه الغاية. وأنا أعدكم بأن أعلن على الرأي العام الحقائق كاملة وأن أكشف كل جهة لا تتقيّد بما يُتفق عليه...".

وفي حين أثار إعلان الهيئة الأمنية جدالاً واسعاً، ورفض كمال جنبلاط الاشتراك فيها، قدم إلى السراي الوزيران عادل عسيران وغسان تويني، وعبد الله اليافي، وبدأوا يشاركون كرامي الاتصالات والمعالجات ومراقبة الوضع الأمني الذي ازداد سوءاً مع وقوع مجزرة في محلة الكرنتينا المسلخ (15 قتيلاً و40 جريحاً)، إضافة إلى قتلى وجرحى كثيرين في مناطق عدة. ثم حضر إلى السراي، في اليوم نفسه، صائب سلام وريمون إده، وكان كرامي يتلقى سيلاً من اتصالات شخصيات تؤيّد بادرته، منها اتصال من عبد الحليم خدّام.

ونام كرامي وعسيران وتويني في السراي. ومع صباح اليوم التالي، 29 تشرين الأول، بدأ اتصالات مهمة. ومن الذين التقاهم في هذا اليوم في السراي ريمون إده وصائب سلام وكمال جنبلاط وياسر عرفات ومعه عدد من كبار القادة الفلسطينيين وعاصم قانصوه. واتصل به كذلك عبد الحليم خدّام وكميل شمعون وبيار الجميّل. وتمّ الاتفاق على وقف لإطلاق النار بعد سقوط 38 قتيلاً ونحو 100جريح والعثور على 19جثة في جولة جديدة للعنف.

وبرز في هذا اليوم تصريح لريمون إده قال فيه: "إذا استمرّت الأمور كما هي فإن سورية ستحتلّ قسماً من لبنان واسرائيل القسم الآخر..". وتصريح لكميل شمعون يرد فيه على كمال جنبلاط الذي طالب ببقاء رشيد كرامي وتعزيز قوى الأمن بألفي جندي، قائلاً: "لماذا نغش الرأي العام فليكلفوا الجيش ما داموا يوافقون على استعمال ألفي جندي...".

واستمرّ كرامي معتصماً في السراي وعاملاً على التهدئة، وبرز في يوم اعتصامه الرابع (31 تشرين الأول) نداء أمين عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم "إلى زعماء جميع أطراف النزاع وإلى شعب لبنان لإنهاء نزف الدم...". وبيان أصدره وزراء الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة وتضمن "... ضرورة إجراء دراسة عميقة لكل الاحتمالات لإقرار السلام في لبنان". وبحث للأزمة اللبنانية بين الرئيسين المصري والأميركي.

ومع فشل وقف إطلاق النار (وسقوط المزيد من القتلى والجرحى)، تحولت السراي، في يوم الاعتصام الخامس، إلى غرفة عمليات، إذ انتقل إليها أركان لجنة التنسيق العليا (ممثلون عن الكتائب والأحرار والمقاومة الفلسطينية)، وتمّ التوصّل إلى اتفاق جديد لوقف النار. وفي اليوم السابع (3 تشرين الثاني)، انضمّ إلى لجنة التنسيق، ولأول مرة ممثلون عن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، كما عقد في السراي اجتماع للهيئة الوطنية للحوار. والجديد الذي أسفر عنه هذا اليوم هو الاتفاق على وضع كتيبة من الجيش في تصرف قيادة قوى الأمن الداخلي. وأمنياً انفجار عبوة في مبنى صحيفة "النهار" في وقت كان غسان تويني يقول في حديث تلفزيوني ان الحال هدأت ويجب مباشرة إعادة بناء لبنان على أساس عقد جديد.

وفي اليوم الثامن للاعتصام (4 تشرين الثاني) غادر كرامي السراي بعدما أمكنه إصدار أول بيان مشترك عن هيئة ضمّت الكتائب والوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية (ريمون إده) والمقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، فضلاً عن قادة أمنيين

في السلطة. وكان البيان تكريساً للإرادة المشتركة.

باخرة "الأكوامارينا"

جلسة مجلس الوزراء، 5 تشرين الثاني 1975. عُقدت في أجواء تفاؤل دفعت برئيس الجمهورية سليمان فرنجية، ورئيس الحكومة رشيد كرامي، والوزراء إلى إثارة موضوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومدى الكارثة التي حلّت بالاقتصاد اللبناني. وتقرّر وضع خطة وتأليف لجان خاصة تبادر فوراً إلى الدراسة.

وفيما العمل جارٍ على إزالة المتاريس في المناطق الساخنة في بيروت، انفجرت أزمة باخرة السلاح في الأكوامارينا (شاطئ ومبانٍ سياحية قرب جونية تخص الشيخ بطرس الخوري أحدٍ أصدقاء وأقرب المقربين من رئيس الجمهورية سليمان فرنجية) التي بدأ تفريغ حمولتها من سلاح ثقيل ومتوسط وخفيف بحماية مسلحين في 6 تشرين الثاني. في حين كان التلفزيون يبث رسالة البابا التي تدعو إلى نبذ الاقتتال وإلقاء السلاح والدعوة إلى المحبة.

لم تنفع أوامر رئيس الحكومة وزير الدفاع إلى قيادة الجيش بمصادرة الباخرة والسلاح. ووقفت قمة إسلامية جديدة، إضافة إلى جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية، موقفاً داعماً رئيس الحكومة ومذكّراً بصوابية موقفهم المتحفّظ من إنزال الجيش الذي يقدم. في مسألة الباخرة، "الدليل" على انحيازه: في حين كانت الكتائب ووزير الداخلية كميل شمعون، يتحدثان عن إفراغ أسلحة في صيدا وفي طرابلس: "لنفترض أن على متن الباخرة سلاحاً، فهل هو أول سلاح يأتي؟ في صيدا أُنزلت 3 مرات شحنات أسلحة، كذلك في طرابلس... لماذا نرى هذه ولا نرى تلك؟... تُعطى للجيش أوامر من وزارة الداخلية فتتبعها أوامر مضادة من وزارة الدفاع. يُعطى أمر من وزارة الداخلية بأن يؤمن طريق المطار يأتي أمر معاكس من وزير الدفاع. قبل أن نلوم الجيش علينا أن نلوم أنفسنا" (من تصريح كميل شمعون، 7تشرين الثاني1975).

وطُوي حديث باخرة الأكوامارينا ببيان، ثم بتوضيح له، نشرتهما وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). في البيان، الذي وزعته وفا في 9 تشرين الثاني، وقالت انه صدر نتيجة اجتماع عدد من قادة المقاومة وممثلي الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، "أن الشعبة الثانية في الجيش اللبناني هي الفريق الثالث". وانها هي كانت وراء أزمة صيدا واغتيال معروف سعد... "والأعمال الإرهابية... وتسليح جبهة حراس الأرز وتدريبها... وتسهيل عمليات تهريب الأسلحة لبعض القوى الانعزالية الضالعة في المؤامرة عن طريق الشواطئ اللبنانية..."لكن وكالة (وفا) عادت وأوضحت، في اليوم التالي، ان ما وزّعته على انه بيان صادر عن المقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية هو مجرّد معلومات أُخذت عن الصحف الصادرة يوم 8 تشرين الثاني.

تحرّك دولي وكلام جميل من كيسنجر (3-9 تشرين الثاني 1975)

في 3 تشرين الثاني، سئل الرئيس الأميركي جيرالد فورد عن إمكانية إرسال قوات أميركية إلى لبنان، فأجاب: "... لا أظن أن ذلك سيكون ضرورياً. وفي غضون ذلك نعمل مع جميع الأطراف. إن الوضع مبلبل جداً في لبنان، فهناك مسلمون ومسيحيون وفلسطينيون... إنه أمر مفجع أن يجري تمزيق بلد كلبنان بهذه الاضطرابات التي استمرّت طويلاً جداً وكانت دموية جداً... لقد حذّرنا الأميركيين المقيمين في لبنان لأن الوضع خطير، بل عليهم أن يغادروا البلاد وانه كلما أسرعوا في ذلك كان أفضل".


الامام الصدر ، السفير البابوي والمفتي حسن خالد

في 5 تشرين الثاني، تلقّى كرامي رسالة من هنري كيسنجر أعرب فيها عن "عطف شديد على شعب بلدكم، وأريدكم أن تعلموا أن حكومتي تأمل كل الأمل في أن ينتهي القتال في لبنان، وهي تؤيد كلياً حكومتكم...".

في 6 تشرين الثاني، وافق مجلس الشيوخ الأميركي على قرار اقترحه السيناتور جيمس أبو رزق (لبناني الأصل)، جاء فيه: "... إن مجلس الشيوخ الاميركي ينظر بعدم الرضى الى أي تدخّل إكراهي من جانب واحد، من أي دولة أو قوة مسلحة في النزاع الراهن... وان الولايات المتحدة تؤيد كل الجهود الرامية الى حل النزاع الداخلي...".

وفي اليوم نفسه، 6 تشرين الثاني، أعلن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان أنه سيوفد مبعوثاً إلى لبنان.

مبادرة الفاتيكان

وفي 9 تشرين الثاني، استقبل كرامي موفد البابا بولس السادس الكاردينال باولو برتولي في مهمة تستهدف العمل على إنهاء الأزمة اللبنانية واستئناف الحوار المسيحي - الإسلامي. وانفجرت في وجه برتولي، بعيد وصوله إلى المطار، موجة من الخطف طالت نحو 200 شخص. وعقد برتولي لقاءات مع البطريرك خريش والرئيس فرنجية والأسعد وكرامي. وأبرز لقاءاته كان مع رؤساء الطوائف الإسلامية في دار الطائفة الدرزية (11 تشرين الثاني). ومما قيل في هذا اللقاء، وعلى لسان الإمام الصدر: "... وأؤكد له (برتولي) أن مهمته رغم ضخامتها ليست صعبة لأننا نحن المسلمين على استعداد لبذل أرواحنا في سبيل حماية المسيحيين في بلادنا. وهم ليسوا أكثر مسيحية من البابا حتى لا يقبلوا وساطته ونصائحه. وان ذلك سيدخل مجال التاريخ والخلود. ونحن وكل طاقاتنا في تصرف الوفد لإنهاء المشكلة، وانني أتكلم باسم أصحاب السماحة جميعاً" (كان الجانب المسيحي يبدي فتوراً إزاء مهمة برتولي، خاصة من

جانب المتطرفين).

وأبلغ كرامي جنبلاط ان القصد من المبادرة البابوية هو الضغط على بعض الفئات المتطرفة لتتخذ موقفاً معتدلاً، وأن ليس لدى الموفد البابوي اقتراحات محدّدة للحل. وقال كرامي إن المبادرة الفرنسية تنتظر انتهاء مهمة الموفد البابوي بحيث إذا أعطت المهمة ثمارها يُستغنى عن التحرّك الفرنسي. وإذا لم تثمر المبادرة البابوية يُعطى الضوء الأخضر للمبادرة الفرنسية.

وفي جلسة مجلس الوزراء (12تشرين الثاني) أعطى الرئيس فرنجية، في تعليقاته على مهمة برتولي وما طرحه اثناءها القادة المسلمون انطباعاً ايجابياً، خاصة لجهة طلبه من مجلس الوزراء إعطاء الأولوية لدرس كل القضايا المطروحة والحرص على إنصاف جميع المواطنين.

لكن جلسة مجلس الوزراء جاءت قصيرة ولم تُتخذ فيها أي قرارات، وبدأت، أثناءها، موجة من الخطف، وعثر على بعض الجثث... وبدت بيروت، في 13 تشرين الثاني، مدينة مهجورة يخيّم عليها الرعب. ولم يجد رئيس الحكومة ما يقوله سوى: "أوامري لا تنفّذ...".

مبادرة إصلاح سياسي

في 14تشرين الثاني 1975، عقدت لجنة الإصلاح السياسي المنبثقة عن "الهيئة الوطنية للحوار" إجتماعاً، واتخذت توصيات اعتبرت بمثابة فتح ملف النظام، وهو أمر رفضه حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار مسبقاً وتغيّب ممثلوهما عن الاجتماع. وقد أذاع عضو اللجنة الدكتور عبد اللّه اليافي هذه التوصيات، فكانت:

- الموافقة على إلغاء المادة 95 من الدستور اللبناني والمادة 96 من قانون الموظفين، على أن يستتبع ذلك



حكمت الشهابي وكميل شمعون (23 أيلول 1975)



الشهابي والإمام موسى الصدر (20 كانون الأول 1975)

إلغاء الطائفية في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارة.

- الموافقة على إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي أو مجلس الكفاءات الأساسية اللبنانية.

- إلغاء الطائفية السياسية (اشترط ريمون إده،

له "حرص الثورة الفلسطينية الشديد على وحدة لبنان...".

وعشية انعقاد جلسة "مجلس وزراء الدستور" (كما جرت تسميته في إيحاءٍ لأهمية هذه الجلسة)، حرص كرامي على استقبال قادة الجيش (قائد الجيش حنا سعيد، ورئيس الأركان سعيد نصر الله ورئيس الشعبة الثانية جول بستاني) وعلى الإدلاء بتصريح يثني به على انضباطية المؤسسة، ويؤكد على ضرورة المحافظة عليها.

جلسة "مجلس وزراء الدستور" (15 تشرين الثاني 1975)

قبل اجتماع هذا المجلس استقبل فرنجية الكاردينال برتولي الذي جاء مودعاً، والذي قال وهو في مطار روما: "إن الوضع في لبنان صعب...". ثم عقد خلوة مع كرامي اتفقا فيها "على حل كل الأمور بالحوار".

وعقدت جلسة "مجلس وزراء الدستور"، ولم تحدث "المجابهة المتوقعة".وبعد الجلسة، صرّح كرامي أن كل القضايا والتعديلات المقترحة ستدرس في اجتماعات بينه وبين رئيس الجمهورية، وبدلاً من استعمال عبارة "تعديل الدستور"، استعمل في تصريحه عبارة "تفسير النصوص في ضوء الممارسة"، ما يعني عملياً انه تمّ إلغاء "الهيئة الوطنية للحوار"، وأن كرامي تراجع أمام رئيس الجمهورية والكتائب وكميل شمعون، الأمر الذي أثار حلفاء كرامي. وفي اليوم التالي، 16تشرين الثاني، صرّح ريمون إده بقوله: "اصبحت مضطراً إلى القول لأصدقائي المسلمين إنه إذا تمّ التقسيم، لا سمح الله، فإنما يكون بإرادتهم...".

ورفض جنبلاط أن يقبل كرامي ما قبله، وأن تستفرده



من صور حرب الشوارع في بيروت



لقاء الشهابي وصائب سلام (20 كانون الأول 1975)

لموافقته على ذلك، أن تطبّق علمنة الدولة علمنة كاملة).

- الموافقة على جعل سن الاقتراع 18سنة بدلاً من 21.

ونشط حزب الكتائب لمعارضة أي تعديل للدستور، وأبلغ كمال جنبلاط عدداً من زوّاره أنه إذا كانت جلسة مجلس الوزراء (15تشرين الثاني) لن تكون جلسة مناقشة الإصلاح السياسي فإن التفجير وارد حتماً. وحاول الإمام الصدر التخفيف من حدة موقف جنبلاط وحجته ضرورة عدم عرقلة مهمة الكاردينال برتولي الذي كان يواصل اتصالاته، فالتقى عرفات الذي أكد



الموفد الفرنسي موريس كوف دو مورفيل مع كامل الأسعد

"القوى الانعزالية"، وتمسّك بالتوصيات التي اتخذتها لجنة الإصلاح الدستوري وببرنامج الحركة الوطنية للإصلاح السياسي ولتعديل الدستور.

وكان متوقعاً أن ينجز مجلس الوزراء في جلستيه، 17 و18تشرين الثاني، قضايا كثيرة على الصعيد الاقتصادي. لكن الوضع الأمني الذي تدهور فجأة وسقوط دفعة جديدة من القتلى والجرحى، وظهور الطيران الاسرائيلي في الأجواء اللبنانية، أعاد خلط الأمني بالسياسي بالاقتصادي من جديد وعطلّ أي أنجاز حقيقي وثابت.

المبادرة الفرنسية

بعد ثلاثة أيام من انتهاء مهمة برتولي وعودته إلى الفاتيكان، وصل (19تشرين الثاني) إلى بيروت موريس كوف دو مورفيل موفداً من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في "مهمة صداقة واستطلاع".

ومن تصريح دو مورفيل في مطار بيروت: "... يمكن المحافظة بالتسامح المتبادل والحرية على مصير مختلف الطوائف التي تؤلف الأمة اللبنانية. وفرنسا تعتقد أيضاً أن استمرار الدولة اللبنانية، عنصر لا غنى غنه للتوازن في الشرق الأوسط...".

ومع وصوله، زاد التوتّر الأمني وزاد الرعب وعثر على المزيد من الجثث. وباشر زياراته إلى أركان الدولة، وكان حريصاً في تصريحاته على إظهار أنه لا يعتقد أن ثمة "مؤامرة خارجية". ثم التقى عرفات في مساء يوم مجنون من التصعيد الأمني (18 قتيلاً و 39 جريحاً و80 مخطوفاً، مساء 21تشرين الثاني) . وقبل عرفات، كان دو مورفيل التقى البطريرك خريش. وكان لافتاً أن الرئيس فرنجية لم يذع في ذلك المساء، الرسالة السنوية في مناسبة عيد الاستقلال.





من نتائج الحرب

التصعيد العسكري متصاعد. ومعه الموت والخراب. وإزاء انفراط عقد الهيئة الوطنية للحوار المدعّوة للإجتماع (24 تشرين الثاني) أطلق كرامي تصريحاً نارياً جاء فيه:... "أنا أعمرّ وغيري يخرّب... لا يمكنني وحدي أن أنقذ البلد... إن رئيس الجمهورية قاعد في قصره لا يحرّك ساكناً بينما البلاد تحترق. وفي رأيي أن عليه أن يدعو زعماء البلاد إلى اجتماع يظل مستمراً على شكل مجمع وطني. فلا يخرج هؤلاء إلا بعد أن يتوصلوا إلى حلّ...".

وجاءت جلسة مجلس النواب (25 تشرين الثاني) لتزيد من الفجوة بين قطبي الحكومة رشيد كرامي وكميل شمعون. الأول استمرّ مطالباً بوجوب تعديل الدستور ومصراً على عدم إنزال الجيش. والثاني على ضرورة إنزال الجيش مضيفاً كلاماً خطيراً خلاصته أن "دولة كبرى تغذي المخربين... وان دولاً أخرى وراء ما يجري في لبنان". واستمرّت المواقف على حالها في اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي.

في 27 تشرين الثاني. اجتمع دو مورفيل بالرئيس فرنجية بحضور رئيس الحكومة رشيد كرامي. وفي تشخيصه للأزمة. ركّز دو مورفيل على العلاقات اللبنانية - الفلسطينية. وعلى هامش هذا اللقاء. اتفق فرنجية وكرامي على أن يوجّه الأول نداء إلى اللبنانيين. والثاني بياناً. وقد ركّز النداء والبيان على المصالحة الوطنية مقدمة لإنهاء القتال ومن ثمّ لبناء لبنان عصري. والجديد الذي حمله البيان هو اعتباره كل الطوائف اللبنانية أقليات لا تمييز بينها ولا درجات مما يكرّس مبدأ العدالة والمساواة. ومثل هذا التعريف للطوائف اللبنانية قيل للمرة الأولى.

وبعدهما. النداء والبيان. ساد هدوء. وبدأ كرامي لتوّه مشاوراته لتأليف حكوّمة موسّعة. وانتقل كوف دو مورفيل إلى دمشق ليستكمل مهمته (30 تشرين الثاني). وفي اليوم نفسه. قال البابا مخاطباً البطريرك خريش خلال قداس ماروني في الفاتيكان: "إنّا نتوسّل إليكم باسم الإنجيل أن تضعوا كل ما لكم من ثقل في لبنان لأجل تسهيل إحلال السلام والمصالحة...".

وكان الإمام موسى الصدر من أكثر المبتهجين بنداء


من ايلول الاسود

فرنجية وبيان كرامي، حيث انه اعتبرهما بمثابة "استقلال جديد للبنان".

عراقيل في وجه توسيع الحكومة

اضطرب الوضع الأمني فجأة: إقامة حواجز، إطلاق رصاص وسقوط قتلى وجرحى والعثور على جثث. ثم شنّت إسرائيل (2 كانون الأول 1975) غارة على مناطق في الشمال والجنوب أسفرت عن سقوط 60 قتيلاً وجرح 140 لبنانياً وفلسطينياً. ولمواجهة العدوان الاسرائيلي وجّهت مصر ولبنان دعوة مشتركة إلى مجلس الأمن لمناقشة العدوان. وأصرّت مصر على اشتراك منظمة التحرير بالمناقشة. وانهمك كرامي، وحكومته، بالوضع الأمني الذي طغى على مسألة توسيع الحكومة، إضافة إلى المعارضة التي أبداها جنبلاط لهذا التوسيع، واجتماع أقطاب المسلمين على اعتبار أن المطالب الإصلاحية تأتي قبل توسيع الحكومة.

"السبت الأسود" (6 كانون الأول 1975)

في الوقت الذي كان الشيخ بيار الجميّل يتوجّه فيه إلى سورية على رأس وفد من حزبه (6كانون الأول)، كانت مجموعات مسلّحة تابعة لهذا الحزب (الكتائب اللبنانية) تنتشر في مناطق من مرفأ بيروت والمناطق المجاورة له. وحدثت، في هذا اليوم مذبحة مروّعة حيث صُفّي الكثيرون (أكثر من مئة شخص) ورُميت بعض الجثث في البحر، وخُطف أكثر من 300. وجاءت هذه المذبحة في أعقاب حادثة حصلت صباحاً وتمثلت باكتشاف أربع جثث في سيارة على طريق بيت مري



القديمة، ومعها جريح. ونتيجة لما رواه الجريح الذي كان في السيارة مع رفاقه الأربعة، عن عملية القتل التي جرت وكيف ان رفاقه قُتلوا بالبلطة، حدثت هستيريا القتل وكانت المذبحة المروعة في المرفأ والمنطقة التجارية.

رشيد كرامي التزم الصمت إعلامياً، لكن أصدقاءه نقلوا عنه انه قال كلاماً مراً وحزيناً. وزير الداخلية كميل شمعون لفت إلى أن الأسباب الكامنة وراء ما حدث في "السبت الأسود" قد تكون زيارة الشيخ بيار الجميّل لسورية للمرة الأولى. الكتائب، بعد عودة رئيسها من دمشق، أصدرت بياناً تضمّن الإشادة بسورية ورئيسها، كما تضمن فقرة عن مجزرة السبت جاء فيها "يحزّ في نفس الحزب أن يرى عملاء السوء وزبانية الفتنة يصرّون على إبقاء البلاد في دوامة الفوضى...". الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية أصدرت بياناً حمّلت فيه مسؤولية المجزرة لحزب الكتائب، وطالبت بتسليم القتلة ومحاكمتهم، وعلّقت عضويتها في لجنة التنسيق العليا. وردّت الكتائب محمّلة مسؤولية ما جرى لذوي الكتائبيين الأربعة الذين وُجدت جثثهم على طريق بيت مري القديمة.

لقاء الأسد - اليافي

بينما الأجواء المحمومة، بسبب المجزرة، تنذر بأوخم العواقب، لبّى الدكتور عبد اللّه اليافي، على رأس وفد من "حركة التوعية الوطنية" (تضم بعض الشخصيات الإسلامية البيروتية) دعوة لزيارة دمشق، والتقى الرئيس الأسد (7 كانون الأول). ومما نُشر عن

اللقاء أن الرئيس الأسد أكّد حرص سورية على استمرار التعاون بين الرئيس فرنجية (الذي وصفه الأسد بأنه "صديقي") ورئيس الحكومة رشيد كرامي؛ وأن سورية دعت الكتائب إلى دمشق لمصلحة لبنان، وأن "الكتائب أبلغتنا انها مستعدة للعمل من أجل التهدئة وأكدت حرصها على الوحدة الوطنية، وقد أعطتنا ضمانات. إن ما يجري يجب ألا يُنظر إليه من زاوية لبنانية فحسب، بل من زاوية وضع المنطقة ككل. إن هناك مؤامرة وإن سورية تتصدى لها...".

مؤتمر وطني لم يرَ النور

وفي اليوم التالي، 8 كانون الأول، انفجر الوضع الأمني كما لم ينفجر من قبل. وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية، وظل كميل شمعون على رأيه في ضرورة إعلان حال الطوارئ وإنزال الجيش. وارتؤي أن يُدعى إلى مؤتمر وطني (شخصيات وهيئات) يبحث في كل شيء يتعلق بالأزمة اللبنانية. وتمّ الاتفاق على أن يوجّه رئيس الجمهورية دعوة إلى عدد من الشخصيات إلى إجتماع يعقد في القصر الجمهوري (9 كانون الأول)، وأن يتولى كرامي إعلان الدعوة والأسماء: رشيد كرامي وصائب سلام وعبد اللّه اليافي وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح ونجيب قرانوح وشفيق الوزان (عن السنّة)، كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده وميشال الخوري وشاكر أبو سليمان (عن الموارنة)، غسان تويني ونسيم مجدلاني وفؤاد بطرس وميشال ساسين وألبير مخيبر (عن الروم الأرثوذكس)، مجيد أرسلان وكمال جنبلاط (عن الدروز)، هنري فرعون وجوزف سكاف (عن الكاثوليك)، كامل الأسعد وعادل عسيران وصبري حمادة وكاظم الخليل ومحمود عمّار وعاصم قانصوه (عن الشيعة)، وخاتشيك بابكيان (عن الأرمن).

لكن ما إن صرّح كرامي بذلك، وحتى قبل إعلان الأسماء، حتى هبّت عاصفة من الاحتجاج: صائب سلام أصدر بياناً قال فيه "إن الاجتماع هو محاولة لتغطية الحاكم الضالع في التخريب". والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية أجمعت على "رفض المصالحات العشائرية". وحركة المحرومين (الإمام الصدر) اعتبرت أن بعض الذين وُجّهت إليهم الدعوة "أساس بلاء لبنان". ولم يعقد الاجتماع ولا قام المؤتمر، واستمرّت عمليات تصفية المخطوفين والتراشق المدفعي. وتوصّل كرامي إلى إعلان وقف جديد لإطلاق النار، إلا أن شيئاً من الانفراج لم يحصل.

توصيف لأسباب الأزمة على لسان رئيس الجمهورية

إثر فرط انعقاد اجتماع المؤتمر، قال الرئيس فرنجية: "... إن الجهود التي بذلتها الحكومة إذا كانت لم تفضِ إلى النتائج المرجوة فلأنها كانت تصطدم بتباين في الآراء حول دوافع هذه الحوادث المؤلمة الدامية وأسبابها. فمن قائل إن محركها هو اليسار الدولي (وكان قد بات معروفاً أن أبرز القائلين بذلك كميل شمعون وبيار الجميّل، وقد عُرف الجميّل بأنه صاحب "تصريح يومي" حول اليسار المخرّب) إلى قائل أن محركها الصهيونية العالمية، ومن رأي يقول إنها وليدة التواجد اللبناني – الفلسطيني على أرض ضيقة واحدة في لبنان، وبالتالي فقدان السيادة، إلى رأي يقول إنها خلافات بين اللبنانيين أنفسهم على بعض المطالب وعلى حرمان بعض الفئات وعلى ظلم اجتماعي (أحزاب الحركة الوطنية، وحركة المحرومين)... الخ، مروراً بالقول إنها حرب طائفية أو إنها محاولات لتقسيم لبنان أو لتدويل لبنان. ولكن الكل مجمع على أن هناك مؤامرة ضد لبنان (...) إنني آمل في ألا نكون نحن وإخواننا العرب مطيّة لأغراض

الآخرين خصوصاً اليسار والصهيونية. ولا أعتقد أن أحداً من إخواننا العرب يجهل ما هي أغراضهما. فأغراض اليسار هي قلب ما في لبنان من أنظمة وطرائق عيش ليُقعد مكانها أنظمته وطرائق عيشه فتنشأ هكذا على جبين الشرق العربي قاعدة له، منها يتحرك ويمتد حتى يصل إلى عرين العرب وكنوزهم. وأغراض الصهيونية العالمية هي محو الدول المحيطة بإسرائيل لإنشاء دويلات عنصرية تبرّر قيام هذه الدولة. وأتساءل هل في مقدورنا أن نفصل بين الطريق التي تسلكها الصهيونية وتلك التي يسلكها اليسار وقد رأيا بحكم مصالحهما أن يترافقا في طريق واحدة وإن اختلفت بينهما الغايات؟".

ردود على كلام الرئيس

وافق حزبا الكتائب (الجميّل) والوطنيين الأحرار (شمعون) الرئيس فرنجية على نظرته ومفهومه واتهاماته لليسار.

أما الردود المعارضة فأبرزها:

– رد الأحزب والقوى الوطنية والتقدمية التي أصدرت بياناً اعتبرت فيه أن كلام الرئيس "تضمّن أفكاراً خطيرة لا يمكن القبول بها والسكوت عنها خصوصاً أنه لا يحق لرئيس الجمهورية، من الناحية الدستورية، أن يتخذ مواقف وقرارات سياسية ويعلنها إلا في صيغة رسالة موجّهة إلى المجلس النيابي ومقرونة بموافقة مجلس الوزراء وتوقيع رئيسه...".

– صائب سلام قال "إن رئيس الجمهورية سكت دهراً ونطق كفراً بدليل الوقع السيء الذي أحدثه اتهامه في كل الأوساط من دون استثناء".

– شفيق الوزّان، رئيس المجلس الإسلامي، ورداً على ما أوحى به كلام الرئيس بأن المسلمين يقفون مع الشيوعيين، قال "إن المسلمين ليسوا شيوعيين ولن يكونوا، وعلى رغم ذلك فلن يسمحوا بتفرقة الصف الوطني الذي يناضل من أجل المطالب الإصلاحية بحجة استغلال اليسار. وعلى الذين يخشون تصاعد اليسار أن يحققوا المطالب العادلة، وأن يعملوا لانصهار الوطن".

ــ كمال جنبلاط اعتبر فرنجية أنه بحجم "زعيم زغرتاوي" وليس رئيس دولة. فلم تترك "حاشيته والأزلام منفعة في الدولة إلا مدّوا إليها يدهم (...) والحقيقة الناصعة أن رئيس الجمهورية كان عنصراً أساسياً في الفتنة القائمة (...) أطلق عقال العصبية المريضة في عدد كبير من النفوس (...) اليسار، يا أخي الرئيس، موجود في اللعبة اللبنانية، وهو كسائر الفرقاء، وهو لم يطرح فكرة النظام الاقتصادي البديل ولا فكرة النظام الاجتماعي البديل (...) ولمعلوماتك، (...) فإن سفير الولايات المتحدة قال لبعض أصدقائنا ورفاقنا إن ما تقترحونه من نظام سياسي بديل هو ديمقراطي وليبرالي أكثر مما يلزم...".

رسالة فورد ومزيد من التدهور الأمني

في 11 كانون الأول 1975، نقل سفير الولايات المتحدة غودلي رسالة من الرئيس الأميركي فورد إلى رئيس الحكومة كرامي بمناسبة عيد الأضحى الكريم، جاء فيها أن الشعب الأميركي يرفع "صلوات خاصة لرفاهية الشعب اللبناني وسعادته. إنني أتابع الحوادث الأخيرة بأسف عميق وأريد أن أعلمكم عن تأييدنا وإعجابنا بجهود حكومتكم لوضع حد للقتال في لبنان...".

واستمرّ الوضع الأمني على حاله من التدهور، وتزايد عدد القتلى (137قتيلاً و 67 جثة وعشرات الجرحى في يوم 13و 14 كانون الأول 1975). وجاء اتفاق جديد لوقف النار، بدأت على أثره، حرب الفنادق والتراشق

المدفعي بين البنايات العالية تنحسر إلى حد ما. وكانت مأساة حارة الغوارنة في أنطلياس قد انتهت فصولاً يوم 11 كانون الأول. حيث تمكّن مقاتلو الكتائب والوطنيين الأحرار من السيطرة على الحارة.

لقاء جديد بين الأسد وجنبلاط

"... كان من الضروري بعد الزيارة التي قامت بها الكتائب لسورية أن نزور سورية ونعرض رأينا صراحة..". قالها كمال جنبلاط عقب لقائه حافظ الأسد (15 كانون الأول 1975). "ولقد نقلنا إلى الرئيس الأسد والأخوة السوريين آراء الحركة الوطنية في الأوضاع اللبنانية. وشدّدنا على دور الزعامات الوطنية المسيحية في مواجهة التيار التعصبي الشرس الذي تمثله الأحزاب والمنظمات الانعزالية وفي طليعتها حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار والتنظيمات الطائفية (...) وتكلمنا عن الفظائع التي ترتكب. وعن ضحايا يوم السبت المشؤوم (...) والرئيس الأسد والمسؤولون السوريون يرون رأينا في أن الحل السياسي لا يتم إلا بتطوير النظام السياسي...".

وفي اليوم التالي. 16 كانون الأول. هاجم مسلحون من حزب الوطنيين الأحرار بلدة سبنيه التي يسكن فيها عرب رحّل من خلدة والمسلخ نزحوا إليها وأقاموا فيها منذ عشرات الأعوام. وقتل المهاجمون ستة من أبناء البلدة.

وارتفعت النبرة المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية. خاصة على لسان صائب سلام وكمال جنبلاط. أما ريمون إده. فكان في مطار روما. في 17 كانون الأول. عندما صرّح أنه قاصد واشنطن ليبحث "عن هوية المخطط الذي يهدد بتقسيم لبنان".

الشهابي في بيروت وكرامي في دمشق

في 19 كانون الأول. وصل اللواء حكمت الشهابي رئيس الأركان السوري إلى بيروت فجأة. وأول اتصالاته واجتماعاته كانت مع الرئيس فرنجية وكميل شمعون وبيار الجميّل ورئيس الحكومة رشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي والإمام موسى الصدر وياسر عرفات. وفي اليوم التالي مع البطريرك خريش وغسان تويني وكمال جنبلاط. ومجدداً مع فرنجية وشمعون قبل أن يغادر عائداً إلى دمشق. وتمحورت مهمته حول اسئلة طرحها وآراء أبداها تدور بمعظمها حول الإصلاح السياسي. وحدث أن أثناء مهمته اغتيل محافظ مدينة طرابلس (20 كانون الأول) الشيخ قاسم عماد.

وفوراً بعد عودة الشهابي إلى دمشق. دُعي كرامي إلى زيارتها. فلبّى الزيارة. في 22 كانون الأول. بعد مشاورات أجرها مع الرئيس فرنجية. والتقى الرئيس الأسد. ثم أبدى تفاؤلاً بنتائج اللقاء. وفيما كان كرامي يجري محادثات مع الأسد كان الوضع الأمني. وبالذات في زحلة وبيروت. يبلغ ذروة التفجّر. واستمرّ متصاعداً في أجواء انعقاد مجلس الوزراء (24 كانون الأول). واجتماع كرامي بالمسؤول العراقي البارز طارق عزيز (26 كانون الأول).

وكذلك في الوقت الذي كان كرامي في دمشق. حرص الرئيس فرنجية على نفي مضمون تصريح للبطريرك الكاثوليكي مكسيموس الخامس حكيم الذي كان في هذا الوقت يقوم بزيارة للقاهرة. حيث قال إن الرئيس فرنجية يريد تدخّل مصر للمساهمة في إعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان بمساندتها الدعوة إلى عقد قمة عربية أو أي اجتماع آخر على مستوى عام. وجاء هذا النفي مراعاة لسورية التي دخلت علاقاتها بمصر مرحلة التوتر نتيجة لإقدام مصر على توقيع اتفاقية سيناء.

وفي 26 كانون الأول. زار العاهل السعودي سورية وعقد اجتماع قمة مع الرئيس الأسد انتهى ببيان



الرئيسان السادات وفرنجية مع زوجتيهما

مشترك تضمّن نقطتين أساسيتين: نقطة فلسطينية حيث أكد الزعيمان أن "منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين". ونقطة لبنانية حيث عرض الزعيمان "الوضع المحزن في القطر اللبناني الشقيق (...) وتمنّى جلالة الملك للجهود السورية الحميدة النجاح لكي يتجاوز القطر اللبناني الشقيق محنته الدامية...".

قمة إسلامية وقمة مارونية آخر سنة 1975

مساء 30كانون الأول 1975، عقدت قمة إسلامية في منزل المفتي الشيخ حسن خالد، وظهرت قمة معتدلة بما أعادت طرحه من مطالب إصلاحية تتناول الدستور وبنية النظام اللبناني، يحدوها الأمل في ظهور بوادر إيجابية من الجانب الماروني، خاصة وأن البطريرك خريش وقف، أكثر من مرة، مواقف تكاد تكون متطابقة مع مواقف القمة الإسلامية.

لكن أمل القمة الإسلامية سرعان ما صُدم بموقف القمة المارونية في القصر الجمهوري (31 كانون الأول 1975) بين شمعون والجميّل والأباتي قسيس، وتوّجت بلقاء مع الرئيس فرنجية، إذ لم تنته هذه القمة إلى أي قاسم مشترك سياسي مع القمة الإسلامية، لأنها حصرت الاستعداد للحوار في إطار الإصلاح الاقتصادي



محاصرة مخيم تل الزعتر

والاجتماعي. وتمسّكت، وبتطرف، بالصيغة اللبنانية وبالدستور والميثاق الوطني. ما جعل الأمل ضعيفاً في حصول أي انفراج حقيقي. خاصة أن كلاماً للجميّل حمل تلميحاً بالتقسيم.

وفي الأثناء، تلقى فرنجية رسالة من رئيس جمهورية أوغندا عيدي أمين دادا قال فيها: "أنتم شعب واحد ومصيركم واحد، والصهيونية تفتعل خلافاتكم الدينية".

وقبل مغادرته باريس عائداً إلى بيروت بعد جولة في أوروبا والولايات المتحدة، أدلى ريمون إده بتصريح إلى وكالة الصحافة الفرنسية اتّهم فيه الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل وبعض الدول العربية بأنها "تريد جعل لبنان مقبرة الثورة الفلسطينية، على أن يغتالها المسيحيون لا المسلمون". وقال إنه من الضروري تعديل الدستور وإنشاء محكمة عليا تتولى محاكمة رئيس الدولة والوزراء.

ورداً على دعوة الرئيس فرنجية إلى إجراء إحصاء عام تمهيداً لتحقيق المناصفة في المقاعد النيابية، قال


تل الزعتر

جنبلاط إنه "يجب أن يحصل الإحصاء ولكن على أساس الالتزام بجنسية واحدة للمغتربين...".

سنة 1976

قمة إسلامية جديدة (2 كانون الثاني 1976)

صدمت القمة المارونية، قبل يومين وفي القصر الجمهوري بالذات، المسلمين. فعقد زعماؤهم: الشيخ حسن خالد، الإمام موسى الصدر، الشيخ محمد أبو شقرا، رشيد كرامي، عبد اللّه اليافي، صائب سلام (غاب جنبلاط لأسباب اضطرارية) وعرفات ومعه أبو حسن من قيادة المقاومة، قمة في منزل مفتي الجمهورية أسفت لما بدر عن القمة المارونية، لكنها أبقت على مجالات الحوار. فرأى حزب الكتائب، إزاء الاعتدال الواضح مرة جديدة و"غير المتوقع" من جانب الزعماء المسلمين، أن يذهب إلى منتصف الطريق. فعقد اجتماعاً وتدارس أموراً حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للخروج بقواسم مشتركة. فاعتبرت بادرته عودة إلى جو الحوار.

حجج وإحصاءات قدّمها شمعون

وانبرى شمعون، بدوره، ليخفّف من وقع القمة المارونية "الفجّة والمتطرفة والداعية إلى التقسيم" والتي عقدت في القصر الجمهوري. يتحدث عن ان "الاجتماع الخاص" (القمة المارونية) إنما عُقد في مكتبه في القصر الجمهوري. "ولم يكن لرئيس الجمهورية أي علاقة به...". ويؤكد على أهمية الميثاق الوطني، ويشدّد على عامل الخوف الذي ينتاب المسيحيين. وعن التقسيم قال: "لا أحد من اللبنانيين يريد التقسيم، غير أن الوضع إذا استمرّ على ما هو عليه فالتقسيم واقع حكماً". وأورد بعض الإحصاءات ليؤكد خلالها أن عدد الموارنة لا يزال يفوق أعداد الطوائف الأخرى:

- إحصاءات 1952

عدد سكان لبنان 1386170 الموارنة 414020، السنّة 279610، الشيعة 245579، الروم الأرثوذكس 176303، الروم الكاثوليك 88512 الدروز 86426، أرمن أرثوذكس وكاثوليك 82428، أقليات مسيحية 38969.

- إحصاءات 1965: عدد سكان لبنان 2366386: الموارنة 698195، السنّة 479994، الشيعة 458992، الروم الأرثوذكس 265009، الروم الكاثوليك 156562، الدروز 130232، أرمن أرثوذكس وكاثوليك 110804،


تل الزعتر

أقليات مسيحية 60257.

وقال: "طبعاً الإحصاءات الجديدة للعام 1973 لم تنته بعد. وقد كلفت الدوائر الرسمية إنجازها منذ ثلاثة أشهر. وبسبب الأحداث لم نتمكن من إنجازها...".

حديث التقسيم وحديث الالتفاف عليه

بلغ حديث التقسيم ذروته مع ما قاله الأباتي شربل قسيس (القطب الثالث في القمة المارونية، بعد الجميّل وشمعون) في مجلة "الدستور" (عدد الأسبوع الأول من سنة 1976): "لتكن لدينا الجرأة ونعلنها دولة فدرالية".

وزخّم هذا الحديث من حديث المعارضة للتقسيم وحديث "المؤامرة" التي ينفّذها "الانعزاليون". وقد ثمّن المعارضون (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، والزعماء المسلمون) عالياً مواقف البطريرك خريش والقادة الموارنة المعتدلين وفي طليعتهم العميد ريمون إده. وقد اجتمع البطريرك وإده (4كانون الثاني). فأعلن الأول: "سنعمل على جمع كل القوى للبنان". وقال الثاني إنه والبطريرك "متفقان على سيادة واحدة لمصلحة الشعب اللبناني..."

وفي الأثناء، وضع صائب سلام، قيد التداول، خلاصة مشروع لإصلاح النظام السياسي وتعديل الدستور، ينصّ على إنشاء مجلس رئاسي من ستة أعضاء يمثلون الطوائف الست الكبيرة في البلد، يرئسه كل

سنة عضو من أعضاء المجلس.

ورأى كمال جنبلاط أن المطلوب "هو موقف إسلامي موحّد ووطني يتلاقى مع الأحزاب الوطنية في تأييد المطالب التي عبّر عنها البرنامج المرحلي للإصلاح السياسي..". وعن التقسيم والتهديد به، قال: "... إنهم يهددوننا بالقسمة... فلينشئوا دولة في كسروان لنرى كم أسبوع وكم شهر ستدوم هذه الدولة وهذا الوطن الطائفي...".

حصار مخيّم تل الزعتر

في 3 كانون الثاني 1976، برزت مسألة الحصار التمويني الذي يتعرض له مخيّم تل الزعتر الفلسطيني القائم في ضاحية بيروت الشرقية (المسيحية)، إثر تعرّض شاحنات تحمل طحيناً ومواد غذائية للمخيم إلى مسحلين أوقفوها ومنعوها من دخول المخيم. وقد ترافقت الحادثة مع رجوع مفاجيء للقناصة والمسلحين وتساقط القذائف واشتداد المعارك في المناطق القريبة من المخيم وامتدادها إلى أيام تالية بحيث تسببت في إلغاء انعقاد مجلس الوزراء (7 كانون الثاني) الذي كان مقرراً أن يحسم موضوع الفراغ الدستوري بالتجديد لمجلس النواب الذي على رأس أعماله انه سيكون المجلس الذي سينتخب رئيساً للجمهورية.

تصريح خدام: "التقسيم يعني تدخلنا وإعادة لبنان إلى سورية"

أثناء زيارته للكويت، 7 كانون الثاني 1976، صرّح عبد الحليم خدّام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري بقوله: "إن الوضع اللبناني يستأثر باهتمامنا الكبير. فهو وضع حسّاس بالنسبة إلينا في سورية، وبالنسبة إلى وجود حركة المقاومة الفلسطينية فيه (...) ولقد أقمنا اتصالاتنا مع الأطراف كافة التي قابلت سعينا بالتقدير (...) غير أننا أوضحنا في صورة قاطعة أننا لن نسمح بتقسيم لبنان. فأي مباشرة للتقسيم ستعني تدخّلنا الفوري. فلبنان ، كان جزءاً من سورية ولسوف نعيده لدى أي محاولة فعلية للتقسيم. وينبغي أن يكون واضحاً أن هذا القول لا يعني الأقضية الأربعة ولا الساحل فقط، بل يعني جبل لبنان أيضاً. فلبنان إما أن يكون موحداً وإما أن يعود إلى سورية. لقد كان هذا كلامنا في وجه الذين يحلمون بتقسيم لبنان. على أننا حريصون جداً على لبنان الموحّد والمستقل (...) إننا لن نتدخّل ما دام التقسيم لن يقع (...) إننا لن نتراجع أمام التهديد الاسرائيلي (...) التدخّل الاسرائيلي سيعني الحرب الشاملة في المنطقة...".

في الوقت نفسه كان ثمة موقف عربي آخر يخرج من القاهرة: محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية يكرر دعوته إلى عمل عربي مشترك من أجل وقف القتال في لبنان. والرئيس المصري أنور السادات يصرّح بقوله "إن الدولة لا وجود لها في لبنان وأنا مقتنع بأن الرئيس سليمان فرنجية يستطيع أن يضع حداً لما يجري في بلده. إن هناك خطأ في الصيغة اللبنانية وعلى اللبنانيين تصحيحها".

ردود على خدّام

كميل شمعون كان حاداً في ردّه إلى حدّ أنه سخر من كلام خدّام: "...كنت أتمنى على الصديق عبد الحليم خدّام أن يتمكّن من استعادة الجولان والأراضي السورية المحتلة قبل التفكير في ضمّ لبنان إلى سورية (... وفي اليوم التالي) الظاهر إن معالي الوزير خدّام درس الجغرافيا والتاريخ في جامعة سعسع في الشام. ولو كان دارساً أكثر من ذلك فعلاً لعرف من

الذي احتلّ الشام في الزمان. وقلعة فخر الدين ما زالت قائمة حتى الآن في تدمر".

بيار الجميّل كان دبلوماسياً في ردّه: "أنا متأكد أن سورية متمسكة بالصيغة اللبنانية تمسّك اللبناني بها، خصوصاً الرئيس حافظ الأسد والوزير خدّام اللذين درسا هذه الصيغة وتعمّقا فيها (...) وتصريح خدّام بعيد كل البعد عن فكرة تقسيم لبنان (...) أما إذا دخلت القوات السورية لبنان، فإن اسرائيل كما هدّدت مراراً ستتدخّل...".

وزير الدفاع الاسرائيلي شيمون بيريز قال: "إن أي تدخّل سوري في لبنان من دون اعتبار لسببه لا يمكن أن يترك اسرائيل غير مبالية (...) إن التدخّل السوري يجب النظر إليه كغزو بكل ما في الكلمة من معنى".

الناطق باسم الخارجية الأميركية قال: "خلال المصاعب التي يواجهها لبنان أعلنّا صراحة أن الولايات المتحدة تعارض أي تدخّل خارجي في الشؤون اللبنانية. وقد أبلغنا حكومات المنطقة هذا الموقف. إن موقف الولايات المتحدة لم يتغير وهي ضد تدخّل أي دولة في لبنان بما في ذلك سورية أو اسرئيل".

موضوع الجيش من جديد

وقد ترافق ذلك مع تلاسن سياسي نشب بين أقطاب ثلاثة: شمعون وكرامي وجنبلاط، حول موضوع إنزال الجيش. الأول تمسّك برأيه حول ضرورة إنزال الجيش وإعطائه الكلمة الفصل في مسألة الحسم الأمني وإنهاء الاقتتال. الثاني تمسّك أيضاً بموقفه بوجوب عدم إنزاله بحجة انقسام البلاد بين مؤيّد (المسيحيون) ومعارض (المسلمون). والثالث طالب كرامي بسحب الجيش حيث كان كرامي قد وافق على إنزاله في مناطق معينة ولمهمات محدّدة. وإثر المعارك التي شهدتها ضواحي بيروت (خاصة في 9 كانون الثاني. ومزيد من القتلى والجرحى والجثث) اتهمت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، وكذلك منظمة الصاعقة، الجيش بأنه يقاتل إلى جانب الكتائب، وطالبت بسحبه من المنطقة.

في هذه الأجواء، تحدث الوزير غسان تويني عبر التلفزيون ليوضح نقاطاً أساسية حول موضوع الجيش، ومما قاله: "إن نزول الجيش أو عدم نزوله متوقف على الإطار السياسي الذي يتمّ التدخّل العسكري في ضمنه. فنزول الجيش يهدّد الجيش بالانقسام إذا بقيت السلطة منقسمة على نفسها، في حين يصبح تدخّل الجيش ممكناً إذا استعملته سلطة جديدة وحكم جديد".

الوضع الأمني المشتعل متواصل، وتداخله تزايد الكلام حول احتمال عقد لقاء قريب بين الرئيسين فرنجية والأسد.

وعقدت قمة إسلامية بحثت في وجوب تمكين الرئيس كرامي مواصلة الحكم، ووجوب تمكين قافلة المؤن المرسلة إلى تل الزعتر من الوصول إلى المخيّم.

وكان مفترضاً أن يحدث انفراج حقيقي، يوم 11 كانون الثاني، بعدما أخذ الجيش على عاتقه ايصال قافلة المؤن الى مخيم تل الزعتر لكن عناصر تنتمي الى منظمات فلسطينية احتجزت آليات الجيش ناقلة المؤن بطواقمها ونقلتها إلى منطقة صبرا. فتأزم الوضع، ووجّه الجيش إنذاراً باسترداد الآليات محمّلاً المقاومة الفلسطينية تبعة الحادث. وصحيح أن الجزء الأكبر من هذه الآليات قد أُعيد إلى الجيش إلا أن هذا الحادث نسف احتمال تحسين العلاقات بين الجيش والمقاومة.

على صعيد الوضع المعيشي فقد أصبح خطيراً بعدما نضب المازوت والطحين فضلاً عن الغاز. وعلى الصعيد العسكري أصبح الوضع أكثر خطورة بعدما



في اسواق بيروت

طرأ عنصر جديد تمثّل بإقدام قوات كتائبية على تطويق مخيم ضبيه الفلسطيني (بين انطلياس وجونيه). فاتسعت دائرة القتال في العاصمة. وحدث توتّر في عاليه وتراشق في الشوف تسبّب في قطع طريق الجنوب.

قمم مسيحية في قصر بعبدا

أولها قمة مارونية (13 كانون الثاني) دعا إليها الرئيس فرنجية بحثاً عن قاسم مشترك يساعد في تهدئة الوضع. شارك فيها الجميّل وقسيس وشاكر أبو سليمان (رئيس الرابطة المارونية) وفؤاد الشمالي والنائب البطريركي نصر اللّه صفير والياس الهراوي (نائب زحلة). وفي البيان: موقف الموارنة هو موقف في وجه التجاوزات الفلسطينية، وللمحافظة على الصيغة اللبنانية في إطار السيادة الوطنية. أما البطريرك خريش (ممثله في القمة كان النائب البطريركي المطران نصر اللّه صفير) فارتأى أن يكون له موقف مغاير من حيث تشديده على "التساوي في الحقوق والواجبات... وعلى تطوير البلاد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وإدارياً وتربوياً وينشأ جيش قوي بتطبيق الخدمة الإجبارية...". وقد أجمع الذين علّقوا على بيان القمة وعلى تعليق البطريرك على أن التعليق نموذج للانفتاح في حين ان البيان لم يخلُ من نقاط حادة تبقي الوضع على حاله من الدوران في الحلقة المفرغة.

وفي 15كانون الثاني، عقدت قمتان مسيحيتان أخريان في القصر: أرثوذكسية التقت في بيانها مع كلام البطريرك خريش، وكاثوليكية التقت مع بيان







من احداث الدامور

القمة المارونية. وفي 17 كانون الثاني، أنهى فرنجية هذه القمم بلقاء مع ممثلي الطائفة الإنجيلية وممثلي طائفة اللاتين الذين ركّزوا على موضوع الأمن متمسكين بالسيادة ومطالبين بالعلمنة الكاملة.

سقوط مخيم ضبيه وتعاطف عربي مع الفلسطينيين

في 14 كانون الثاني 1976، أطبق مسلّحو الكتائب والأحرار على مخيم ضبية الفلسطيني، وأخذ عرفات يبرق إلى الملوك والرؤساء العرب متهماً الجيش اللبناني بمساعدة الكتائب والأحرار على اجتياح المخيم "الذي صمد 4أيام وكشف هزال الانتصار المزعوم". وبدأت ترد الأنباء من الرياض والدوحة والقاهرة وصنعاء والكويت وتونس... متحدثة عن ردود الفعل المتعاطفة مع الفلسطينيين. أما محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية فاكتفى بقوله: "إن الوضع في لبنان يتطلب عقد مؤتمر عربي فوراً، لكنني لا أستطيع الدعوة إلى مؤتمر كهذا، بل يجب

صدور الدعوة عن الدول العربية".

وإثر سقوط المخيم وما تركه من انعكاسات خطيرة، وإعلان وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر "أن الولايات المتحدة تعارض أي تدخّل عسكري أجنبي في لبنان" أبلغ الرئيس فرنجية مجلس الوزراء (المنعقد في اليوم نفسه، 14 كانون الثاني، والذي قرّر التمديد لمجلس النواب سنة كخطوة لتفادي الفراغ الدستوري) عزمه على الاتصال بالرئيس حافظ الأسد للتشاور معه.

الشهابي في بيروت، سقوط الدامور

وبالفعل، ما إن انتهت جلسة مجلس الوزراء حتى اتصل فرنجية بالأسد هاتفياً. فوعده الأسد بأنه سيوفد رئيس أركانه اللواء حكمت الشهابي للتشاور مع الرئيس فرنجية.

وقبيل وصول الشهابي (16 كانون الثاني 1976)، انهار الوضع الأمني على كل الجبهات، وسقطت بلدة الدامور (عشرات القتلى والجرحى وتهجير أهلها) بيد قوات اشتراكية ومن الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، ووقع هجوم واسع على زحلة صدّه الجيش وأهالي المدينة وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، وأغلق مطار بيروت بعد التهديد بمهاجمته، وتدخّل الجيش والطيران في محاولة لوقف اجتياح الدامور خلافاً لإرادة الحكومة واستجابةً لأوامر رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، واستقبل ياسر عرفات السفراء العرب وناشدهم التدخّل، وأصدر حزب الكتائب نداء إلى الدول العربية للقيام بمبادرة إنقاذية، وانعقدت قمة إسلامية في منزل مفتي الجمهورية ووقع بيانها المفتي حسن خالد والإمام الصدر وكرامي وسلام واليافي وجنبلاط. وتمحور هذا البيان حول رفض تدخّل الجيش ورفض الأوامر التي أُعطيت له وقصف الطيران لمناطق بما فيها عرمون حيث منزل المفتي. ومما جاء فيه: "... إن عدم التزام الجيش بأوامر رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالامتناع عن استعمال سلاح الطيران... يعتبر تمرداً خطيراً من الجيش على القيادات السياسية المسؤولة مما لا يمكن السكوت عنه (...) إن المجتمعين سيحرصون على اتخاذ كل التدابير لمنع الاعتداء على الوطن والمواطنين ولصيانة المقاومة الفلسطينية...".

أجرى الشهابي مشاورات ومناقشات شاقة. وأبدى المقربون من الرئيس فرنجية أن مهمته كانت ناجحة، خاصة لجهة التحضير لقمة ثنائية بين الرئيسين فرنجية والأسد، ولجهة أن كرامي أمكنه، ليل 17 كانون الثاني، أن يعلن بنفسه اتفاقاً لوقف إطلاق النار.

واستأثر سقوط الدامور في يد "القوات المشتركة" (المقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) باهتمام البطريرك خريش الذي دعا "للعودة إلى الرشد ووقف المجازر". وتناول جنبلاط المسألة من منطلق تدخّل الجيش والقصف الجوي، وقطع الطريق الساحلي في الدامور حيث كان المسلحون في البلدة يقيمون الحواجز ويقدمون على "الاعتداء على مجموعة من اللبنانيين..."، كما أقدموا "على قتل ضابطين فلسطينيين...". وأما حزب الكتائب فقد أصدر بياناً جاء فيه: "... إن الحملة الإعلامية المضلّلة التي قامت حول وضع مخيم تل الزعتر والضبية لإيهام الرأي العام الداخلي والعربي والدولي بأن القضية هي قضية منع المؤن عن اللاجئين كانت تمهيداً للغزوة البربرية التي شنّتها المقاومة الفلسطينية بمختلف الأسلحة على بلدتي الجية والدامور وجوارهما والمذابح الوحشية التي ارتكبتها ضد الأطفال والشيوخ والنساء بالتعاون مع عناصر خائنة تحالف فيها الملحد مع المعتصب...".

الثأر للدامور في الكرنتينا والمسلخ واستقالة كرامي

لم تمضِ ساعات على إعلان كرامي اتفاق وقف النار حتى بدأت تصله تقارير تتحدث عن نشاط لعناصر مسلحة تابعة للكتائب والوطنيين الأحرار يتحدثون بدورهم عن استعدادهم للثأر للدامور والجية والسعديات. ثم بدأت عمليات اقتحام المنطقتين. وعزم كرامي، هذه المرة، على الاستقالة، واتصل بصددها بالرئيس فرنجية وبالوزير السوري خدّام وبالإمام الصدر وجنبلاط الذي شجّعه، وكذلك الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، على الاستقالة. ومساء 18 كانون الثاني، أذاع كرامي بيان استقالته، ومما جاء فيه: "إنني في ضوء ما جرى هذين اليومين، وبعد كل الجهود المبذولة والوقائع التي بدأت بالحصار في المنطقة الشرقية، ثم موضوع مخيم ضبية، وبعده قضية الدامور وجوارها والسعديات. ثم اليوم، وبعد وقف إطلاق النار الذي وافق عليه جميع الأطراف، لكنه على رغم ذلك لم يبصر النور ولم يتحقق لساعة واحدة إذ إن النار بقيت مشتعلة ويا للأسف، وإذا بموضوع المسلخ والكرنتينا يتجدد، بل إنه لم يهدأ (...) وصلتُ إلى قناعة بتعذر الاستمرار في المسؤولية على رغم كل المساعي التي بذلت والتي لم تؤدِ بالنتيجة إلى هو مرغوب فيه...".

اكتفى كرامي بتقديم استقالته إذاعياً، ولم يذهب إلى القصر لتقديمها خطياً وفق التقاليد. فلا قبل رئيس الجمهورية الاستقالة ولا رفضها ولا طلب تجميدها. وعقدت قمة إسلامية لم تأتِ على ذكر الاستقالة، وواصلت تأييدها كرامي. وبعد ترؤسه اجتماع الحركة الوطنية - وكانت حرب الكرنتينا المسلخ انتهت بتهجير أهلهما - رحّب جنبلاط باستقالة كرامي.

أما الوضع الأمني فكان يواصل تدهوره في العاصمة والمناطق. وقد أُضيف إليه عنصر جديد هو تعرّض بعض ثكنات الجيش في بيروت لهجوم بالأسلحة الثقيلة والهواوين ورشاشات الدوشكا.

وأجرى فرنجية اتصالاً بالأسد، وتردّد انه تناول في مكالمته الهاتفية إمكان تدخّل سورية لتأمين وقف إطلاق النار، وانه حصل على موافقة مبدئية من الرئيس الأسد.

"قوات من الجيش السوري دخلت الأراضي اللبنانية"، ومواقف دولية وعربية من هذا التطور

في الساعة الواحدة فجر الثلاثاء 20 كانون الثاني 1976، أدلى وزير الداخلية كميل شمعون بالتصريح التالي:

"إن قوات من الجيش السوري قد دخلت الأراضي اللبنانية من المحورين الشمالي والشرقي للبقاع ومن جهة عكار وهي مجهّزة بالأعتدة الثقيلة والمدافع والمصفحات. إني أطالب الصحافة العالمية بأن تتناول هذا الخبر وأن يُثار لدى الرأي العام العالمي وداخل هيئة الأمم المتحدة لأن هذا التدخّل يهدّد السلام العالمي. إنني بصفتي وزيراً للداخلية ما زلت أمارس صلاحياتي الرسمية وأطلب من مندوب لبنان الدائم في هيئة الأمم المتحدة أن يبلغ مجلس الأمن عما يحدث في لبنان".

قبل ساعات من تصريح شمعون، أي مساء 19 كانون الثاني، أعلن البيت الأبيض في واشنطن أن الرئيس فورد يتابع التطورات في لبنان وان الولايات المتحدة "تعارض أي تدخّل خارجي في شؤون لبنان...".

وفي لندن، أعلنت وزارة الخارجية أنها تتابع الوضع في لبنان بقلق، ولمّحت إلى أن بريطانيا أعدّت مخططات لإجلاء رعاياها.

دخول القوات السورية

وفي الأمم المتحدة، دعا الأمين العام كورت فالدهايم شعب لبنان وقادته إلى إنهاء الصراع الدائر.

وفي القاهرة، قال الأمين العام للجامعة العربية إن استقالة رئيس الحكومة "تشير إلى أن الوضع في لبنان يتطوّر إلى الأسوأ...".

هذا قبيل تصريح شمعون حول دخول قوات الجيش السوري. أما بعده مباشرة، أي خلال يوم 20 كانون الثاني:

الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض دعا إلى عقد قمة طارئة في أقرب وقت.

البيت الأبيض في واشنطن أعلن أن قوات من جيش التحرير الفلسطيني دخلت لبنان من سورية وان الرئيس فورد "يتابع الوضع في لبنان بالاعتدال والتعقّل"... (وان الحكومة الأميركية) "لا تملك أي تأكيد بأن قوات سورية دخلت لبنان".

مصدر حكومي في تل أبيب قال: "إن قوات فلسطينية يراوح عددها بين 1500و2000 جندي دخلت لبنان من سورية، لكن الزعماء المسيحيين في لبنان يبالغون في تضخيم التهديد. ويبدو استناداً إلى معلوماتنا أن ما يقوله وزير الداخلية اللبناني السيد كميل شمعون غير صحيح...".

الجمعية الوطنية الكويتية (البرلمان) عقدت جلسة استثنائية وافقت خلالها على مشروع قرار يقضي بوقف كل مساعدة للحكومة اللبنانية، وعلى تقديم مساعدة طبية وغذائية عاجلة إلى "القوى التقدمية والوطنية" في لبنان، وإلى المقاومة الفلسطينية، داعياً إلى سحب كل الودائع الكويتية، الحكومية منها والخاصة، من المصارف اللبنانية.

في باريس، أعلن "ان فرنسا تتابع باهتمام كبير الوضع في لبنان".

وفي بيروت، تراجع شمعون عن تأكيده بأنها "قوات سورية دخلت لبنان"، لكنه قال سواء كانت هذه القوات قوات جيش اليرموك (الفلسطيني) أم قوات سورية، فإنها دخلت من الحدود السورية، ولا يمكنها ذلك "من دون موافقة الحكومة السورية خصوصاً وان ضباط وصف ضباط اليرموك هم سوريون أو ممن تدربوا في صفوف الجيش السوري...".

وتمسّك كرامي باستقالته: "أنا لا أمزح في الاستقالة...". وجنبلاط، بعد عودته من زيارة دمشق (في اليوم نفسه، 20 كانون الثاني) واجتماعه بالرئيس الأسد لمدة خمس ساعات، قال "كانت الزيارة موفقة جداً جداً...".

الوفد السوري

في اليوم نفسه، 20 كانون الثاني، وخلال اتصال هاتفي بين الرئيسين فرنجية والأسد، تمّ الاتفاق على إرسال وفد سوري إلى لبنان. وتشكّل الوفد برئاسة وزير الخارجية عبد الحليم خدّام، وضمّ رئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي واللواء ناجي جميل وزير الدفاع، وباشر مهمته فور وصوله (21 كانون الثاني) بالاجتماع إلى رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، ثم انتقل إلى بيت المفتي حسن خالد حيث اجتمع، بحضور المفتي، بالرئيس كرامي والإمام الصدر وعبد اللّه اليافي وصائب سلام.

وبعد ذلك عقد الوفد اجتماعاً مع كمال جنبلاط وقادة المقاومة الفلسطينية في منزل زهير محسن، ثم عاد إلى القصر ليجتمع ثانية بالرئيس فرنجية.

رافق حركة الوفد السوري تصعيد مجنون لعمليات الاشتباكات والقصف (ونهب وسرقة وإحراق) وعلى مختلف الجبهات، ولم يبدأ الوضع يميل إلى الهدوء إلا مع صدور بيان يتضمّن بنود الاتفاق، ونصّ على ما يلي:

"إثر الاتصالات التي قام بها الوفد السوري الهادفة إلى تسوية شاملة للأزمة في لبنان. تمّ الاتفاق بين جميع الأطراف على أسس التسوية السياسية الشاملة للأزمة بكل وجوهها وجوانبها. كما تمّ الاتفاق على ما يأتي:

أولاً: تشكيل لجنة عليا عسكرية لبنانية - سورية - فلسطينية، مهمتها وضع ترتيبات وقف القتال وإعادة الحياة الطبيعية والإشراف على التنفيذ.

ثانياً: تشكيل عدد من لجان الإشراف الفرعية منبثقة من اللجنة العليا لمراقبة التنفيذ ومتابعته في مختلف المناطق والمواقع.

ثالثاً : تعيّن اللجنة العليا موعد وقف إطلاق النار وإعلان ترتيبات وقف القتال ومراحل تنفيذها".

وشكّلت اللجنة العليا على جناح السرعة، وباشرت عملها فوراً بقرار حاسم قضى بوقف إطلاق النار ابتداءً من الساعة الثامنة مساء 22 كانون الثاني 1976.

أما المهمة السياسية للوفد التي أشار إليها البيان المذكور في مقدمته، فقد أشيعت في حينه معلومات تتحدث أنها تمحورت حول وجوب وضع ميثاق جديد يقوم على "حل عقدة الخوف عند المسيحيين وعقدة الغبن عند المسلمين". وحسم مسألة رئاسة الجمهورية بإبقائها للموارنة مقابل أن تكون المقاعد النيابية مناصفة وأن يتولى مجلس النواب اختيار رئيس الحكومة.

مواقف داعمة للمبادرة السورية أبرزها رفض فرنجية القمة العربية

قبل ساعات من بدء الوفد السوري مهمته، وأثناءها، تكشفت هذه المواقف عن:

-إعلان كميل شمعون، بعد عقده اجتماعين مع الرئيس فرنجية، أنه تلقّى رسالة من "صديقه" الملك حسين طلب منه فيها التجاوب مع الوساطة السورية.

- في الوقت نفسه، وبعيد مغادرة خدّام دمشق قاصداً بيروت، كان الملك حسين يعود إلى عمّان إثر زيارة مفاجئة لدمشق ومباحثات مع الرئيس الأسد تركّزت على الجهود السورية في لبنان.

- في الوقت نفسه أيضاً، كان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية يصرّح في واشنطن بأن الولايات المتحدة تقدّر بألفين عدد المقاتلين الذين دخلوا إلى لبنان، "وهم ينتمون إلى جيش التحرير الفلسطيني ويعملون في مجموعات صغيرة منتشرة في الأراضي اللبنانية لمساعدة عناصر محلية هنا وهناك".

- كما كان جوزف سيسكو نائب وزير الخارجية الأميركية للشؤون السياسية يقول، في مقابلة أجرتها معه إذاعة "صوت أميركا": "... إن هناك مقداراً كبيراً من إراقة الدماء والعذاب. وليس ثمة من يستطيع أن يعطي جواباً سهلاً عن هذا الوضع لكننا نقدم دعماً كلياً لأي جهود تُبذل داخل لبنان لمحاولة تحقيق مصالحة بين الجانبين (ورداً على سؤال حول أنباء دخول قوات فلسطينية إلى لبنان من سورية، قال): معلوماتنا انه كانت هناك بعض التعزيزات بواسطة وحدات فلسطينية، غير أن كل الأطراف المعنية، وأخصّ منها سورية فضلاً عن اسرائيل، بذلت جهداً كبيراً في الآونة الأخيرة لتأكيد الحاجة إلى تجنّب أي مجابهة حول هذا الوضع".

- غير أن الدعم الأهم لمهمة الوفد السوري وللمبادرة السورية جاء من الرئيس سليمان فرنجية الذي حسم مسألة الدعوة التي وجّهها الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض من أجل عقد قمة عربية عاجلة مخصصة للبحث في الوضع اللبناني، وبعث رياض برسالة بهذا الخصوص إلى سفير لبنان في القاهرة محمد صبرا. وجاء الردّ اللبناني برسالة

اعتذار عن المشاركة في القمة، نقلها محمد صبرا الى محمود رياض، جاء فيها: "... لقد سبق توجيه هذه الدعوة قيام سورية الشقيقة بوساطة كريمة بين اللبنانيين والفلسطينيين نأمل في أن تحقق الغاية منها...".

فرنجية يرفض استقالة كرامي، مواقف الزعماء اللبنانيين من المبادرة السورية

في 21 كانون الثاني، أوصل كرامي استقالته خطياً إلى رئيس الجمهورية. وفي 24 كانون الثاني، قال: "بعد التطورات التي حصلت إثر الاستقالة خصوصاً بالنسبة إلى زيارة الوفد السوري الشقيق(...) ولأن المصلحة المشتركة تجعل الجميع يهتمون بموضوع الأمن (...) لذلك فقد قابلت رئيس الجمهورية، وقد أبلغني رفضه للاستقالة وطلب مني أن أتابع السير في الطريق الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف(...) لهذا فأنا إذ أقبل الاستمرار في حمل المسؤولية، أقول إن المستقبل لا بد أن يتطلب العمل بوحدة الصف والتعاون...".

وتابع الوفد السوري اتصالاته واجتماعاته بمختلف زعماء ومسؤولي الأطراف اللبنانيين مسيحيين ومسلمين، وبالقادة الفلسطينيين. بعدما كان وصل إلى بيروت خمسون ضابطاً سورياً من مختلف الأسلحة لتمثيل الجانب السوي في اللجان الفرعية التي نصّ عليها الاتفاق.

ريمون إده اعتبر "ان لبنان وقع تحت الانتداب السوري". فردّ عليه كمال جنبلاط بقوله: "... اننا لا نعتبر أي عنصر عربي منظم جيش احتلال. ونحن نرحّب بجيش التحرير الفلسطيني وبالمساعدة السورية وبأي قوى نظامية عربية إذا كانت تستطيع أن تخلّصنا من فوضى السرقة والنهب والاعتداءات المختلفة...". ووافقه صائب سلام في تأييد المبادرة السورية.

كميل شمعون قال (25 كانون الثاني): "لا أعترض على التدخّل السوري لأجل الحفاظ على العلاقات الجيّدة بين لبنان وسورية على رغم ما حدث أخيراً. وأنا أريد أن أكون بنّاءً لا هدّاماً. إذا كان السوريون راغبين في المساعدة لإعادة السلام ففي إمكانهم أن يفعلوا ذلك لأن كل المنظمات الفلسطينية تحت حماية سورية...".

وفي لقاءاتهم، مجتمعين أو منفردين، مع خدّام، ركّز زعماء الموارنة (شمعون، الجميّل، قسيس، شاكر أبو سليمان والدكتور فؤاد الشمالي) على موضوع الضمانات والتطمينات، فكان خدّام حريصاً على أن يشرح لهم كيف أن "أمن سورية من أمن لبنان"، وأن الوجود العسكري إنما هو وجود عابر وموقت و"نبقى هنا ما أردتم أنتم وفي تصرف السلطة اللبنانية...".

واستكمل خدّام لقاءاته بأركان الطائفة الأرثوذكسية (فيما الرئيس الأسد يستقبل، في دمشق، البطريرك الياس الرابع، بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، 26 كانون الثاني) والكاثوليكية، ثم بقادة المقاومة الفلسطينية، ثم جنبلاط وشفيق الوزان وابراهيم قليلات ومصطفى معروف سعد ورشيد الصلح وكامل الأسعد.

وفي عددها 26 كانون الثاني، قالت مجلة "فلسطين الثورة" الناطقة بلسان منظمة التحرير الفلسطينية: "إننا نحترم سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية بلا استثناء والتزامنا الكامل بالاتفاقات مع السلطة". وفي اليوم التالي وصلت قافلة طحين إلى مخيم تل الزعتر (المحاصر منذ 4 كانون الثاني) بمواكبة عناصر من حزب الكتائب.

مجلس الوزراء يشيد بالمبادرة السورية

في 28 كانون الثاني، عقد مجلس الوزراء جلسته



من اليمين: أحمد أبو سعد، ريمون إده، كمال جنبلاط والسفير السوفياتي

الأولى، بعد عودة كرامي عن الاستقالة، في القصر الجمهوري، وناقش المبادرة السورية وأشاد الرئيس فرنجية بجهود خدّام وجميل والشهابي، وأبلغ المجلس عزمه على القيام بزيارة دمشق في وقت قريب، وشرح "الميثاق الوطني الجديد" الذي قال كرامي أن سيُعلن بعد عودة فرنجية من زيارة دمشق.

وفي 29 كانون الثاني، التقى خدّام بياسر عرفات وممثلي الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، وناقشوا بعض الأمور، وفي طليعتها اتفاق القاهرة الذي قال خدّام بعد انتهاء الاجتماع "إن سورية تضمن تنفيذه".

وانعقدت القمة الإسلامية بحضور خدّام (30 كانون الثاني)، وأجّلت قرارها في موضوع الإصلاح السياسي في انتظار زيارة فرنجية لدمشق. وفي اليوم نفسه قال خدّام: "... نحن باقون هنا كوفد سوري إلى أن يتثبت وقف إطلاق النار نهائياً".

قمة مارونية تعلن قيام "جبهة الحرية والإنسان" وتؤيّد المبادرة السورية

في لقاء مع "التجمّع التقدمي اللبناني" عقد في منزل نقيب الصحافة رياض طه (31 كانون الثاني 1976) قال خدّام إنه "تمّ الاتفاق على كل شيء من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الحكومة إلى المجلس النيابي إلى المجلس الاقتصادي وغير ذلك (...). وان أميركا عملت حساباتها عندما أعلنت سورية أنها ستمنع التقسيم بالقوة (...) وان المقاومة الفلسطينية أكّدت خطياً التزامها بالاتفاقات...".

في اليوم نفسه 31 كانون الثاني. وفي اليوم التالي الأول من شباط. عقد أقطاب الموارنة اجتماعي قمة (شمعون. الجميّل. قسيس. شاكر أبو سليمان. فؤاد الشمالي. شارل مالك والشاعر سعيد عقل. وحضر الاجتماع الثاني لوسيان دحداح) توّجا بإعلان قيام "جبهة الحرية والإنسان في لبنان" تتوحّد فيها الأحزاب والمنظمات المارونية. وفي بياني القمة ترحيب بالمبادرة السورية والإعراب عن الاستعداد للحل السياسي مع اشتراط "استعادة الأمن والسيادة على كل الأراضي اللبنانية".

اطمأن عبد الحليم خدّام إلى إشادة القمة المارونية بالمبادرة السورية. ثم فوجىء. مساء الأول من شباط. بموقف كمال جنبلاط عقب اجتماع للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. حيث أدلى بتصريح مطوّل أعاد فيه التركيز على النقاط الواردة في برنامج هذه الأحزاب المرحلي للحل السياسي في لبنان. وهي نقاط تذهب إلى أبعد من النقاط الواردة في المبادرة السورية. من حيث تشديدها على إنشاء محكمة دستورية وإلغاء المذهبية الطائفية كخطوة لإلغاء الطائفية السياسية وتنفيذ التمثيل النسبي… مشترطاً موافقة الفريق الآخر.

ونقل خدّام تصوّر جنبلاط للحل إلى الرئيس الأسد (3 شباط) الذي بدا أنه أعطى أولوية للقائه الموشك مع الرئيس فرنجية. فعاد الأسد وأوفد خدّام من جديد إلى بيروت. فتوجّه فور وصوله إلى بكركي وعقد اجتماعاً مع البطريرك خريش. قال بعده إن الرئيسين فرنجية والأسد "اتفقا على تسوية كاملة" للأزمة اللبنانية.

لقاء فرنجية - الأسد (7 شباط 1976)

ترتيبات زيارة فرنجية لدمشق ترافقت مع إجراءات



لقاء الأسد وفرنجية (شباط 1976)

أمنية صارمة ودقيقة ساهمت بها المقاومة الفلسطينية التي قالت إنها "لن تسمح بتعكير جو القمة اللبنانية - السورية". وهذه الزيارة هي الثالثة لفرنجية لدمشق. بعد الأولى في آذار 1971 والثانية في كانون الثاني 1975. واصطحب معه فيها رئيس الحكومة رشيد كرامي. ولوسيان دحداح وكارلوس خوري المدير العام في رئاسة الجمهورية والعقيد انطوان دحداح المدير العام للأمن العام.

وفي البيان الصحافي الذي أذيع عقب لقاء الرئيسين. أن الرئيس اللبناني أعرب "عن عمق شكره وتقديره للموقف الأخوي الذي وقفته الجمهورية العربية السورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد وعن شكره للمبادرة العربية السورية التي أسفرت عن انفراج المحنة التي اجتازها لبنان (…) وقد تمّ في هذه المحادثات… بحث الوسائل والطرق الكفيلة باستمرار

الهدوء (...) كما تمّ عرض الاتصالات التي جرت مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ اتفاق القاهرة.. كما أكّد الجانب السوري ضمان سورية تنفيذ الاتفاق نصاً وروحاً...".

وتجدر الإشارة إلى أن لقاء الرئيسين تضمّن خلوة بينهما لم يشركا فيها كرامي ولا خدّام، وأُحيطت بسرية. ومن التسريبات التي يقال عنها أحياناً انها من "مصادر موثوقة" ما يفيد أن الخلوة تركزت على موضوع الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان وعلى تلك العلاقة التي باتت "عضوية" بين كمال جنبلاط ومعه الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية وبين المقاومة الفلسطينية.

في أعقاب القمة، عبّر جنبلاط عن مخاوفه من انتكاس القمة نتيجة استمرار أعمال الخطف والقنص والقتل وعمليات التهجير. وكذلك عبّرت المقاومة الفلسطينية عن مخاوفها من احتمال وجود مخطط لتذويب القضية الفلسطينية في العالم العربي.

لقاء عرفات - الأسد (8 شباط 1967)

في اليوم التالي، التقى الأسد عرفات ومعه قادة تنظيمات المقاومة باستثناء تلك التي دُرج على تسميتها بـ "المتطرفة" أو "الرافضة". وشارك في هذه القمة رجل المبادرة السورية عبد الحليم خدّام. وبدا واضحاً أن الموضوع الأساسي في هذه القمة إنما هو الموضوع اللبناني والمبادرة السورية فيه.

ولدى عودة القادة الفلسطينيين، برز موقف الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط الذي قال: "إننا كحركة وطنية سنتابع الصراع السياسي والديمقراطي والنضال الشعبي لاستكمال طريقنا إلى تحقيق البرنامج المرحلي للإصلاح السياسي...". فيما رحّب شمعون والجميّل بقمة فرنجية - الأسد وبالمبادرة السورية.

في الأثناء، انصبّ الاهتمام على الإعداد لـ "الوثيقة الدستورية" التي سيذيعها الرئيس فرنجية، وعلى معالجة قضايا اجتماعية على رأسها مسألة التهجير.

"13 ألف قتيل" ومسؤولية فرنجية على لسان ريمون إده

مساء 13 شباط 1976، وقبل يوم واحد من إذاعة "الوثيقة الدستورية" على لسان الرئيس فرنجية، عقد العميد ريمون إده مؤتمراً صحافياً ألقى في مقدمته بياناً قال فيه: "إنني اعتبر أن رئيس الجمهورية سليمان فرنجية هو المسؤول الأول عن الاقتتال الذي حدث وذهب ضحيته 13 ألف قتيل و40 ألف جريح وعن آلاف الأيتام، وخسائر مادية تقدّر بنحو 25 مليار ليرة لبنانية فضلاً عن أعمال النهب والسلب والتهجير...".

وبعد أن عدّد إده ما اعتبره "أخطاء" الرئيس منذ حادثة فردان في نيسان 1973، خاصة لجهة تصرفه إزاء الجيش والمقاومة الفلسطينية، أوضح أن الحزب الذي يرئسه (حزب الكتلة الوطنية) لم يشترك في المعارك "لأنه اعتبر أن هذه المعارك كانت تهدف، في ما تهدف، إلى تقسيم لبنان، وفي ذلك مؤامرة اسرائيلية لا فائدة منها للشعب اللبناني، خصوصاً الفئة المسيحية...".

وأكّد إده، في بيانه، جملة من المبادئ الأساسية: لبنان دولة عربية، وجوب المحافظة على النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني وعلى الاقتصاد الحر المراقب والمبادرة الفردية وتحقيق الديمقراطية الاشتراكية (العدالة الاجتماعية)، ووجوب علمنة الدولة، والتزام عدالة القضية الفلسطينية. أما بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني والعمل الفدائي على الأرض اللبنانية، فقال إده إن اتفاق القاهرة نصّ عليهما

ووقّعه الجانب اللبناني في 3 تشرين الثاني 1969. ووافق عليه مجلس النواب بالأكثرية في جلسة 4 كانون الأول 1969. فأصبح بذلك وجودهما وجوداً شرعياً.

الوثيقة الدستورية (14 شباط 1976)

كل ما مهّد لإعلان هذه الوثيقة أوحى بأنها ستكون حدثاً تاريخياً قد ينهي الحرب اللبنانية. كما ستكون تتويجاً للدور السوري (حتى تاريخه). فمنذ صباح ذلك اليوم، بدأ القصر الجمهوري يعيش نشاطاً سياسياً محموماً. أول الواصلين إليه كان الرئيس. كميل شمعون، وتبعه الأمير مجيد أرسلان، ثم الوزيران فيليب تقلا وغسان تويني. وبعدهما عادل عسيران. وعقدت جلستان لمجلس الوزراء، واحدة قبل الظهر والثانية بعده. في الأولى، ظهر تباين في الموقف بين كرامي الذي رأى أن يستمر العرف القائم بالنسبة إلى طائفة الرئاسات الثلاث من دون الحاجة إلى تأكيد ذلك في الوثيقة الدستورية، في حين أكد شمعون على ضرورة تكريس الرئاسة الأولى للموارنة في الوثيقة بحيث يطمئن الموارنة وينزع القلق من نفوسهم.

وأثناء انعقاد الجلسة، في الواحدة بعد الظهر (كان المجلس غائباً عن انعقاد أي جلسة منذ شهور عديدة)، وصل إلى القصر الوفد السوري المؤلف من عبد الحليم خدّام وزير الخارجية، واللواء ناجي جميل نائب وزير الدفاع، واللواء حكمت الشهابي رئيس الأركان. وعقد فرنجية وكرامي وشمعون اجتماعاً بالوفد السوري الذي نجح في إقناع الفريقين بحلحلة الموقف من النقطة مثار الخلاف، بحيث يذيع الرئيس الوثيقة بشكل رسالة موجّهة إلى اللبنانيين، وأن تكون الصيغة بالنسبة إلى الرئاسات الثلاث على شكل تأكيد على العرف القائم.

وعقد مجلس الوزراء جلسة ثانية (بعد ظهر اليوم نفسه، 14 شباط 1976) نوقشت فيها طريقة إذاعة الوثيقة ووسائل إحالتها على مجلس النواب.

وغادر الوفد السوري القصر، وزار مقر العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية حيث عقد اجتماعاً مع ياسر عرفات حضره، من قادة المقاومة، أبو إياد (صلاح خلف) وزهير محسن ونايف حواتمه وأبو حسن علي سلامة. ثم زار المفتي حسن خالد.

أُذيع تسجيل الوثيقة الدستورية في العاشرة ليلاً (14 شباط 1976)، وبصوت الرئيس فرنجية . وكان معه في القصر الوفد السوري. وأهم ما جاء فيها:

- إن لبنان "بلد عربي سيد حرّ مستقل". وهذه المرة الأولى التي يُشار فيها رسمياً إلى عروبة لبنان بـ"الكامل"، إذ كان "ذا وجه عربي" منذ 1943.
- "التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث فيكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنيّاً".
- أكدت الوثيقة نقاطاً إصلاحية، من انتخاب رئيس الحكومة من قبل مجلس النواب إلى المناصفة في المقاعد النيابية إلى إلغاء طائفية الوظيفة.
- تضمنت الوثيقة، للمرة الأولى في نص رسمي، الاعتراف بأن لبنان يعيش في ظل منطقين متضادين، منطق الشرعية ومنطق الثورة (المقاومة الفلسطينية)، وتحكم بينهما الاتفاقات: "أو كان الفلسطينيون في حاجة إلى التذكير بأن تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على أرض متماسكة ضيّقة، كأرض لبنان التي ليست، في الأصل، أرض الثورة بالذات، بأن هذا التواجد كان يفرض مزيداً من إمعان النظر والتحسّب والاحتراز لئلا يصطدم المنطقان فيحصل التفجّر، وبأن الوضع، اليوم، يفرض مزيداً من الحرص على الالتزام بالاتفاقات والتقيّد بتنفيذها ولا سيّما اتفاق القاهرة".



الرئيس فرنجية لحظة إذاعته الوثيقة الدستورية

ردود على الوثيقة

الرئيس صائب سلام رفضها على أساس "أن لبنان الجديد والعمل على إرساء قواعده لا يمكن أن يتم من قبل الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الأولى في ما وقع فيه من محنة...".

كمال جنبلاط و"الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية" تحفّظوا وآثروا التريّث، ثم عاد جنبلاط وأعلن موافقته بعد اجتماعه بعبد الحليم خدّام، ومن بعده بالإمام موسى الصدر.

عبد اللّه اليافي رأى "أن النقاط الايجابية في الوثيقة دون طموحنا، وأن أبرز سلبياتها هو تكريس الطائفية...".

المعارضة الرئيسية والحادة للوثيقة جاءت من الطرف المسيحي. فقبيل إذاعة الوثيقة على لسان الرئيس فرنجية، كان الأباتي شربل قسيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية وأحد أركان "جبهة الحرية والإنسان" يعقد مؤتمراً صحافياً يذيع فيه وثيقة أخرى وقّعها هو وبقية أركان الجبهة (كميل شمعون، بيار الجميّل، فؤاد الشمالي، سعيد عقل، شاكر أبو سليمان، شارل مالك)، وأكّدوا فيها على استعادة سلطان القانون و"الجهر بأن اللبنانيين هم وحدهم مقرّرو مصيرهم...". وهذا الرفض لدور عبد الحليم خدّام ووفده السوري في عملية إخراج الوثيقة الدستورية، ذهب فيه الشيخ بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب إلى أبعد عندما صرّح أنه "بعدما أصبح التغيير عملية إكراه صريحة فإن المسلمين هم المسؤولون عن إحياء الصيغة اللبنانية...". وفي تصريح آخر قال إن "الوثيقة ليست لمصلحة لبنان... وهي كرّست الطائفية بعدما كنا نسعى إلى محاربتها، وأتمنى ألا يمسّ الدستور".

العميد ريمون إده قال: "كان على رئيس الجمهورية أن يقول الحقيقة -وهو يعرفها- التي من أجلها تقاتل اللبنانيون أو بعض اللبنانيين مع بعضهم الآخر وبعض اللبنانيين مع بعض الفلسطينيين طوال عشرة أشهر". ورفض إده (19 شباط 1976) لقاء عبد الحليم خدّام في منزل زهير محسن على طريق المطار قائلاً: "... من يريد مقابلتي فباب منزلي مفتوح للجميع".

وفي الوقت الذي كان يتوجّه فيه عبد الحليم خدّام (الجمعة، 20 شباط 1976)، إلى دمشق لإطلاع الرئيس الأسد على نتائج مهمته تمهيداً لوضع خطة التحرّك المقبل، كان مفتي الجمهورية حسن خالد يقول في خطبة الجمعة إن الوثيقة الدستورية "مجرد تسوية مرحلية... المهم فيها انها أوقفت الاقتتال، وهي مجموعة مبادئ تصلح لكل شيء وللاشيء...".

الموافقة التامة على الوثيقة الدستورية جاءت في تعليق للإمام موسى الصدر، في أعقاب اجتماعه بالوفد السوري: "إن الوثيقة تضمنت الكثير مما لم يكن مطروحاً في الاجتماعات التحضيرية والمشاورات التي مهّدت لها... لقد جاءت الوثيقة نهاية لمأساة الاقتتال الأهلي..." (16شباط 1976).

ثم كانت، في اليوم نفسه (16 شباط) المفاجأة في البيان الذي أصدره حزب الكتائب وأيّد فيه (على عكس تصريحات زعيمه قبل يوم واحد) الوثيقة: "إن العناوين التي وردت في الوثيقة تصلح أساساً للتفاهم الوطني".

"حرب الثكنات" تطيح البحث في حكومة جديدة ويتوقف كل كلام على الوثيقة الدستورية

فور صدور الوثيقة ظهر اتجاه واضح لتأليف "حكومة الوثيقة"، وأيّد هذا الاتجاه كميل شمعون وبيار الجميّل والرئيس سليمان فرنجية، في حين لم يبدِ كمال جنبلاط ومعه "الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية" حماسة لموضوع الحكومة على أساس أن تأليفها يعني رفع الحظر عن حزب الكتائب، الحظر الذي كان أحد أسباب استمرار الحرب اللبنانية منذ اندلاعها قبل عشرة أشهر.

عاد عبد الحليم خدّام إلى بيروت بعد 48 ساعة من مغادرته إياها، أي عاد في 22 شباط، وعقد فور وصوله اجتماعاً في المختارة مع كمال جنبلاط حضره عرفات وأبو إياد وأبو صالح، وتركّز بحثهم على "ملف الجيش" وفقاً لمقررات مجلس الوزراء (21 شباط) الذي كان - بعد استماعه لقائد الجيش العماد حنا سعيد ورئيس الأركان العميد موسى كنعان والعميد مصطفى أبو الجود والعقيد جول بستاني رئيس الشعبة الثانية حول تقويم شامل لحالة الجيش ووضع العسكريين الذين تركوا الخدمة (الملازم أول أحمد الخطيب وبعض الضباط والجنود الذين التحقوا بحركته التي سمّاها "جيش لبنان العربي") - اتخذ قراراً بإعادة العسكريين الذين لم يرتكبوا جرائم فردية أو جرائم قتل في الثكنات. وقد زادت قضية هؤلاء العسكريين من تعقيدات موضوع تأليف الحكومة. وغادر خدّام إلى دمشق في 26 شباط (1976).

وإلى قضية العسكريين انضافت قضية عسكرية أخرى هي قضية "اللجنة العسكرية العليا" التي تألفت لردع المخالفات. وفي 2 آذار 1976، حسم الرئيس رشيد كرامي الجدل حول دستورية هذه اللجنة بتعيين قائد الجيش العماد حنا سعيد رئيساً لها. وتمّ التفاهم على أن تبدأ اللجنة عملها يوم 5 آذار مسلّحة بصلاحيات تسمح باستعمال أقصى الشدة لقمع المخالفات ومقاضاة المخالفين.

وبينما الجيش اللبناني يستعد لتنفيذ الخطة الأمنية، تدهور الوضع الأمني فجأة في عكار وبالذات في منطقة القبيات التي طوّقتها عناصر تابعة للرائد أحمد المعماري (ليل 4-5 آذار) . فقامت عناصر (غالبيتهم من منطقة القبيات) بحركة تمرّد في ثكنة صربا (ساحل كسروان) امتدّت إلى القاعدة البحرية في جونية، وانضمّت إليها عناصر من الميليشيات ووقعت حوادث خطف. وطمس موضوع الجيش، بما يحدث في ثكناته وبحركة "جيش لبنان العربي"، موضوع تأليف حكومة جديدة. ثم بدأت الأنباء ترد الى بيروت عن انتقال "حرب الثكنات" إلى الجنوب، وتزايدت حوادث الخطف... ولم يعد أحد يتحدث عن الحكومة ولا عن الوثيقة الدستورية.

غليان 10-12 آذار 1976 (إنقلاب الأحدب)

أحداث هذين اليومين تمحورت حول "الجيش اللبناني". وهذه أهم أحداث يوم 10 آذار 1976:

-قائد سلاح الطيران اللبناني العقيد جورج غريب يخرج عن "المألوف العسكري اللبناني" ويذيع بياناً يطالب بحكومة متوازنة وعفو عام عن العسكريين باستثناء الذين قاموا بجرائم قتل. وضباط يوقّعون عريضة تطالب بتطبيق القانون بشدة على جميع

العسكريين الذين يخالفون أنظمة الجيش. ونداء يوقّعه 70 ضابطاً ويوجهونه إلى قيادة الجيش ويطالبون بحل سريع يضمن وحدة الجيش. وبيان ضباط في القيادة يذكّر بالتزام الجيش قسمه وتمسكه بالمؤسسات. وبيان قائد الجيش حنا سعيد بشكل نداء يوجّهه إلى العسكريين المتمردين طالباً منهم العودة وملزماً نفسه بالحصول على عفو عنهم.

-"جيش لبنان العربي" يسيطر على ثكنة الخيام (أقرب ثكنة عسكرية إلى الحدود مع إسرائيل وتشرف على سهل الحولة والجولان. وهي من أقدم الثكنات العسكرية). ثم على ثكنة مرجعيون. وفي الشمال. الرائد أحمد معماري يقتحم. تسانده "حركة 24 تشرين" بقيادة فاروق المقدم. ثكنة عرمان قرب طرابلس. وستة ضباط يعلنون انفصالهم عن قيادة الجيش وقيادة موقع الشمال. وقبل يوم واحد. كانت ثكنة راشيا سقطت أيضاً بيد جيش لبنان العربي.

- اجتماعات عدة وخلوات يعقدها الوفد السوري (برئاسة عبد الحليم خدّام): مع ضباط قيادة الجيش. مع الرئيس فرنجية. مع رئيس الحكومة رشيد كرامي . مع "الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية". والمقاومة. ومع رئيس الجمهورية مجدداً بحضور كميل شمعون وغسان تويني ولوسيان دحداح. ومع جنبلاط. والمقاومة (خاصة زهير محسن)... وكان يتخلل هذه الاجتماعات اتصالات يجريها الوفد بعاصمته دمشق.

- مجلس الوزراء يستمع إلى تقرير من وفد قيادة الجيش. ويفوّض رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة اتخاذ ما يريانه مناسباً لحل أزمة الجيش.

- حديث حكومة جديدة "مرتقبة" يبقيه كمال جنبلاط مطروحاً ومؤكداً على ضرورة إشراك ممثل عن الكتلة الوطنية. ويتصل بريمون إده متفقاً معه على الاجتماع في اليوم التالي قبل اجتماع جنبلاط وخدّام.

- الكتائب. على لسان زعيمها بيار الجميّل. تحذّر من فشل الوساطة السورية: "إذا نجحوا في شق الجيش تكون إسرائيل قد فرضت التقسيم".

- "جبهة الحرية والإنسان" تجتمع وتصدر بياناً جاء فيه. على لسان الأباتي شربل قسيس: "...على رغم ما يقال عن جيشنا يبقى هو المؤسسة الوحيدة التي تبرهن عن حقيقة لبنان وتجسدها حقيقة التعايش والأخوّة بين جميع اللبنانيين. وجدّدنا الثقة بهذا الجيش لأنه سيكون بالمرصاد لكل انفصالي يرمي إلى شق الصف ووحدة الوطن...".

-إنعام رعد. رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي. يقول في مؤتمر صحافي: "... ووحدة الجيش لن تتحقق بالقمع ولا بالتسويات بل بتغيير سياسة الدولة الدفاعية ووعي ارتباط لبنان بالمصير القومي العام وبالمسألة الفلسطينية بالتحديد".

وأبرز أحداث اليوم التالي. 11 آذار 1976: مقتل قائد منطقة الشمال العقيد الركن عبد المجيد شهاب قرب البترون. وكان برفقة العميد الركن فرنسوا جينادري والعقيد أحمد الحاج. بلبلة وأنباء عن عمليات انتقامية في طرابلس وقرى الشمال. وعن اشتداد المعارك بين زغرتا وطرابلس.

- أنباء المساء: اجتماع صاخب بين الوفد السوري (خدّام واللواء ناجي جميل واللواء حكمت الشهابي. انضمّ إليه العقيد علي المدني والعقيد محمد الخولي من ضباط الجيش السوري) مع رئيس الجمهورية فرنجية في قصر بعبدا. أعقبه اجتماع الوفد. في وزارة الدفاع. مع قائد الجيش العماد حنا سعيد وضباط الأركان وضباط سلاح الطيران. غادر بعده خدّام بيروت وقد قطع الأمل من إمكان التوفيق بين فرنجية وقيادة الجيش. وانه استعجل المغادرة



العميد أول الركن عزيز الأحدب (إلى يسار الصورة) والعماد سعيد نصر الله

كي لا ينفجر الموقف بشكل انقلاب يقع في وجود الوفد السوري ويخلق المزيد من الإحراج.

- انباء، في الوقت نفسه، تفيد ان إنذاراً وجّهه قائد الجيش إلى رئيس الجمهورية يطلب منه الاستقالة فوراً، وأن رئيس الحكومة (رشيد كرامي) قدّم استقالته، وأن حالة من الغليان (وإطلاق نار) في ثكنات الجيش في بيروت.

- النبأ الأول في النشرة الأخبارية، الساعة الثامنة والنصف مساءً، على القناة 7 التلفزيونية الكائنة في تلة الخياط قرب كورنيش المزرعة، ينفي الاستقالات الثلاث: لرئيس الجمهورية؛ لرئيس الحكومة ولوزير الداخلية. وبعد ثوان ظهر العميد الأول الركن عزيز الأحدب وبدأ يتلو "البلاغ رقم1" (الأول في نوعه في لبنان، والأشبه بالبلاغات التي عرفتها سورية الخمسينات والستينات)، ومما جاء فيه: "... أطلب من الحكومة اللبنانية أن تقدم استقالتها خلال 24 ساعة، وإلا اعتبرت بحكم المستقيلة... ومن فخامة رئيس الجمهورية، محافظةً على الوحدة اللبنانية أن يمتثل بزميله الشيخ بشارة الخوري، ويقدم استقالته من سدة الرئاسة وإلا اعتبر بحكم المستقيل (...) أُعلن حالة الطوارئ في البلاد (...) أدعو مجلس النواب خلال سبعة أيام من تاريخ هذا القرار إلى انتخاب رئيس جديد للبلاد (...) أطلب إلى جميع القوات المسلحة أن تطلق النار فوراً على كل من تحدثه نفسه القيام بأعمال الشغب(...) أؤيّد المبادرة السورية الأخوية بكل قواي (...) أعلن الالتزام بالاتفاقات السابقة المعقودة بين السلطة اللبنانية وإخواننا الفلسطينيين...".

- فور إنهاء الأحدب قراءة "البلاغ رقم واحد" جرى إطلاق نار بغزارة ابتهاجاً، وتوالت إذاعة برقيات التأييد، وما لفت فيها برقية "اتحاد الطلبة الفلسطينيين في الجامعة الأميركية" انتهت بالعبارة المألوفة والمعروفة لحركة فتح، وهي "وإنها لثورة حتى النصر".

- من أنباء وتعليقات الصحافة فُهم أن رئيس الحكومة رشيد كرامي، كان من ضمن بضعة أشخاص مدنيين وعسكريين يتوقعون إذاعة "البلاغ رقم واحد"، وكان "اختفى" عن الأنظار منذ بعد الظهر (11 آذار) بعد أن صرّح بقوله: "صمدت حتى اللحظة الأخيرة وبتّ يائساً أمام المواقف الرافضة فاتخذت الموقف الأخير سائلاً اللّه أن يُلهم الربان". وكذلك ان عبد الحليم خدّام وأعضاء الوفد السوري غادروا بيروت وقد يكونون على معرفة أن "البلاغ رقم واحد" سيذاع. وكان الشيخ بيار الجميّل زار قبل الظهر وزارة الدفاع وتمنى على القادة العسكريين التريّث "لأن الخطر يكمن في إحراج الفريق المنضبط لإخراجه". وريمون إده صرّح، قبل الظهر أيضاً، "ان الجيش يذهب اليوم ضحية رئيس الجمهورية ووزير الداخلية". وكمال جنبلاط بعد اجتماع مع قادة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، قبل أربع ساعات من إذاعة البلاغ، صرّح: "... أصبح من



من يمين الصورة: الأباتي شربل قسيس، بيار الجميّل، كميل شمعون وسليمان فرنجية

الضرورة... أن يتنحى رئيس الجمهورية بعدما قتل في عهده الآلاف...". فالقول إن البعض كان يعرف مسبقاً كمعلومات أو كافتراض ان البلاغ سيُذاع في أي لحظة، قول صحيح إلى حد، قياساً على أحداث اليومين 10و11 آذار.

- كان وزير الداخلية، كميل شمعون، وكمال جنبلاط أبرز الذين سارعوا إلى رفض "التمرّد". شمعون قال إنه "مع الشرعية والنظام البرلماني والحرية السياسية وأدعو الشعب اللبناني إلى رفض هذه الحركة...". وكمال جنبلاط أصدر بياناً : "نحن ضد أي انقلاب عسكري (...) طبعاً إن رئيس الجمهورية يجب أن يستقيل ولكن بغير هذا الأسلوب (...) لا شك أن الوضع في الجيش أصبح لا يُطاق بسبب تصرفات رئيس الجمهورية، لكن مواجهة الرئيس يجب أن تتم بالأسلوب ذاته الذي استخدمه سابقاً القائد فؤاد شهاب يوم كان في قيادة الجيش، فكان موقفه الصامد سبباً في استقالة رئيس الجمهورية من دون بيانات ولا بلاغات...".

- استمع الرئيس سليمان فرنجية إلى البلاغ، وكان معه وزير الداخلية كميل شمعون ورجل الأعمال بطرس الخوري والنائب رينيه معوّض. وبدأ على الفور يستعد لمواجهة الموقف، وأمر أن تتم السيطرة على محطة التلفزيون في الحازمية وعلى إذاعة بيروت في عمشيت، وأذاع، بعد 45 دقيقة من منتصف الليل، رسالة إلى اللبنانيين: "... يدعونا الواجب الوطني إلى التصدّي لهذه الحملات التي لا غرض لها سوى تفكيك هذا الوطن وتقسيمه...". ونقلت الصحف، صبيحة اليوم التالي (12 آذار) على لسان آخر زوّاره ليلاً أن الرئيس "على استعداد للاستقالة ولكن شرط أن يجتمع مجلس النواب ويصوّت على طلب ذلك بأكثرية الثلثين...".

- في اليوم التالي، 12 آذار، عقد الأحدب مؤتمراً

صحافياً. شدّد فيه على أنه ورفاقه غير طامعين في الحكم. ودعا السياسيين إلى الاتفاق في ما بينهم، وأشار إلى أن قيادة الجيش تؤيّد حركته. ونقل عن لسانها ضرورة تشكيل حكومة من السياسيين وضرورة العودة إلى الوساطة السورية. واتصل بمفتي الجمهورية حسن خالد طالباً بركته. فاكتفى المفتي بالإجابة "اللّه يوفق". وكرّر جنبلاط باسم الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ضرورة استقالة رئيس الجمهورية: في حين رأى الشيخ بيار الجميّل عدم جواز المسّ برئاسة الجمهورية. والموقف نفسه كرّره كميل شمعون. لكن تأييد سعيد عقل و "أبو أرز" (قائد حرّاس الأرز) وفؤاد الشمالي لحركة الأحدب أحدث شرخاً في "جبهة الحرية والإنسان". وأصدر الأحدب عدداً من البلاغات محورها اعتبار رئيس الجمهورية "بحكم المستقيل". وعلى هامشها اجتماعات يعقدها النواب للطلب من رئيس الجمهورية تقديم استقالته. وتميّز البلاغ رقم 6 بتوجّهه إلى المقاومة الفلسطينية وإلى الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية و"جيش لبنان العربي" أملاً بتأييد هذه القوى للحركة. خاصة وأن جيش لبنان العربي كان يوسّع دائرة سيطرته ويدخل بعض ثكنات بيروت متحالفاً مع ابراهيم قليلات الأمين العام لحركة الناصريين المستقلين (وجناحها العسكري "المرابطون").

– في اليوم نفسه، 12 آذار، كانت العزلة تخيّم على القصر الجمهوري. وكان نجل الرئيس، طوني فرنجية، ولوسيان دحداح يجريان اتصالات بدمشق لمساندة الرئيس. وفُهم أن الوساطة السورية ستعود. لكن شيئاً رسمياً حول هذا الموضوع لم يذكر في دمشق. وكان الرئيس فرنجية ونجله طوني، يهتمان بالجانب العسكري فأنشآ قوات خاصة بهما (فصائل من الجيش وتنظيم "المردة"). إذ فُهم عن الرئيس فرنجية أنه إذا كانت التعبئة تسمح بمجابهة فإنه سيخوضها؛ أما إذا كانت سورية لن تسانده وسيتخلى عنه حلفاؤه (شمعون والجميّل والقسيس...) فإنه سيرضخ وسيودّع بخطاب إلى اللبنانيين.

العريضة النيابية

13 آذار 1976 كان يوم العريضة اللبنانية التي وقّعها 66 نائباً تطالب الرئيس سليمان فرنجية بالاستقالة حفاظاً على الشرعية وفاعلية المؤسسات الدستورية (لم يوقّعها نواب حزب الوطنيين الأحرار - كميل شمعون - ونواب حزب الكتائب. والنواب "الأنصار" الذين تربطهم بفرنجية صلات قربى ومصالح. وكذلك لم يوقّعها ريمون إده رغم أنه كان من أول المطالبين باستقالة الرئيس). لكن الرئيس لم يمتثل لإرادة المجلس النيابي. وأبلغ ذلك إلى رئيس المجلس كامل الأسعد وإلى النواب الذين زاروه: "أنا رئيس الجمهورية الشرعي ولن أستقيل (...) لست أنا الذي أوصل البلاد إلى ما وصلت إليه. لماذا تريدون أن أكون كبش محرقة. كرامي هو الذي مزّق الجيش وجعله يتفسّخ. أنا ماذا فعلت؟ فرضوا علي أن أنقل محافظ الجنوب. فرضوا علي تغيير قائد الجيش. فرضوا عليّ رشيد كرامي على أساس انه يحل المشكلة وينزل الجيش. اتهموني بأني وراء باخرة السلاح (الأكوا مارينا، قرب جونية). إذا كنت أنا سمحت للمسيحيين أن يحصلوا على بعض السلاح مقابل بحر السلاح الذي يصبّ عند كل الفئات ومئات شاحنات الأسلحة والذخيرة. هل هذه جريمة؟ هم الذين أوصلوا الحالة إلى ما هي عليه".

في اليوم نفسه، طوّق انطوان بركات، أحد الضباط الموالين لفرنجية في الجيش، تعاونه عناصر من حزب الوطنيين الأحرار، ثكنة كتيبة المصفحات في الفياضية (القريبة من وزارة الدفاع ومن القصر



من يمين الصورة. صائب سلام، كامل الأسعد، رشيد كرامي، عادل عسيران وبيار الجميل

الجمهوري)، وأعلن تأييده للشرعية. لكن قائد الثكنة وقائد المدرسة الحربية العميد الركن فرنسوا جينادري أعلن أنه باق فيها مع الضباط والأفراد وأنهم لن ينضموا إلى حركة العقيد بركات.

وفي الدقائق الأخيرة من اليوم نفسه (13 آذار) حدثت مفاجأة في منتهى الأهمية، إذ أُعلن في دمشق وباريس أن الرئيس حافظ الأسد أرجأ زيارته لفرنسا "بسبب تطوّر الوضع في لبنان". وذلك بعد قليل من اتصال فرنجية بالأسد ما جعل الأول يطمئن إلى موقف الأسد منه، ويرفض استلام عريضة الـ 66 نائباً معتبراً إياها غير شرعية ومتهكماً على النواب وتواقيعهم. ثم بدأ وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام اتصالاته بالمسؤولين (الأسعد، كرامي، بيار الجميّل). وعقد حزب الكتائب، في 14 آذار، اجتماعاً استثنائياً، أصدر في نهايته بياناً دعا إلى توحيد الجيش ومتابعة المبادرة السورية وبقاء الرئيس في سدة الرئاسة حتى انتهاء ولايته. وأيّده حزب الأحرار في بيان أذاعه رئيسه كميل شمعون، في حين تمسّك الأحدب بموقفه وهدّد بالحسم العسكري.

... واستمرت الحالة في تجاذب طوال نهار 14 آذار، إلى أن بدأت تنقلب في آخره لمصلحة الرئيس فرنجية عندما عاد الأباتي قسيس، وكذلك الرابطة المارونية، عن موقفهما السابق وأيّدا بقاء الرئيس فرنجية. كما لم يأتِ البيان الذي أذاعه قائد الجيش العماد حنا سعيد على ذكر لاستقالة الرئيس حرصاً من القيادة "على سلامة الوطن والمؤسسات...". وتلقّى الطرف المسيحي، في الحرب، ضربة موجعة عندما أذاع، في اليوم نفسه، 23 ضابطاً باسم "حركة الضباط المسيحيين" (وغالبيتهم من الموارنة) بياناً أيّد حركة الأحدب ودعا رئيس الجمهورية للاستقالة.

وفي هذا اليوم (14 آذار) تكاثرت عمليات القنص والقتل وتزايد العثور على الجثث، كما جرى التداول، سياسياً، باقتراح مصدره الرئيس فرنجية، ويدعو فيه إلى تأليف حكومة عسكرية برئاسة عسكرية يسلّمها رئيس الجمهورية سلطاته وفق الدستور تاركاً لها أمر دعوة المجلس إلى انتخاب خلف له.

توحيد الجهود وتفويض سورية

بدأ اليوم التالي، 15 آذار، على اشتباكات متقطعة في محوري الفنادق والمنطقة التجارية في بيروت، ما أنذر بجولة جديدة من الحرب. وانضمّ مغاوير ثكنة حمانا إلى المطالبين باستقالة فرنجية، ووحّدوا



تحضير المتاريس استعداداً لجولة جديدة من المعارك

جهودهم مع أحمد الخطيب (جيش لبنان العربي) وابراهيم قليلات (المرابطون). وعقدت اجتماعات لتوحيد هذه الجهود مع حركة الأحدب. ومع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. خاصة في مدينة عاليه. ولمزيد من الضغط. وصلت آليات من جيش لبنان العربي إلى مشارف بيروت. لكن منظمة الصاعقة (منظمة فلسطينية خاضعة للقيادة السورية) أقامت حواجز في منطقة خلده لمنع تقدم هذه الآليات. وأدّى هذا الموقف إلى ردّات فعل كثيرة أبرزها ان معظم العناصر البيروتية العاملة مع الصاعقة أعادت إليها السلاح احتجاجاً.

شيخ عقل الطائفة الدرزية. محمد أبو شقرا وجّه رسالة إلى فرنجية: "لا ينقذ لبنان إلا التضحيات ومن أولى بكم بالتضحية".

البطريرك الماروني مار أنطونيوس بطرس خريش أصدر بياناً دعا فيه إلى عقد جلسات مصارحة وإلى استئناف المبادرة السورية.

الإمام موسى الصدر. رئيس المجلس الأعلى للطائفة الشيعية. أجرى محادثات. في دمشق. مع الرئيس الأسد. وكان في دمشق أيضاً وفد كتائبي (جورج سعادة وكريم بقرادوني) لحثّ سورية على الانطلاق في مبادرة جديدة لحل الأزمة. وكانت سورية. في الواقع. على اتصال دائم بمختلف الفرقاء اللبنانيين. عسكريين وسياسيين . وبالمقاومة الفلسطينية:



المرابطون في منطقة الحمرا

وكانت تردد انها غير مستعدة لتبنّي البحث عن حل من جديد ووضع رصيدها الدولي والعربي واللبناني في الميزان مرة أخرى ما لم تنل سلفاً تفويضاً مطلقاً من جميع الفرقاء بقبول "الحل العادل المتوازن".

وفي 16 آذار، عقدت اجتماعات مطوّلة، كان أبرزها الاجتماع الذي تمّ بين الأسد وقادة المقاومة الفلسطينية واستغرق حوالى ست ساعات.

وعكفت سورية على إفهام الجميع انها باتت غير متمسكة بالرئيس فرنجية، لكنها تريد "مخرج لائق" له. كما تريد أن تطمئن إلى سلفه فيكون من النوع الذي لا يعمل من وراء ظهرها. كما حرصت سورية على تكليف جماعتها (تصريحات عاصم قانصوه وبيان منظمة الصاعقة) في بيروت إزالة اللبس حول موقف الصاعقة من تقدم جيش لبنان العربي إلى بيروت، خاصة وان كمال جنبلاط اتهم سورية من دون أن يسمّيها بأنها "منعت الجيش اللبناني من تنفيذ إرادة اللبنانيين". وأحمد الخطيب نفسه عمل، بعد عودته من دمشق، على إزالة التوتّر في الشارع البيروتي (ولدى الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) الذي أوجده الموقف السوري من تقدّم جيش لبنان العربي. ومن تصريحاته: "... أؤكّد أن جيش لبنان العربي يكنّ المودة لتنظيم الصاعقة(...) وقد توقّف ليفسح في المجال للسياسيين لإنهاء الأزمة...".

وفي انتظار القرار السوري، عقدت قمة مارونية في

قصر بعبدا (16 آذار) ضمّت الرئيس فرنجية وكميل شمعون وبيار الجميّل والأباتي شربل قسيس. ولم يعلن عن القرار الذي تمّ الاتفاق عليه. لكن معلومات تحدثت أن القمة هذه طلبت من سورية ضمانات حول انعقاد جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية. واستمرّ النواب الذين وقّعوا العريضة متمسكين بالمبادرة السورية.

في 17 آذار، عاد الإمام الصدر ووفد المقاومة الفلسطينية ووفد الكتائب من دمشق إلى بيروت. وفُهم منهم ان السوريين يعارضون الحسم العسكري في مسألة خلافة الرئيس. وإنهم على استعداد لرعاية "الحسم السياسي" شريطة أن تكون رغبة لبنانية علنية بذلك. وان يراعي هذا الحسم السياسي أو "الإخراج" ميزان القوى في لبنان وأن تؤخذ في الإعتبار الحقائق الجديدة التي برزت في الفترة الأخيرة... وفُهم من الوفد الفلسطيني العائد أنه كان معنياً باستكشاف القاسم المشترك بين الموقف السوري وموقف كمال جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية). وأن المسؤولين الفرنسيين متحفظون على ريمون إده لرئاسة الجمهورية وميّالون إلى واحد من الثلاثة: الياس سركيس. ميشال الخوري وجان عزيز. وأثناء ذلك كان ضباط حركة الأحدب وحركة الخطيب يظهرون نوعاً من الضيق حيال الموقف الذي يزداد تعقيداً. وتكاثرت الإشاعات والأقاويل (خاصة لجهة خلافات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية مع دمشق). وتزايد العثور على جثث. واستمرّت الاشتباكات في منطقة الفنادق في بيروت.

مدافع جنبلاط على الجبل

نصب كمال جنبلاط مدافع الجبل (18 آذار). وكان محازبوه قد تسنّى لهم السيطرة على ثكنة حمانا (المغاوير). وبدأ عملية تعبئة سياسية لموقفه. في وقت كانت الحرب دائرة في بيروت وضواحيها وفي منطقة البقاع والشمال. وأصبحت الأنظار متجهة إليه وسط حالة من الذعر في صفوف مسيحيي الجبل بعد سقوط الدامور وفي إطار ذاكرة تاريخ قريب تسترجع فتنة 1860. وأجّجت دعوة دمشق لصائب سلام ورشيد كرامي وكامل الأسعد لزيارتها والاجتماع بالرئيس الأسد (دون جنبلاط) هذه المخاوف على أساس أن جنبلاط "سائر في طريق التمرّد على دمشق"، في حين أنه خفّ للقاء مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عرمون. وطلب منه بذل مساعيه لتوحيد الصف. وفور مغادرته عرمون، اتصل المفتي هاتفياً بدمشق وأبلغ وزير الخارجية عبد الحليم خدّام وجهة



...من وجوه الحرب





في الصور : دين براون و الرئيس سليمان فرنجية، والبطريرك الماروني خريش وزعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط

نظر جنبلاط مشدداً على ضرورة إيجاد حل لـ"العقدة الجنبلاطية" التي لم يوفق ياسر عرفات في حلحلتها.

وحدث في ذلك اليوم (18 آذار 1976) أن تحوّلت مؤسسة أمنية أخرى إلى مؤسستين (بعد الجيش، والدرك، والشرطة)، وهي الأمن العام. فقد اتهم المفوض العام الممتاز يوسف سليم، في مؤتمر صحافي، المدير العام للأمن العام العقيد انطوان دحداح (مقرب من الرئيس فرنجية) بشق المؤسسة عندما طلب إلى "الفئة التي لا تستطيع متابعة أعمالها في مقر المديرية (الكائن في بيروت الغربية) أن تلتحق به في مقر مديرية قوى الأمن الداخلي (في الأشرفية)".

ومن أبرز أحداث اليوم نفسه، ظهور حشود آلية اسرائيلية في خراج بلدتي ميس الجبل وبليدا. وكانت تتجمّع داخل المستعمرات وتتوجّه إلى الحدود مع لبنان. وهذا النبأ زخّم من حديث "الاصبع" الاسرائيلي في الحرب اللبنانية من جهة، ودور المقاومة الفلسطينية إلى جانب الحركة الوطنية في هذه الحرب: "... من هنا إننا في الثورة الفلسطينية وفي حركة فتح بالذات ندرك مبدئياً علاقاتنا بالحركة... ويظل لا بد من القول دائماً إن الثورة الفلسطينية تؤمن بأن أي محاولة لضرب القوى الوطنية في لبنان لن تكون سوى مقدمة لضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها، كما تؤمن بأن العكس صحيح وبكل المقاييس" (**من تحليل وزعته وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا – يوم 18 آذار 1976**).

محاولة اغتيال الأسعد وكرامي وسلام (19 آذار 1976)

توقفت طائرة سورية، تستعمل لنقل القوى الجوية أو المظلية، في مطار بيروت، صبيحة 19 آذار 1976، لنقل الزعماء الثلاثة إلى دمشق بناء على دعوة سورية لهم (وقد سبقهم إلى هناك الوفد الكتائبي – جورج سعادة وكريم بقرادوني – بعد أن زار الرئيس فرنجية). وبعد دقائق من دخول كرامي وسلام الطائرة، أُصيبت مقدمة الطائرة بطلقات حرّاقة وبدأت تشتعل، وتمكّن الزعيمان من الخروج منها سالمين؛ ثم وصل الأسعد وأمر بإجراء تحقيق لم يكشف فيه عن الفاعل. وسرت التكهنات، وأطلقت التصريحات، وكان أبرزها تصريح صائب سلام: "كلما بقي فرنجية زاد الخراب"، والبطريرك الماروني أنطونيوس خريش: "الاعتداء الإجرامي على الطائرة السورية محاولة دنيئة لتفشيل الوساطة السورية الكريمة وحلقة في سلسلة المؤامرات على لبنان..." (ثم عاد ودعا فرنجية إلى الاستقالة في سلسلة تكاثر الذين دعوه للاستقالة بمن فيهم شقيقه الزعيم التاريخي حميد فرنجية وهو على فراش المرض). ووصف الإمام موسى الصدر الحالة الرهيبة التي يعيشها لبنان خير وصف، ودعا بدوره فرنجية إلى الاستقالة، وناشد أبناء الطائفة المارونية التحرّك لحسم الموقف.

في هذه الأثناء كان الوضع الأمني يتدهور في كل مكان، وكانت الاستعدادات العسكرية تنذر بشر مستطير، والاشتباكات وأعمال القنص في بيروت وضواحيها على قدم وساق. وكبر الخوف مع انتشار أنباء جريمتين جماعيتين في الجبل ذهب ضحيتهما 26 قتيلاً.

وعاد الأحدب وأذاع بياناً جديداً معدداً ما يراه في شخصية الرئيس فرنجية: "... التكابر والتعنّت وعدم الشعور أو التحسّس بالمسؤولية، ثم التردّد وعدم الرغبة في الإقدام على حل أي أمر مهم إلا تحت الضغط وبعد أن يكون خرب كل شيء(...) ومن المؤسف القول إن عهده لم يحقّق أي مشروع حيوي

في لبنان سوى محطة ارسال إيطو وطريق زغرتا...» وفي الوقت نفسه أعلن الرائد أحمد بوتاري من ثكنة محمد زغيب في صيدا أن "صيدا أصبحت مركزاً لمجلس قيادة جيش لبنان العربي في الجنوب...". وفي الشمال ان الرائد أحمد معماري يعلن في ثكنة عرمان "ان جيش لبنان العربي أصبح جيش كل لبنان بعد أن حسم معارك الثكنات لصالحه...".

في اليوم التالي (20 آذار)، انتقل الأقطاب الثلاثة، الأسعد وكرامي وسلام إلى دمشق والتقوا الرئيس الأسد لمدة خمس ساعات. وفي المساء عادوا إلى بيروت، وكان سبقهم إليها الوفد الكتائبي. ونقل الطرفان اللبنانيان آراء مشابهة حول نتائج زيارتهما لدمشق: لا مهرب من استقالة فرنجية، تشكيل حكومة في أسرع وقت، انتخاب رئيس جديد، توحيد الجيش، والاهتمام الكبير الذي توليه سورية لموضوع الأمن.

في غضون ذلك، كانت المحطة الأساسية، عسكرياً، في الحرب اللبنانية، هي ما سُمّي "حرب المواقع" بين عاليه والكحالة، وتكاثر الحشود وظهور المدافع المتطورة والبعيدة المدى. وفي بيروت استمرار حرب الفنادق؛ وإعلان جنبلاط، بعد استقباله عرفات وقليلات، عن قرب ولادة "جيش فخر الدين" ويضم فصائل الحركة الوطنية والتقدمية والضباط الوطنيين من كل الطوائف. وفي مقابل جنبلاط، كان هناك قطبان درزيان، الأمير مجيد أرسلان والشيخ منير تقي الدين، يدعوان إلى التروّي وإلى وحدة "الجبل الأشم".

وضع معيشي

وصل هذا الوضع، منذ أواسط اذار (1976)، حداً دفع بالمواطنين، خاصة أبناء بيروت، إلى الخوف من مجاعة حقيقية. فأسعار المواد الغذائية زادت خمسة أضعاف، والطحين نقص عشرة أضعاف في المنطقة الغربية من بيروت (إهراءات القمح والمطاحن متواجدة في المنطقة الشرقية من العاصمة). ووقف الأطفال والسيدات في طوابير طويلة أمام الأفران في انتظار الحصول على بضعة أرغفة. وفي المناطق الشرقية (المسيحية) من العاصمة لا وجود للمازوت والبنزين. وانخفضت قيمة السيولة في خزينة الدولة إلى 52 مليون ليرة لبنانية مما سيضطرها إلى طلب سلفة من البنك المركزي لدفع ما يترتب عليها من معاشات ونفقات. وأعلن مدير عام وزارة المالية خليل سالم انه إذا استمرّ الوضع الأمني في هذا الشكل المتردي فإن وزارة المال ستمتنع عن دفع رواتب الموظفين والمستخدمين في الدولة أواخر الشهر (آذار 1976).

تعديل المادة 73 من الدستور أو "المخرج اللائق" للرئيس

في وسط أجواء اليأس القاتل، أعاد البطريرك خريش دعوته لإنجاح المساعي السورية (21 آذار). وعقدت، في اليوم نفسه، قمة مارونية في قصر بعبدا (فرنجية، شمعون، الجميّل، قسيس) استمعت إلى عرض قدّمه الوفد الكتائبي (جورج سعادة وكريم بقرادوني) عن مهمته في دمشق. ووافقت القمة على مراحل الحل حسب "اتفاق دمشق"، ومنها أن يحيل مجلس الوزراء على مجلس النواب الوثيقة الدستورية إلى جانب مشروع قانون تعديل المادة 73 من الدستور بحيث يصبح ممكناً انتخاب رئيس جديد قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس الحالي، واحتساب مدة الستة أشهر يبدأ من 23 آذار 1976. وكان "اتفاق دمشق" عرض على رشيد كرامي وصائب سلام وكامل الأسعد خلال زيارتهم دمشق.

الموقف العسكري عرف مزيداً من التصعيد، خاصة



جان عزيز ورشيد كرامي

على جبهة جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. وأتمت "القوات المشتركة" يتقدمها "المرابطون" عملية السيطرة على فندق "هوليداي إن" (21 آذار 176) الذي كان معتبراً إلى حينه بمثابة "قلعة عسكرية" في يد الكتائبيين. وبسقوط هذه "القلعة" أصيب الكتائبيون بحالة هستيريا تمثّلت في قصفهم العشوائي للمنطقة الغربية حيث كانت الصواريخ وقنابل الهاون تتساقط كالمطر. وامتدت الاشتباكات إلى ضواحي بيروت. ووصلت إلى الجبل فأقامت زناراً من اللهب امتدّ من الكحالة وعاليه إلى ضهور الشوير وبكفيا في المتن وغوسطا في كسروان.

وتميّز يوم 22 آذار 1976 بانعقاد مجلس الوزراء (بغياب وزير الخارجية فيليب تقلا لوجوده في الخارج. ووزير الصحة الأمير مجيد أرسلان لدواعي صحية). وبموافقته على اقتراح رئيس الجمهورية تعديل المادة 73 بحيث يصبح من الجائز انتخاب رئيس الجمهورية قبل ستة أشهر من انتهاء ولايته. وقد أبدت سورية ارتياحاً لذلك. وبدأ العقيدان السوريان علي المدني وعلي الخولي مهمتهما. فجمعا ممثلي الكتائب والمقاومة الفلسطينية تمهيداً لوقف إطلاق النار. لكن كمال جنبلاط صرّح بقوله إنه لا يزال على موقفه بضرورة تنفيذ العريضة النيابية بشأن استقالة الرئيس فوراً من دون قيد ولا شرط. إذ إن "الحلول التي يتحدثون عنها (تعديل المادة 73...) ليست سوى خدعة يُقصد بها إعادة الأمور إلى ما كانت عليه (...) ومن الغريب أن تعود الحكومة فتجتمع برئاسة من طالبت



فرنجية، سركيس وشمعون

باستقالته..".

وما كاد مجلس الوزراء يُنهي اجتماعه حتى اشتدّ الاقتتال. وغطت الصواريخ والقنابل والقذائف سماء العاصمة والضواحي وبعض مناطق الجبل. فما حدث كان يشبه البركان. وضاقت المستشفيات بالجثث والجرحى وأطلقت نداءات الاستغاثة تطلب التبرُع بكميات من الدم. ووصفت إحدى وكالات الأنباء العالمية هذا اليوم "اللبناني" بعبارة "كأنما هو يوم القيامة". وعمّ القتال المناطق كافة. وتحولت جبهة زغرتا - طرابلس إلى ما يشبه الجحيم.

وفي المساء (24 آذار). تحركت سورية إثر اتصالات هاتفية بين الرئيسين فرنجية والأسد. وطلبت من عرفات إقناع جميع المتعاطفين معه ولا سيّما كمال جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بوجوب وقف إطلاق النار. وانتداب ممثل عنهم إلى الهيئة الأمنية. لكن جنبلاط أجّل قراره إلى اليوم التالي.

وفي هذا الجو كان رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد تبلغ مشروع تعديل المادة 73. ووجّه في المساء (24 آذار) الدعوة إلى النواب لحضور جلسة تعقد في العاشرة قبل ظهر اليوم التالي.

حرب الجبل وتشدد جنبلاط وفرنجية يترك قصره

اتّسعت حرب الجبل واشتدّت واتجهت آليات "الحركة الوطنية" (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) و"جيش لبنان العربي" لمحاصرة ترشيش وبعدها عينطورة. واضطرّ كامل الأسعد لتأجيل انعقاد الجلسة النيابية. وتركّزت الاتصالات على كمال جنبلاط الذي أصرّ على استقالة فرنجية ثمناً لوقف

إطلاق النار. وبذل صائب سلام وياسر عرفات (أحياناً بحضور العقيدين السوريين علي المدني ومحمد الخولي) مساعي مع جنبلاط لإقناعه بوقف إطلاق النار وزيارة دمشق. لكن جنبلاط استمر على موقفه. أما بيار الجميّل. فبعد اجتماع له مع مكتبه السياسي. وبعد اطلاعه من قادته العسكريين على الوضع في المتن الشمالي حيث كانت القوات التقدمية تواصل الزحف. عاد ليؤكّد دعمه للمبادرة السورية: "... مددنا اليد بثقة أخوية إلى دمشق التي مدّت هي الأخرى يداً مخلصة أمينة تعاوننا على اجتياز المحنة". ورشيد كرامي صرّح بهمومه الجنبلاطية: "إن الرأي العام لن يغفر للذين سيؤخرون الحل الدستوري وساعة الحسم أياً كانت حجتهم ولو كانوا مخلصين...". ومما أزعج جنبلاط أثناء ذلك استقبال عبد الحليم خدّام. في دمشق. وفد درزي يزبكي ضمّ بشير الأعور وسليم الداود وفريد حماده وفضل اللّه تلحوق وبهجت شمس وفيصل مجيد أرسلان الذي وجّه. بعد عودته من دمشق نداء إلى بني معروف ناشدهم فيه خنق الفتنة الطائفية في مهدها وعدم الاقتتال مع المسيحيين.

وفي دمشق استقبل الرئيس الأسد (24 آذار) وزير الدولة السعودي الشيخ محمد ابراهيم مسعود وتسلّم منه رسالة من الملك خالد رداً على رسالة حملها قبل يومين إلى الأمير فهد بن عبد العزيز (الملك لاحقاً) اللواء ناجي جميل وتتعلق بالدور السوري في لبنان. وقيل إن الرئيس الأسد كان عاتباً على السعودية لأنها تشجّع. من أجل مصر. الأطراف التي تسعى لنسف المبادرة السورية.

وتعرّض القصر الجمهوري للقصف. فغادره الرئيس فرنجية. وعائلته. إلى القصر البلدي في زوق مكايل. وهناك اجتمع بــ 19 نائباً مارونياً من أصل 30 نائباً. وفُهم إنه قال في الاجتماع إن هناك مؤامرة على لبنان تشترك فيها دول عربية وأجنبية. وإن تسمية هذه الدول الآن قد تعقّد الأمور. وإنه ما زال مؤمناً بالوساطة السورية. لكن "إذا وصلنا إلى طريق مسدود فليس أمامنا إلا أن نطلب من مجلس الأمن إرسال قوات دولية (...) أعطيتُ رشيد كرامي كارت بلانش وقلت له اعمل ما تراه مناسباً. ثم جاء السوريون وأعطيناهم كارت بلانش بعدما أخذوا على عاتقهم كل شيء وقالوا لنا إنهم سيدبرون الحال في البلاد...".

أما العمليات العسكرية في بيروت والجبل فكانت أشبه. من حيث عنفها. بــ "حرب إبادة". ورافقتها الحرائق. خاصة حريق مرفأ بيروت الذي أتت النار على مستودعاته بما فيها من مواد تموينية. ومن المستودعات ما أفرغ المسلحون محتوياتها ثم أضرموا فيها النار.

وجاء نداء بيار الجميّل. الذي شكّل قيادة سياسية وعسكرية برئاسته. يدعو الشباب إلى التطوّع وحمل السلاح. إضافة إلى مغادرة فرنجية القصر ولجوئه إلى كسروان. ليدفع بالآلاف من العائلات المسيحية لركوب البحر والهرب إلى قبرص وغيرها.

وكمال جنبلاط. بعد اجتماعه بياسر عرفات. قال إن سورية وجّهت الدعوة إليه لزيارتها. "وهذا كل ما أقدر أن أقوله...". ورشيد كرامي رفض الإدلاء بأي تعليق على مغادرة فرنجية قصر بعبدا. في حين علق خصمه السياسي الدكتور عبد المجيد الرافعي (أحد قادة البعث في لبنان) بقوله: "من المؤلم أن تكون طريق الهرب هي الوحيدة التي أبقاها الحكام سالكة في لبنان. وإننا نقول للذين يلجأون إلى الجبل ويدفعون إلى تقسيم لبنان إنهم يخطئون. فوجود قوات الحركة الوطنية في قلب جبل لبنان سيكون عاملاً لمنع التقسيم". وريمون إده (الذي لم يكن من النواب الموارنة الذين اجتمعوا بفرنجية في زوق مكايل) وجّه



الأسد وجنبلاط (27 آذار 1976)

كلاماً قاسياً لفرنجية وتحدّاه في أن يُسمّي الدول الأجنبية والعربية "التي تتآمر على لبنان..". وفي هذه الأثناء، كان ناشطاً حديث "المؤامرة"، و"التقسيم" و"التدويل".

نشط المسؤولون السوريون في محاولة لإيقاف التصعيد العسكري الهستيري. وبحث الرئيس الأسد مع ضيفه العاهل الأردني الملك حسين الوضع اللبناني. وترددت أنباء أن دمشق في معرض اتخاذ خطوة حاسمة، وأن كمال جنبلاط سيصل إليها خلال ساعات قادمة.

وفي تل أبيب، نشرت جريدة "معاريف" على لسان وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريز قوله إن إسرائيل "لم تقل أبداً إنها ستتدخل إذا تغيّر الوضع القائم في لبنان (...) لكن في حال حدوث تدخّل سوري مباشر في لبنان يشكّل تهديداً لأمن اسرائيل، فإن إسرائيل ستتخذ الإجراءات الدفاعية المناسبة". ومن نيويورك كان الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم يناشد بإلحاح "جميع الأطراف والزعماء المعنيين في لبنان الموافقة على وقف فوري وفعّال لإطلاق النار...".

جنبلاط في دمشق

كان يوم السبت 27 آذار 1976 عندما لبّى كمال جنبلاط الدعوة وزار دمشق، وبرفقته وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي وقوامه عباس خلف ومحسن دلول ورياض رعد. واستقبله، مع أعضاء الوفد، الرئيس الأسد



جنبلاط وصائب سلام

بحضور الوزير السوري علي ظاظا. وغاب عن المحادثات وفد المبادرة السورية: عبد الحليم خدّام وناجي جميل وحكمت الشهابي. وبعد ساعتين ونصف من محادثات تناولت مختلف أوجه الأزمة اللبنانية غادر الاجتماع أعضاء الوفد الاشتراكي والوزير السوري علي ظاظا. وبدأ اجتماع مغلق بين الأسد وجنبلاط استغرق حوالى خمس ساعات وبقيت مضامينه سرية. إلا أن ما تحدّث عنه جنبلاط في دمشق، وبعدها في بيروت، كشف عن أن الخلافات بين الرجلين استمرّت، خاصة لجهة تمسّك جنبلاط بضرورة استقالة فرنجية قبل اتفاق وقف النار. وقبل أن يعود جنبلاط إلى عاليه ببضع ساعات كانت مدافع الجبل استأنفت القصف بعدما كانت خلال توجهّه إلى دمشق قد هدأت نسبياً.

وحدث خلال اجتماع الرئيس الأسد بكمال جنبلاط أن تلقّى الرئيس السوري اتصالاً هاتفياً من البطريرك خريش في أعقاب قمة مارونية عقدت في الصرح البطريركي (الى خريش، فرنجية وشمعون والجميّل وقسيس)، فُهم منها ان البطريرك أطلع الرئيس الأسد على ما اتّفق عليه في القمة: إتاحة الفرصة أمام المبادرة السورية وتأجيل البحث في أي إجراء لتدويل الأزمة. وكان من حق إثارة موضوع التدويل أن يثير البلبلة في صفوف الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ومعارضي الرئيس فرنجية الذين رفضوا الفكرة. وكذلك لم يستثغها أكثر السياسيين. وحتى أصدقاء الرئيس فرنجية الذين رأوا أنه كان عليه أن يكشف "المؤامرة"، ثم يذهب إلى التدويل قبل استفحال الأزمة.

وفي اليوم التالي، 28 آذار، قال المحيطون بجنبلاط انه لم ينجح في إقناع الرئيس الاسد بتعديل خريطة العمل السياسي السوري إزاء لبنان: وان الرئيس الأسد كان قلقاً من احتمال استغلال اسرائيل الوضع المتأزم في لبنان وتوجيه ضربة عسكرية، وانه تضايق من رد جنبلاط بأنه إذا حدث ذلك (أي ضربة عسكرية اسرائيلية) تبدأ عندها حرب شاملة ضد اسرائيل. وجنبلاط نفسه صرّح بقوله: "إن نقاط الخلاف مع سورية كانت غير بسيطة".

وقد رافق هذا التطوّر تصعيد عنيف في معظم جبهات القتال في العاصمة والضواحي والجبل وعلى جبهة زغرتا - طرابلس (كان طوني فرنجية نجل الرئيس فرنجية يقود مقاتلي زغرتا). وزار عرفات، مع عضوين من قيادة فتح هما أبو إياد وأبو مازن، دمشق واجتمعوا بالرئيس الأسد. وطبقاً لما أعلن، فقد اتفق الاثنان على ضرورة وقف الاقتتال في لبنان على أن يتوسط عرفات مع جنبلاط لإقناعه بوقف النار. وبعد أكثر من أسبوع من الصمت، تكلم كرامي وكشف ان السوريين كانوا توصّلوا إلى وعد من الرئيس فرنجية بالاستقالة حين يطلب منه ذلك. والسؤال المحير كان ولا يزال: لماذا لم يعلن كرامي ذلك في حينه، أي بعد أن عاد من دمشق التي زارها مع صائب سلام وكامل الأسعد؟.

ومن أفظع ما نقلته الأنباء عن ذاك اليوم (28 آذار) المخيف، المخيف بجدله السياسي العقيم وبحوادثه الإنسانية، أن دار الأيتام التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية لم تنج من القصف المجنون. وكذلك مستشفى العصفورية للأمراض العقلية الذي أودى القصف ببعض مرضاه. وفي وقت لاحق عُثر على بعض مرضاه وقد ذُبحوا. وكان هناك بضع جثث ملقاة في الشوارع في بيروت والضواحي وبعض مناطق الجبل وليس هناك من يجرؤ على نقلها.

مبادرة مصرية

في 28 آذار 1976، دعا الرئيس المصري محمد أنور السادات مجلس الأمن القومي (يضم إلى رئيس الجمهورية نائبه ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الحربية ورئيس أركان الجيش ومدير المخابرات العسكرية ومدير الاستخبارات العامة)، وهو المجلس الذي يعقد لقضايا بغاية الخطورة، كما قبل حرب 1973، للبحث في الوضع الراهن في لبنان. وبعد مناقشة الأزمة اللبنانية أعلن رسمياً أن المجلس "عرض آخر تطورات الموقف في لبنان من منطلق ضرورة الإسراع في إنقاذ الموقف ووقف التدهور الذي سيؤدي حتماً إلى انعكاسات خطيرة لا تقتصر على المساس بأمن لبنان وسلامة شعبه فحسب بل تمتد إلى تهديد الأمن والسلم في المنطقة بما يعود بالضرر الفادح على الأمة العربية. ورأى مجلس الأمن القومي ان السبيل الواحد لذلك هو أن يعالج هذا الموقف عربياً في أقصى سرعة بحيث يتدخل عدد من الدول العربية في الوساطة للمساهمة في حفظ الأمن وتحقيق هدف الحفاظ على هدوء لبنان واستقراره.ويكون هذا التدخّل العربي مرفقاً بإرسال قوات أمن رمزية عربية مشتركة حتى تستقرّ الأمور ويتهيأ المناخ للقضاء على هذا الصراع الدامي المؤلم".

وأعلن رسمياً أيضاً، بعد انتهاء الاجتماع، أن وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي بعث برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض تضمنت المبادرة المصرية طالباً منه "القيام بالاتصال العاجل والسريع بملوك الدول العربية ورؤسائها في هذا الشأن". وعلى الفور أبلغ محمود رياض الحكام العرب بالاقتراح المصري. واكتفت مصر بذلك ولم تقم هي باتصالات لنقل مبادرتها من حيّز الاقتراح إلى حيّز التنفيذ. ومع اتخاذ مصر لهذه المبادرة - الاقتراح كانت المبادرة السورية قد وُجّهت إليها الضربة الأولى من جانب كمال جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية.

الجدير ذكره انه قبل اتخاذ مصر لهذه المبادرة كانت تهاجم سورية بعنف وتتهمها بأنها وراء كل ما يجري في لبنان وانها تمد كل الأطراف اللبنانية في وقت واحد بالمال والسلاح لكي يستمرّ الاقتتال. وفي خطاب له قال السادات، موجهاً كلامه للسوريين:

الرئيسان سليمان فرنجية ورشيد كرامي وخلفهما كميل شمعون وغسان تويني (فوق)، وفي الوسط كمال جنبلاط يعود ريمون إده في المستشفى بعد محاولة اغتياله.

"إرفعوا أيديكم عن لبنان". وأصبحت الصحف والإذاعات المصرية كما لو انها لسان حال المعارضة اللبنانية للدور السوري.

المواقف العربية والدولية (الأميركية خاصة) من المبادرة المصرية

في اليوم التالي، 29 آذار، كان هجوماً سورياً عنيفاً على المبادرة المصرية عكسته صحفية "البعث": "...لا ينفع أن ترتدي (المبادرة المصرية) زياً عربياً حتى تغدو كذلك. وهذا الشرط يصعب جداً أن يتحقق ما لم يبدأ النظام في القاهرة مراجعة دوره الأساسي الذي ما أحداث لبنان الدامية إلا بعض مضاعفاته...".

وفي مساء اليوم نفسه، 29 آذار، نقلت الأنباء معلومات من باريس "وصلت إلى مراجع سياسية لبنانية أن سورية سألت فرنسا والفاتيكان والولايات المتحدة، وربّما دولاً أخرى هل في وسعها أن تضمن عدم تدخّل اسرائيل عسكرياً ضد سورية ولبنان وتفجير حرب شاملة إذا اضطرّت سورية إلى إدخال وحدات عسكرية لفرض الأمن في لبنان ووقف إطلاق النار"!؟.

وكان سفير الأردن في بيروت عاد من عمان وأعلن أن الملك حسين، بعدما تشاور مع الرئيس حافظ الأسد، توجّه إلى الولايات المتحدة حاملاً في حقيبته القضية اللبنانية كإحدى أخطر القضايا التي سيثيرها مع الرئيس فورد.

وفي روما، خرج الرئيس اللبناني السابق شارل حلو من لقاء مع البابا بولس السادس ليؤكّد اهتمام الفاتيكان بعودة السلام إلى لبنان (عاد البابا واستقبل النائب الكتائبي إدمون رزق موفداً من حزبه ومن الرئيس فرنجية في 5 نيسان 1976، واستقبل الرئيس السادات في 8 نيسان).

ومن الرياض وأبو ظبي وجّه الملك خالد والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، إثر محادثات أجرياها في أبو ظبي، نداء إلى الشعب اللبناني وقادته "لوضع حد للمذابح واستعادة وحدتهم لإعادة السلام إلى بلادهم".

وفي الرياض أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود بن فيصل تأييد السعودية للوساطة السورية، إنما مع تفهّم للمبادرة المصرية.

والمعارضة القوية للمبادرة المصرية جاء من بيان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية: "... إن الاتفاق السياسي الذي تمّ بالمساعدة السورية البنّاءة والذي تجسّد في وقف إطلاق النار في22 كانون الثاني 1976، يبدو لنا انه يؤدي إلى قاعدة عادلة لإيجاد مثل هذا الحل (...) إننا نؤمن بأن تدخلاً عسكرياً من أي فريق خارجي (في لفتة لما اقترحته المبادرة المصرية) يتضمن خطراً كبيراً ويجب تحاشيه...".

وانقضى يوم 29 آذار 1976 على استمرار الحرب، وعلى إحصاءات تتحدث عن سقوط نحو 20 ألف قتيل (منذ بدء الحرب، أي خلال الأشهر الــ11 المنقضية) وعلى عشرات آلاف اللبنانيين الهاربين إلى الخارج.

أما الرئيس المصري أنور السادات فلم يلقِ تماماً سلاح مبادرته إزاء هذه المعارضة التي تصدّت لها. فنظر إلى فرنسا، وزارها في 4 نيسان (1976) وتباحث مع رئيسها فاليري جيسكار ديستان في الأزمة اللبنانية، وفي إمكانية أن تجدد فرنسا المسعى الذي قام به في السابق كوف دو مورفيل. وأبدى السادات استعداده لطي المبادرة المصرية إذا كانت المبادرة الفرنسية الجديدة يمكن أن تحقق بعض النجاح. وما إن غادر السادات باريس إلى ايطاليا والفاتيكان، أوفد ديستان إلى بيروت جورج غورس الوزير الفرنسي السابق الذي شارك في مهمة دو مورفيل الأولى، للقيام بمسعى أولي يرسل الرئيس الفرنسي في ضوء نتائجه دو مورفيل أو لا يرسله.

فالدهايم يثير حديث التدويل والمواقف منه

مساء 30 آذار 1976. نقلت وكالات الأنباء العالمية من نيويورك نبأ يفيد أن الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم وجّه رسالة إلى توماس بويا (مندوب بينن ورئيس مجلس الأمن لشهر آذار) ينبّه فيها إلى خطورة الوضع في لبنان. فاستدعى رئيس المجلس ممثلي الدول الأعضاء للتشاور حول احتمال عقد جلسة للمجلس. كما انه استدعى مندوب لبنان في الأمم المتحدة إدوار غرة للغرض نفسه.

فعقدت قمة مارونية (فرنجية، شمعون، الجميّل) في القصر البلدي في زوق مكايل، 31 آذار، وأصدرت بياناً جاء فيه: "إننا نشكر للدكتور فالدهايم هذا الاهتمام بلبنان... كما نؤكّد الأمل الذي نعلّقه على المبادرة السورية الأخوية..."

أما رئيس الحكومة وزير الخارجية بالوكالة رشيد كرامي فقد اتخذ موقفاً معاكساً تماماً، وبعث ببرقية إلى إدوار غرة أُرسلت نسخة منها إلى فالدهايم: "... فوجئنا بطلب فالدهايم الذي رفع القضية اللبنانية إلى مجلس الأمن... لا سيّما وان النزاع داخلي في لبنان وان هناك مساعي حثيثة تجري بين الأطراف المعنية وبواسطة سورية... نطلب إليكم عدم اتخاذ أي موقف والحيلولة دون انعقاد المجلس...". وفي اليوم التالي، أول نيسان، وفي حين وصل المبعوث الأميركي دين براون إلى بيروت، دعا كرامي سفراء الدول الخمس الكبرى، كما اجتمع ببراون، من أجل هذا الموقف: "إننا لا نريد التعريب كما لا نريد التدويل. ونحن نعتبر ان المبادرة السورية هي الأجدى والأنفع...".

وسرعان ما أثمر موقف كرامي لمصلحة المبادرة السورية، داخلياً، قام رئيس مجلس النواب كامل الأسعد بتحرّك مماثل، وأبرق إلى فالدهايم بنص عريضة وقّعها 56 نائباً يرفضون فيها التقسيم والتدويل. وتلّقى كرامي برقية من فالدهايم جاء فيها: "... كنت متأكّداً من أن النزاع القائم في لبنان هو نزاع داخلي، وان هناك مساعي كثيرة تُبذل لحله خصوصاً من قبل سورية...". وفي الوقت نفسه، وزّعت وكالة الأنباء السورية (سانا) نبأ من دمشق مفاده أن فالدهايم أكّد لمندوب سورية لدى الأمم المتحدة موفقّ العلاف انه "يقدر الدور الذي تقوم به سورية لمعالجة الوضع الناشىء في لبنان".

المقاومة الفلسطينية بدأت اجتماعات لمناقشة الموقف المستجدّ. جنبلاط رفض مبادرة فالدهايم ونبّه إلى محاذير التدويل. وعقد اجتماعاً مع السفير العراقي في لبنان نوري الويس يرافقه النائب عبد المجيد الرافعي، صرّح بعده: "لسنا مستعجلين لإعلان وقف إطلاق النار. الضغوط علينا قوية ولكننا نرفض وقف إطلاق النار". وأكّدت اجتماعاته مع ممثلي الحركة الوطنية (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) على ضرورة استقلال تحرّك الحركة الوطنية سياسياً وعسكرياً، وعلى التشديد على استقالة الرئيس. وفي كل تصريح حول السياسيين اللبنانيين، استمرّ كمال جنبلاط دائم التذكير بتفضيله ريمون إده على ما عداه من السياسيين الموارنة.

وواصل ريمون إده حملته على سليمان فرنجية. وأعلن الإمام موسى الصدر، في مؤتمر صحافي "ان استقالة الرئيس فرنجية بات أمراً مضموناً...". وناشد فرقاء الصراع وقف إطلاق النار، ودعا العسكريين إلى الالتحاق بثكناتهم. وفي مهرجان "يوم الأرض" (30 آذار) تصالح عرفات وحبش، ووقفا ومعهما إثنان من قادة جيش لبنان العربي، الخطيب وبوتاري، والأيادي متشابكة.

وكان بيار الجميّل في غاية القلق إزاء تقدّم قوات جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي وأحزاب الحركة الوطنية تدعمها قوات فلسطينية) في الجبل التي

أصبحت على وشك أن تصل إلى نقاط تستطيع منها أن تقصف كسروان وجونية. ولكنه ارتأى أن لا يطلب هو وقفاً لإطلاق النار حرصاً على معنويات مقاتليه. فقامت بعض الجهات وتمنّت على القيادات الروحية أن تتحرك. فوجّه كل من البطريرك خريش والمفتي حسن خالد والإمام موسى الصدر نداء لوقف إطلاق النار. كما وجّهت الحكومة الفرنسية نداء جاء فيه: "إن فرنسا مستعدة لاتخاذ كل الخطوات اللازمة من أجل إعادة المؤسسات إلى عملها الطبيعي، ومن أجل البحث عن حلول سياسية دائمة". وقبل أن يوجّه القادة الروحيون نداءاتهم، كان جنبلاط يواصل "فتح النار" على سورية ومبادرتها. بعد سلسلة اجتماعات عقدها مع قادة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، متهماً إياها بممارسة الضغوط على المقاومة والحركة، ومنهياً كلامه بالترحيب "بالمبادرة المصرية نظراً إلى الصداقة التقليدية التي تربط شعب لبنان بشعب مصر...". فأصدر البعث (السوري) في لبنان بياناً ردّ فيه على جنبلاط: "لقد آن لشعبنا أن يعرف حقيقة الدور التخريبي الذي قام به جنبلاط منذ مجيء السوريين إلى هذا البلد في محاولة للقضاء على المؤامرة...". وفي هذا الجو، وبعد أقل من 24 ساعة، وصل إلى بيروت المبعوث الأميركي دين براون.

كيسنجر وبراون والبيان السوري

بعد وقت قليل من نبأ تحرّك كورت فالدهايم باتجاه مجلس الأمن الدولي حول القضية اللبنانية (30 آذار)، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية انها قررت إرسال دين براون للحلول موقتاً محل سفيرها في بيروت جورج غودلي الموجود في إجازة، وذلك "للمساعدة في الوصول إلى وقف للنار وإيجاد حل سياسي للأزمة"

وفي الوقت نفسه، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أنها تنوي إجلاء رعاياها من لبنان البالغ عددهم 1450 شخصاً.

وقبل يوم واحد، من هذين الإعلانين الأميركيين، أي في 29 آذار، تمّت مشاورات بين العاهل الأردني الملك حسين والرئيس فورد وهنري كيسنجر، وصدر عنهما بيان مشترك ركّز "على أن هناك حاجة ماسة إلى وقف النار وإلى حل سياسي أساسي...". وعلى هامشه، صدر عن كيسنجر كلام يفيد أن "الولايات المتحدة على اتصال وثيق بسورية وبلدان عربية أخرى...". وكان الملك حسين، قبل أن يزور أميركا، زار سورية وتشاور مع الرئيس الأسد.

والجديد ذكره أن كيسنجر، قبل أن يتّخذ قراره بإيفاد براون إلى بيروت، كانت صدرت عنه تصريحات حول الوضع في لبنان، منها:

– في 22 آذار (1976)، قال إن الولايات المتحدة مهتمة بالمحافظة على وحدة لبنان وسيادته، وإن "المشكلة الأساسية في لبنان هي أن التوازن التقليدي بين المسيحيين والمسلمين قد بدأ يفقد بسبب تزايد النفوذ الفلسطيني...". وان فعالية الجيش اللبناني تضاءلت وأن لا وجود لأي قوة محلية يمكنها أن تحفظ السلام.

– في اليوم التالي، 23 آذار، قال إن سورية تحاول أن تلعب "دوراً مهدئاً" في لبنان، و "انها مفارقة أن نرى سورية تحاول احتضان الفلسطينيين...".

ومساء الأربعاء 31 آذار، وصل دين براون إلى بيروت، وبدأ مهمته بمؤتمر صحافي قال فيه: "لست وسيطاً ومهمتي هي تقييم الوضع وإبلاغ كيسنجر (...) سأركض في كل مكان، وسأتحدث إلى أكبر عدد من الناس. سأبدأ باللبنانيين وقبل كل شيء برئيس الجمهورية (...) نؤيد المبادرة السورية في لبنان وننظر



قوات ردع عربية

إلى جهود سورية بتفهّم ونأمل في أن تنجح خططهم ونحن على اتصال مستمر بسورية...". وبراون كان سفيراً للولايات المتحدة في عمان خلال أحداث 1970 وبقي في هذا المنصب حتى العام1973. وبعد ذلك زار دولاً عدة في المنطقة العربية وعمل سفيراً في السنغال وغامبيا. وفي صيف 1975. جاء إلى قبرص. وعرّج على بيروت. ثم أُحيل على التقاعد وشغل منصب رئيس "معهد الشرق الأوسط". وفي 1975. كلّفه كيسنجر مهمة تنظيم عملية إجلاء الرعايا الأميركيين من فيتنام.

بدأ المبعوث الأميركي مهمته في جو هجوم مبتادل بين البعث السوري وأنصارهم في لبنان وبين جنبلاط. وكذلك في جو حدث كبير صدر عن الحكومة السورية بصورة بيان صبيحة الأول من نيسان (1976) حيث أعلنت سورية في نهايته أنها "... إذ تعتبر الإصرار على هذا الاقتتال الطائفي من أي طرف جاء إصراراً على تنفيذ المؤامرة المدبرة للبنان وشعبه وللأمة العربية وقضيتها، فإنها تحذّر الأطراف المصرّة على استمرار القتال وتحمّلها المسؤولية التاريخية للنتائج التي ستترتب على سلوكها خصوصاً مسؤولية التقسيم الذي يعد أكبر جريمة تقترف في حق الأمة العربية وقضيتها وفي حق لبنان وشعبه".

وفي الوقت الذي كانت الحكومة السورية تنجز بيانها التاريخي كان الملك حسين يبلغ أعضاء مجلس

الشيوخ الأميركي "ان التدخّل السوري في لبنان يمكن وحده أن يعيد الأمن" وانه يؤيّد تأييداً كاملاً هذا التدخّل.

وفي الوقت نفسه كان براون يبدأ اتصالاته. وكان جنبلاط يعقد، في منزله في بيروت، اجتماعاً لقادة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية يصدر في نهايته بيان بالموافقة على هدنة لمدة عشرة أيام تبدأ ظهر الجمعة 2 نيسان يُتاح خلالها انتخاب رئيس جديد للجمهورية (كان انضمّ إلى الاجتماع عرفات وأبو إياد وأبو صالح وياسر عبد ربه من قادة المقاومة الفلسطينية).

وبعد بيان جنبلاط بساعات قليلة، أصدر حزب الكتائب قراراً بوقف إطلاق النار. وبعده بقليل أيضاً (بعد منتصف الليل)، أصدر ياسر عرفات بياناً رحّب فيه بقرار وقف إطلاق النار، وضمّنه فقرة عن ضرورة "الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية التي تربط بين الحركة الوطنية اللبنانية وسورية الشقيقة والثورة الفلسطينية...".

بدأ براون اتصالاته بالرئيس فرنجية الذي استقبله في القصر البلدي في زوق مكايل. وانضمّ إلى الاجتماع كميل شمعون، ثم بيار الجميّل. ثم غادر براون إلى بكركي والتقى البطريرك خريش. وبعد ذلك، قابل رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد، ثم رئيس الحكومة رشيد كرامي. وأثناء ذلك كان المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يعقد اجتماعاً ويعلن "الرفض القاطع لمحاولات تدويل الأزمة اللبنانية...". وكان رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي إنعام رعد يصرّح بدعوته "جميع أطراف الحركة الوطنية إلى إعلان استنكارها لتدخّل الموفد الأميركي غير المشروع في مسائلنا الداخلية، كما اننا نعلن استنكارنا ورفضنا لكل مشاريع التدويل...".

كيسنجر يرى أن "تصرّف السوريين تميّز بروح المسؤولية"

في 2 نيسان 1976، عدل دين براون عن السفر إلى واشنطن وقرّر الاستمرار في اتصالاته. فيما وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، وفي اليوم نفسه، يدلي بتصريحات، في سياق شهادة أمام اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الأميركي، يقول فيها:

"... المشكلة الأساسية لا تزال قائمة وهي تتمثّل بالانقسام بين الطوائف الإسلامية والمسيحية والانقسام بين العناصر الراديكالية والمحافظة داخل كل طائفة ودور القوى الخارجية في دعم الفئات المختلفة، إضافة إلى الانحلال التام للجيش اللبناني مما يعدم وجود أي قوة محلية قادرة على تنفيذ قرارات الحكومة...".

وسئل كيسنجر عن سبب رفض رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي اجتماع مجلس الأمن الدولي (تماماً كما سبق لرئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورفض عقد اجتماع قمة عربية للبحث في الوضع اللبناني)، فأجاب:

"إن رئيس حكومة لبنان يواجه وضعاً لم يعد فيه للحكومة المركزية أي سلطة، والذي يخشاه كرامي هو أن تزيد المناقشة في الأمم المتحدة من حدة الانقسام...".

وطُلب من كيسنجر أن يعلّق على الأنباء التي جاء فيها أن سورية طلبت من الفاتيكان وفرنسا أن تطلبا من اسرائيل عدم التدخّل في حال تدخّلها هي في لبنان، فأجاب:

"أفضّل أن أتحدث عن ذلك كله في جلسة سرية. ولكنني أريد أن أقول إن تصرف السوريين في المفاوضات السياسية تميّز بروح المسؤولية في اتجاه الحفاظ على سلامة الطائفتين(...) ونحن لا نؤيّد أي

تدخّل خارجي (...) ولكن بالنسبة إلى التسوية السياسية وإلى سلامة الطوائف وإلى ضبط العناصر الراديكالية. كان الدور السوري من النوع البنّاء".

اهم أحداث الأسبوع الذي سبق انعقاد جلسة تعديل المادة 73 (2-9 نيسان 1976)

- في 2 نيسان، أصرّ ريمون إده على تعديل دستوري يوجب الاستقالة فور انتخاب البديل. واستقبل رشيد كرامي السفراء العرب وأبلغهم رفض لبنان تدويل أزمته. وسجّلت البورصة الأمنية وقوع 30 قتيلاً والعثور على 34 جثة بالإضافة إلى عشرات الجرحى. وبين القتلى الدكتور كمال الحاج أستاذ الفلسفة والكاتب والمحاضر الذي انتظره 4 مسلّحين قرب منزله في الشبانية وأخذوه إلى مكان مجهول. وبعد وقت قصير عُثر على جثته في إحدى طرقات المنطقة وسجّل هذا اليوم أيضاً تلاسناً جديداً بين السوريين وحلفائهم في لبنان خاصة حزب البعث السوري الذي يترأسه عاصم قانصوه وبين كمال جنبلاط.

- في 3 نيسان، اجتمع براون بريمون إده، وبالمفتي حسن خالد، وبالياس سركيس (حاكم مصرف لبنان، ولم يكن بعد قدّم ترشيحه لرئاسة الجمهورية). واجتمع صائب سلام، في دمشق، إلى الرئيس الأسد وأجرى عرفات اتصالاً بالبطريرك خريش الذي اتصل بدوره بالرئيس الأسد. وصدر بيان عن الحزب التقدمي الاشتراكي يتهم سورية (والبعث السوري) بتفويض الولايات المتحدة لها، يوم 16 تشرين الأول 1975، بإدخال جيش التحرير إلى لبنان وإدخال جزئي للجيش السوري "تحت شعار الصاعقة" وسط ضغوط مارستها الولايات المتحدة على اسرائيل لتقبل هذا الوضع. وفي اليوم نفسه (3 نيسان)، سجّل الوضع الأمني سقوط 31 قتيلاً والعثور على 33 جثة، ووجّهت "جمعية المصابين بعاهات دائمة" نداء تطالب فيه بوقف الحرب "التي زادت عدد المصابين بالعاهات في لبنان من 60 ألفاً إلى أكثر من 100 ألف...".

- في 4 نيسان، وقع المزيد من القتلى والجرحى والعثور على جثث رغم انفراج أمني نسبي. وفشل كامل الأسعد، رغم اتصالات عديدة أجراها، في تعيين موعد لجلسة تعديل الدستور. وعاد صائب سلام من دمشق وصرّح بأن سورية متمسكة بحاكم مصرف لبنان الياس سركيس ليكون خلفاً لفرنجية. واستمرّ الاتهام والاتهام المضاد بين جنبلاط ودمشق، وجاءت إفتتاحية مجلة "فلسطين الثورة" داعمة لموقف جنبلاط والحركة الوطنية: "إننا في الثورة الفلسطينية تساورنا الشكوك من المحاولات المبذولة حالياً لإحياء القوى الانعزالية في لبنان (...) إننا في خندق واحد مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية...".

- في 5 نيسان، اختار رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد "قصر العسيلي" (أو قصر منصور، يملكه النائب حسين منصور) مكاناً لانعقاد جلسة تعديل المادة 73 من الدستور. والتقى براون للمرة الثانية فرنجية وشمعون والجميّل واجتمع بشارل مالك، وردّ بـ"لا" لدى سؤاله عن إمكانية اجتماعه بقادة المقاومة الفلسطينية. وسجّل هذا اليوم مقتل 19 والعثور على 40 جثة وسقوط 22 جريحاً. وزاد عاصم قانصوه من وتائر تهجّمه على جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، في حين أمضى جنبلاط يومه في تفقّد قرى قضاء عاليه، وعقد اجتماعات سياسية وعسكرية.

- في 6 نيسان، أعلن كامل الأسعد انه قرّر دعوة النواب إلى جلسة تعقد في الساعة العاشرة صباح السبت 10 نيسان 1976 في "قصر العسيلي" (قصر منصور) لتعديل المادة 73 من الدستور، وأذاعت أحزاب الحركة الوطنية، بعد اجتماع برئاسة جنبلاط، بياناً

خالياً من أي تصعيد خصوصاً بالنسبة إلى المبادرة السورية، في حين ألقى عبد الله الأمين، عضو القيادة القطرية لحزب البعث السوري، بياناً في مؤتمر صحافي، هاجم بشدة جنبلاط وحزبه الذي "كان منذ نشأته حزباً طائفياً عشائرياً..."؛ وجاء بيان البعث السوري في وقت كانت القيادة الفلسطينية تبذل المساعي لوقف الحملات الإعلامية بين جنبلاط وسورية. وبعدما أذاع عبد الله الأمين البيان، أصدر مكتب الإعلام في منظمة البعث السوري بياناً من بضعة أسطر يعلن الموافقة على وقف الحملات. وعلى الرغم انه كان اليوم الأهدأ أمنياً من أيام الهدنة، فقد سجّل المزيد من القتلى والجرحى والجثث وعمليات القنص والتراشق.

– في 7 نيسان، أعلن كيسنجر أن الولايات المتحدة لن ترسل قوات إلى لبنان حتى ولو تدخلت سورية عسكرياً في لبنان، وان الدور الوحيد للأسطول الأميركي السادس في البحر المتوسط سيكون، إذا دعت الحاجة، إجلاء الرعايا الأميركيين من لبنان. وسبق هذا الإعلان إعلان الناطق باسم الحكومة الفرنسية أن جورج غورس، الوزير السابق، سيسافر إلى بيروت مبعوثاً من الحكومة الفرنسية للمساهمة في إيجاد حل سياسي للأزمة اللبنانية. وأمنياً، لوحظ أن القنص كان القاسم المشترك بين كل جبهات القتال، وسجّل هذا اليوم 27 قتيلاً و 42 جريحاً والعثور على 26 جثة.

– في 8 نيسان، استقبل جنبلاط المبعوث الأميركي دين براون، ورحّب بوصول المبعوث الفرنسي جورج غورس. وعقد ابراهيم قليلات الأمين العام لحركة الناصريين المستقلين (المرابطون) مؤتمراً صحافياً دعا فيه سورية "إلى فهم أعمق للمسألة اللبنانية عبر تجاوز الوثيقة الدستورية واعتماد البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية". وفي تل أبيب ادلى وزير خارجية اسرائيل إيغال آلون بتصريح جاء فيه "إن اسرائيل أفهمت سورية بواسطة الصمت أكثر مما أفهمتها بالتصريحات العلنية، ولو لم تفهم سورية جيداً موقف إسرائيل لكانت أدخلت إلى لبنان قوات كبيرة". وفي موسكو كانت صحيفة "برافدا" الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تقول "إن الاتحاد السوفياتي يقف إلى جانب القوى اللبنانية التي تناضل لأجل تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على سلامة الجمهورية اللبنانية الإقليمية...". وكان هذا اليوم من أيام الهدنة الأمنية أيضاً، لكنه عرف أيضاً القنص والتراشق والقتلى والجثث في الشوارع.

– 9 نيسان، تناقلت الإذاعات أنباء عن دخول قوات سورية الأراضي اللبنانية من جهة المصنع. وتحدثت "وكالة أنباء الشرق الأوسط" المصرية عن "حصار بري وبحري فرضته سورية لمنع وصول أي إمدادات عسكرية إلى المنظمات الفلسطينية والقوى المتصارعة في لبنان". فبحث جنبلاط في هذه التحركات مع الإمام موسى الصدر، وعقد اجتماعاً مع عرفات وقادة المقاومة الوطنية والتقدمية). وأصدرت قيادة المقاومة بياناً اتّهمت فيه الولايات المتحدة ومبعوثها دين براون بالعمل على "شق الصف الوطني وضرب الثورة الفلسطينية...". وبعد استقباله الموفد الفرنسي جورج غورس، نُسب إلى الرئيس فرنجية قوله إن الوساطة الفرنسية تقتصر على الحضور فقط وإن الحل في يد أميركا وحدها. وفي هذا اليوم سقط أيضاً 18 قتيلاً وعُثر على 24 جثة علماً أنه يوم من أيام الهدنة.

جلسة تعديل المادة 73 (10 نيسان 1976)

وعقدت جلسة التعديل بحضور 90 نائباً (من



الحكومة في مجلس النواب

المتغيبين ريمون إده. كمال جنبلاط وطوني فرنجية نجل الرئيس) من أصل 98 (هناك نائب توفي هو صبري حماده ولم تجر انتخابات لملء مقعده الشاغر). واستغرقت الجلسة 11 دقيقة فقط. وأقرّت تعديل نصّ المادة 73 بحيث أصبح نصّها هو التالي: "قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل وستة أشهر على الأكثر. يلتئم المجلس بناءً على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد. وإذا لم يُدْعَ المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس... وينتهي العمل بهذا التعديل في 23 أيلول 1976". ويبقى أن ينتظر هذا التعديل توقيع رئيس الجمهورية ليصبح ساري المفعول. وكان ريمون إده قال في اليوم نفسه: "إن سليمان فرنجية قد يؤخّر نشر القانون لاختيار الوقت المناسب لانتخاب مَن يريد".

جنبلاط يجدّد هجومه على سورية

في مساء اليوم نفسه، 10 نيسان، جدّد كمال جنبلاط هجومه على سورية في أعقاب اجتماع عقده مع قادة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية: "دخل اللواء 91 المدرّع من سورية منطقة بيادر العدس(...) ليس هناك أحد طلب من الجيش السوري أن يدخل لأن الأزمة اللبنانية بدأت تتجه إلى الحل...". وفي الأثناء، كان أبو إياد، الرجل الثاني في فتح بعد عرفات، يقول كلاماً داعماً لكلام جنبلاط في مهرجان حضره ياسر عرفات والملازم أول أحمد الخطيب قائد حركة جيش لبنان العربي: "... لا يمكن أن أصدّق أن جندياً سورياً واحداً يمكن أن يطلق الرصاص على إنسان عربي في

هذا البلد...".

ورافق دخول القوات السورية اشتعال الجبهات، وتصعيدها في اليوم التالي، 11 نيسان، مع دخول جديد لهذه القوات وصل إلى حدود بلدة شتورة. ومع أنباء من اسرائيل تفيد ان الحكومة الاسرائيلية درست في اجتماع عقدته الوضع اللبناني ووافقت على "إجراءات سرية". وجاء ذلك بعد اجتماع عقده وزير الخارجية الاسرائيلي إيغال ألون مع السفير الأميركي لدى اسرائيل ملكولم تون.

وأصدرت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بياناً عقب اجتماعها، في اليوم نفسه 11 نيسان، أعلنت فيه تمديد الهدنة حتى آخر نيسان على أمل أن يتم في هذه الفترة انتخاب رئيس جديد للجمهورية؛ وهاجم البيان مهمة المبعوث الأميركي دين براون. وطالب بانسحاب الجيش السوري. وبعد اجتماعه بعرفات قال جنبلاط: "يبدو أن الأميركان أذنوا لسورية بدخول لبنان... وأنا لا أفهم كيف يتصرف السوريون...".

وسرعان ما تضائل البحث في مسألة توقيع الرئيس فرنجية لقانون تعديل المادة 73 من الدستور، وتركّزت المواقف السياسية على الوضع الأمني المتدهور وعلى وجود القوات السورية والغايات منها.

وعاد مالك سلام مبعوث كرامي وعرفات إلى دمشق بّرد حول دخول القوات السورية مفاده أن هذا الدخول و "الوجود" إنما تتحكّم به التطورات الأمنية في لبنان، و"أن المسؤولين السوريين سيقفون بكل حزم ضد كل مؤامرة لتقسيم لبنان أو لضرب الثورة الفلسطينية".

وكان جنبلاط ينشط في كل اتجاه. فالتقى عرفات وكرامي وإده وبراون والسفير السوفياتي سولداتوف. ومن تصريحاته: "الوساطة لا تفرض على الناس فرضاً وبالقوة، خصوصاً أن السوريين أمام شعب بكامله متضامن مناضل لأجل حقوقه الطبيعية في الحياة والكرامة (...) إن شعب لبنان سيقف في وجه أي احتلال بشجاعة...". وكان ذروة تحرّك جنبلاط اتصاله بالسفير المصري في بيروت أحمد لطفي متولي والطلب منه توجيه برقية عن طريقه إلى الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض قال فيها مخاطباً الأمين العام باسمه وباسم الحركة الوطنية (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية): "إن علامات مثيرة تؤكّد إن الجيش السوري الذي دخل الحدود أخذ يزداد قوة وعدداً وهو في طريقه لاحتلال شبكات المواصلات الأساسية للقيام باجتياح واسع للبنان. نطلب تدخّلكم شخصياً وتدخّل الجامعة العربية وفق ميثاق الجامعة...".

خطاب الأسد والتزام اسرائيل قاعدة "إن السكوت من ذهب"

في 12 نيسان 1976، وفي جلسة افتتاح المؤتمر العام الثاني لاتحاد شبيبة الثورة في سورية، ألقى الرئيس الأسد خطاب الافتتاح، وخلاله تطرّق إلى الوضع في لبنان. ومما قاله متهجماً على موقف جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية دون أن يسمّيهم واصفاً إياهم بـ "المتاجرين بالدين والسياسة والثورة، وسفّاكي الدماء"، منبّهاً في الوقت نفسه قادة المقاومة الفلسطينية إلى "خطورة المؤامرة". ومعلناً أن سورية توصلت إلى اتفاق مع الرئيس سليمان فرنجية على الاستقالة، وأن فرنجية وافق على الاستقالة.

في هذه الأثناء، كان وزير خارجية إسرائيل إيغال ألون يقول في جلسة خاصة عقدها الكنيست للبحث في أزمة لبنان: "إن السكوت من ذهب في ما يتعلق بلبنان. إن إسرائيل تتابع عن كثب ما يجري هناك وقد اتخذنا كل الاجراءات اللازمة للدفاع عن أمننا. لقد تصرفنا

هكذا في الماضي وسنواصل التصرف كذلك في المستقبل (...) إننا نتقصّى كل تطوّر داخل لبنان وخارجه بالنسبة إلى ما يعنيه في المدى القريب والمدى البعيد وعلاقته خصوصاً بأمن إسرائيل. والآن بما أن كل حدث يمكن أن يغيّر مصير لبنان في أي لحظة، فإن علينا أن نمتنع عن التصريحات".

في اليوم التالي، 13 نيسان، أرسل فرنجية برقية شكر للأسد، وأثنى كامل الأسعد وكميل شمعون وبيار الجميّل وعدد من الشخصيات والنواب على المبادرة السورية. وأجرى أصدقاء مشتركون للسوريين ولجنبلاط اتصالات بجنبلاط لتليين موقفه، فأعطى تصريحاً قال فيه: "... المهم أن تجري انتخابات رئيس الجمهورية من دون أي ضغط من أحد...".

أمنياً، شهد اليومان 12-13 نيسان، سقوط 83 قتيلاً، ونحو 150 جريحاً، وعثر على 87 جثة. وفي مساء 13 نيسان، عنف القصف العشوائي وتسبّب في قتل 74 شخصاً، وجرح العشرات.

المواقف عشية لقاء الأسد مع قادة المقاومة (14 نيسان 1976)

اندلعت تظاهرات شعبية في صيدا وصور ومنطقة ضهر البيدر منددة بالتدخّل السوري، ورفعت لافتات تهاجم الحكم السوري. واشتعلت جبهات القتال بصورة جنونية، وذهب ضحيتها نحو 300 بين قتيل وجريح. وحاول كمال جنبلاط تسهيلاً لمهمة قادة المقاومة في دمشق، أن يكون معتدلاً، فأعاد تذكير "أخينا وصديقنا الرئيس الأسد" بأن الحركة الوطنية ما كانت، في الحرب، إلا للدفاع عن النفس في صد "جرائم الانعزاليين" منذ بداية الحرب؛ في حين حمّل الملازم الأول أحمد الخطيب، قائد "جيش لبنان العربي"، في حديث مع صحيفة "الجمهورية" العراقية "النظام السوري مسؤولية تاريخية عندما يعمل على عرقلة حركة القوى الوطنية ومحاصرة جيش لبنان العربي. بينما يفتح أمام القوى الانعزالية المجال لاستعادة ما حققته الحركة الوطنية من انتصارات...".

أما رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميّل فقال في ندوة صحافية: "ليس هناك مَن يفهم سبباً لهذا الإصرار الهستيري على الاقتتال في لبنان سوى أن اليسار الدولي ينبري دائماً ضد أي اتفاق أمني يريح هذا البلد...".

في واشنطن، أعلن كيسنجر (14 نيسان) "إن التدخّل العسكري السوري في لبنان يقترب من الحد الذي يمكن الولايات المتحدة وإسرائيل أن تتحملاه وأن واشنطن وتل أبيب متفقتان على أن هذا التدخّل السوري لا يهدّد أمن إسرائيل (...) وأن سورية اتّبعت خطاً معتدلاً ومفيداً في لبنان...".

وفي اليوم نفسه، قال اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل في مقابلة مع صحيفة "معاريف" أن اسرائيل ستتدخّل في لبنان "إذا ما عبرت القوات السورية نهر الليطاني"؛ وقال وزير الدفاع الاسرائيلي في مقابلة أخرى "إن هدف اسرائيل الحالي هو الحيلولة دون دخول لبنان في الهلال الخصيب وأن يصبح خطراً على أمننا".

لقاء الأسد - قادة المقاومة واتفاق النقاط الست (15 نسان 1976)

في الوقت الذي كان وفد قيادة المقاومة (عرفات، أبو إياد، أبو اللطف، أبو صالح، زهير محسن ونايف حواتمه) يتوجّه إلى دمشق كان العراق يطلب من الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة لبحث الموقف في لبنان. ولأن مثل هذا التحرّك تعتبره سورية موجهاً ضد مبادرتها في لبنان فقد اعتبره المحلّلون في حينه

انه كان سبباً مهماً في حرص المسؤولين السوريين على رفع نسبة تجاوبهم مع قيادة المقاومة.

اجتمع الوفد بالرئيس الأسد بحضور خدّام وناجي جميل وحكمت الشهابي. وقد أسفر الاجتماع عن اتفاق من ست نقاط. ما إن أذيع حتى توقف القتال في الجبهات اللبنانية كافة والنقاط الست هي:

- وقف القتال واتخاذ موقف موحّد ضد أي جبهة تقوم باستئناف العمليات العسكرية.
- إعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا السورية - الفلسطينية - اللبنانية. وذلك إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية.
- مقاومة التقسيم بكل أشكاله.
- رفض تعريب الأزمة في لبنان ولا سيّما بما يؤدي إلى إدخال قوات عربية.
- رفض الحلول والخطط الأميركية في لبنان.
- رفض التدويل.

استعجلت وزارة الخارجية الأميركية على اتخاذ موقف من هذا الاتفاق فقال الناطق باسمها: "إن الولايات المتحدة ليس لديها أي مشروع للتسوية السياسية في لبنان".

وكذلك فعل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين. فقال في مؤتمر صحافي عقده في جدة لمناسبة انتهاء زيارته للسعودية: "إننا ضد التدخّل السوري في لبنان ولا نعتقد أنه تدخّل نزيه. وان الواجب القومي يستدعي إيجاد صيغة عربية لإنقاذ لبنان من محنته".

وغادر غورس (مبعوث الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان) بيروت. وصرّح بقوله إن انتخاب رئيس جديد "هو في الواقع عملية على اللبنانيين وحدهم القيام بها مع أقل قدر ممكن من التدخّل الخارجي...". ووصلت في الوقت نفسه بعثة بابوية برئاسة المونسنيور ماريو بريني الذي قال: "لسنا هنا في مهمة وساطة ولا نحمل اقتراحات سياسية. بل جئنا نحمل عاطفة البابا بولس السادس".

وساد اعتقاد لدى الأوساط اللبنانية أن اتفاق النقاط الست قطع شوطاً كبيراً في طريق التمهيد للحل السياسي عبر انتخاب الرئيس الجديد. خصوصاً بعدما أعلنت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. إثر اجتماعها بقيادة المقاومة الفلسطينية. تأييدها للاتفاق.

وقدم وفد رفيع المستوى من القيادة القومية لحزب البعث في سورية وباشر اتصالات مع عدد من الشخصيات. وقد حرص عضو الوفد سهيل سكرية على التأكيد أن سورية "ليست مع أي فريق ضد آخر". وأعلن العميد أول عزيز الأحدب. في 17 نيسان (أي بعد مضي 38 يوماً على حركته). أن المبادرة السورية كانت بطلب من الحكومة اللبنانية و "التدخّل السوري كان لمصلحة الجميع".

عودة إلى التصعيد السياسي والأمني

عاد محور فرنجية - شمعون - الجميّل - قسيس. في يوم 17 نيسان. إلى التصعيد السياسي برفضه اتفاق النقاط الست بحجة أن الجانب اللبناني لم يُستشر به وبحجة إستفراد الحل. أي جعله حلاً سورياً - فلسطينياً دون العرب الآخرين ودون الأصدقاء الدوليين مستندين إلى ما قاله جنبلاط نفسه أن هناك بنوداً في اتفاق الأسد - عرفات سرية. وقد ترافق هذا التصعيد السياسي مع تصعيد أمني. إذ تردّدت في هذا اليوم. 17 نيسان. معلومات تفيد أنه عثر على 96 جثة في فرن الشباك معظمهم من سكان حي النبعة كانوا في طريقهم إلى المنطقة الغربية. إضافة إلى ضحايا هم 55 قتيلاً و81 جريحاً والعثور

على 18 جثة في أماكن متفرقة من مناطق الجبهات. ولم تنفع أجوبة أبو إياد وزهير محسن اللذين أعطياها لوفد حزب الكتائب خلال اجتماع اللجنة العسكرية العليا (20 نيسان) من أن اتفاق دمشق بين الأسد وعرفات (اتفاق النقاط الست) لا يعدّل الاتفاق اللبناني - السوري بين الأسد وفرنجية، وأن لا وجود إطلاقاً لأي بند سري في اتفاق الأسد - عرفات، وان اتفاق القاهرة لا يزال قائماً.

وبعد جولته الأخيرة من الاتصالات، وكانت مع الإمام الصدر والمفتي خالد وجنبلاط وبراون، قال المبعوث البابوي ماريو بريني "إن التقسيم لن يحصل في لبنان، ولايمكن القبول بالبحث في صيغة التقيسم، لأن لبنان هو ويجب أن يبقى مثالاً لوحدة المؤمنين في العالم".

وسجّل يوم 21 نيسان سقوط 27 قتيلاً و 52 جريحاً والعثور على 27 جثة، وانفجرت الاشتباكات في الكورة وزحلة، وسقط أكثر من 300 قتيل وجريح في قصف عشوائي بين جبهتي النبعة وسن الفيل، وامتدّ القصف ليشمل بقية جبهات العاصمة.

وعقدت قمة مارونية، في اليوم نفسه، في منزل فرنجية في بلدة الكفور (كسروان)، أدلى بعدها شمعون والجميّل بتصريحات بالغة الحدة "... نريد قوة عربية أو قوة دولية أو شيطانية حتى يستتب الأمن...". وردّ صائب سلام بمطالبة كامل الأسعد الدعوة لتوقيع عريضة نيابية تطالب فرنجية بالتنحّي.

وقبل سفره إلى لندن للاجتماع بكيسنجر هناك، اجتمع دين براون بجنبلاط، وبعده مباشرة اجتمع بفرنجية في الكفور.

وأخذت تترد أقاويل عن إمكانية قيام مبادرة فرنسية للحل، من ضمنها إمكانية استدعاء قوات مشتركة سورية - فرنسية لضبط الأمن في لبنان. لكن سرعان ما استبعدت هذه الفكرة لأن فرنسا لا يمكن أن تفكّر بهذه الخطوة إلا إذا دُعيت من جانب كل أطراف النزاع، إضافة إلى معارضة الولايات المتحدة شبه الأكيدة، وإمكانية شق الصف العربي حولها، كما يمكن أن تُثار المشاكل داخل الأسرة الأوروبية.

وأخيراً وقّع فرنجية التعديل الدستوري

كان مقرراً انعقاد قمة مارونية يوم 23 نيسان 1976 يتم فيها التفاهم على صيغة لإعلان توقيع الرئيس فرنجية التعديل الدستوري، ولما لم تنعقد هذه القمة، فقد اتهمت أوساط المعارضة، خاصة صائب سلام وريمون إده، فرنجية بأنه موغل في إغراق لبنان بالدماء. وعقد جنبلاط سلسلة اجتماعات ذات طابع عسكري (مع قليلات وقيادة "القوات المشتركة" المشكلة من الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية المتحالفة مع جيش لبنان العربي والمقاومة الفلسطينية) وتركزت على اعتماد "خطة ردع شاملة" في حال استمرار التصعيد.

وفي اليوم التالي، 24 نيسان، وقّع فرنجية التعديل. ومن التفسيرات لهذه الخطوة أن فرنجية كان ربّما قد تسبّب في انفجار القمة المارونية نفسها في حال أصرّ على عدم التوقيع، وذلك استناداً إلى موقف بيار الجميّل الحاد منه بسبب مماطلته في التوقيع.

وفور تسلّم رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد في مساء اليوم نفسه، 24 نيسان، ملف مرسوم نشر التعديل الدستوري بدأ يستعدّ لتأمين انعقاد جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وبدأ أسم الياس سركيس يوضع بقوة في التداول. وكان رئيس الحكومة رشيد كرامي المبادر في ترشيحه وفي فتح معركته الرئاسية، وذلك في 16 آذار عندما قال: "... وبعد الاتصالات والدروس، قرّرنا تأييد الأستاذ الياس



بشير الجميل مشاركاً في الصلاة مع المعوقين

سركيس...".

ومؤشر ضحايا الحرب اللبنانية سجّل، في هذين اليومين، 23 و 24 نيسان، سقوط العشرات أيضاً بين قتيل وجريح.

ظهور سياسي لبشير الجميّل بلغة مختلفة (25 نيسان 1976)

بشير الجميّل هو نجل الشيخ بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب اللبنانية، وقد قاد "القوى النظامية" (الميليشيا) لهذا الحزب منذ بداية الحرب. وارتبط إسمه بالعمليات العسكرية أكثر مما ارتبط بـ "الرأي" أو "الموقف" السياسي في أذهان اللبنانيين عموماً. لكن في أوساط حزب الكتائب وفي الأوساط المسيحية القريبة كان ثمة همس أن الشاب بشير إنما يحمل رأياً سياسياً مختلفاً عن آراء "كهول" الحزب بمن فيهم والده الشيخ بيار. وقد بدأ هذا الهمس ينكشف ويتعمّم في اللقاء الذي عقده بشير مع عدد من الصحافيين الأجانب يوم 25 نيسان 1976. وفي هذا اللقاء قال: "إن الوثيقة الدستورية ليست من المنزّلات التي يجب الإيمان بها حرفياً وكلياً(...) عدد من بنودها يمكن أن يشكّل عناوين صالحة في ورشة الإصلاح لإعادة إحياء التعايش اللبناني. لكن لنا مأخذاً أساسياً عليها هو أنها كرّست التعامل الطائفي بين اللبنانيين كأننا قبل عهود الاستقلال (...) (وعن البرنامج الإصلاحي للحركة الوطنية قال): إن هذا البرنامج يتفق في عدد كبير من بنوده مع تفكيرنا

التطويري والتغييري. وبنود البرنامج لا تختلف مع ما سبق أن طرحناه في برامجنا الإصلاحية وأعلناه في مؤتمرات الحزب...".

ريمون إده يطلق نشاطه كمرشّح للرئاسة

في اليوم الذي أطلق كرامي ترشيح الياس سركيس للرئاسة، 16 نيسان، قام ريمون إده بجولة في قلب بيروت متفقداً معالمها المدمّرة ومعلّقاً عليها بقوله: "هل هي القنيطرة أم السويس أم ستالينغراد. إن هذه المدن دُمّرت وهي تدافع عن قضية. ولكن من أجل أي قضية دمّرت بيروت وأُحرقت ونُهبت؟".

وفي 26 نيسان، عقد إده اجتماعاً في دير الكسليك مع الأباتي شربل قسيس وعدد من الرهبان قال على أثر انتهائه الأباتي قسيس: "إن مواصفاتنا للرئيس المطلوب لا تجعل العميد ريمون إده خارج الحلبة". ثم توجّه إده إلى منزل الدكتور إميل سلهب رئيس مجلس حزب الكتلة الوطنية، الذي عقدت لجنته التنفيذية اجتماعاً برئاسة رئيسها جان سابا، وأصدرت بياناً جاء فيه:

"بعدما تدارست الموقف السياسي وموضوع انتخابات الرئاسة قرّرت ترشيح العميد الأستاذ ريمون إده لمنصب رئاسة الجمهورية...".

وفي اليوم التالي، 27 نيسان، قال جنبلاط لصحيفة "النهار" عقب ترؤسه اجتماع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية إن هذه الأحزاب والقوى "تؤيد ترشيح ريمون إده أو انها تميل إلى تأييده (...) إن العميد ريمون إده هو شخصية قوية، وإحدى الفوائد في نجاحه أن سينهج نهجاً مستقلاً...".

الشيخ بيار الجميّل قال، إثر خلوة مع كميل شمعون: "إن الرئيس شمعون لن يرشّح نفسه، وإننا سنؤيّد الياس سركيس الذي رافقته 12 سنة، لأن عنده أخلاق وجدّي ومخلص وشغّيل ومهذب ويحترم كل الناس. وأظن أنه مقبول من كل الناس".

الوضع الأمني استمرّ على حاله من التدهور، واستمرّ معه سقوط القتلى والجرحى والإعلان عن عثور على جثث، إضافة إلى حوادث الخطف.

كلام أميركي على لسان سفير جديد وكلام فاتيكاني يستشرف مصلحة المسيحيين الحقيقية

فرنسيس ميلوي هو السفير الجديد الذي عيّنته الإدارة الأميركية في بيروت. ومما "بشّر" به هذا السفير فور تعيينه أمام لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي: "إنني أرى فترة صعبة وطويلة من المفاوضات في المستقبل لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان. وللولايات المتحدة مصلحة في المحافظة على وحدة أراضي لبنان. إن الوضع في لبنان مشكلة معقّدة جداً والانقسامات فيه مشكلة عميقة والقتال الذي جرى ويجري كان نتيجة الخلافات بين المحافظين واليساريين أكثر منه بين المسلمين والمسيحيين، إضافة إلى الفلسطينيين الذين يشكّلون دولة ضمن دولة. ولقد قامت سورية بدور أساسي في لبنان. والسياسة الأميركية كانت تدعم الجهود السورية".

على المقلب الغربي الآخر، كان الفاتيكان، وعلى لسان المبعوث البابوي المنسنيور ماريو بريني، يقول: "إن التعايش بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين هو الأغلى قيمة لأنه أفضل ضمانة للمساهمة المسيحية في حياة شعوب الشرق الأوسط. ولا حاجة إلى القول إن أول ما يعيد بناء هذا التعايش يجب أن يكون اللبنانيون أنفسهم، في إطار صيغة جديدة مستوحاة من تقاليدهم (...) يضمنها تراث غني، شرط أن تكون معدّلة وفقاً لاحتياجات الظروف الحالية".

الياس سركيس يعلن ترشيحه للرئاسة

في 28 نيسان 1976، أعلن الياس سركيس ترشيحه للرئاسة في مؤتمر صحافي عقده في فندق الكارلتون. وأعلن حزبا الكتائب والوطنيين الأحرار دعم سركيس. وأصدرت أحزاب الحركة الوطنية، بعد اجتماع برئاسة جنبلاط، بياناً أعلنت فيه رفضها لانتخاب رئيس جديد "تحت وطأة الضغط العسكري والسياسي الخارجي". وأنها لا تقبل أن يقترع النواب "في ظل مداخلات غير مشروعة". وأجمعت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، ومعها الشارع الإسلامي العريض وأكثر زعماء وقادة المسلمين. وكذلك المسيحيون المعتدلون وكثير من قادة الرأي فيهم. على تأييد العميد ريمون إده. وقدّم النائب مخايل الضاهر بصفته رئيساً للجنة النظام الداخلي إلى رئيس المجلس النيابي مذكرة قانونية تطعن في جواز انتخاب سركيس كونه موظفاً في الدولة ولم يستقل من وظيفته قبل ستة أشهر.

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده في اليوم نفسه، رسم سركيس صورة "لبنان ما بعد 1976" الذي سيعمل له. "أي لبنان العصري بنظامه وإداراته وسياسته وحكمه...". ورداً على سؤال حول رأيه باتهامات الفريق "الوطني والتقدمي" لسورية بالتدخّل لدعمه ضد ريمون إده، أجاب: "لم احظَ حتى الساعة بطريقة خاصة رسمية بتأييد الشقيقة سورية لترشيحي. كل ما أعرفه في هذا الصدد هو ما يعرفه الجميع. أسمع بالتواتر بتأييد سوري لترشيحي. إني قابل لهذا التأييد شاكر ومسرور بحصوله".

كان موعد انتخاب الرئيس محدداً في الأول من أيار. وكانت الكتل البرلمانية منقسمة بين تأجيل الجلسة أو عدم تأجيلها. وتلاحقت التطورات بشكل سريع، بما فيها تدهور الوضع الأمني وحدوث اشتباكات متقطعة (عشرات القتلى والجرحى)، وتوجّه قوافل عسكرية من البقاع إلى بيروت عن طريق مشغرة - جزين - صيدا، ووصولها إلى بيروت وتمركزها قرب المطار وقرب قصر العسيلي (قصر منصور). فأعلن رئيس المجلس كامل الأسعد، قبل ساعات من موعد الجلسة، تأجيلها إلى 8 أيار 1976 بعد أن تلقّى طلباً بذلك من 64 نائباً.

بيان الحركة الوطنية: "سحب الجيش السوري"

تأجيل جلسة الانتخاب لم يؤجل الانفجار العسكري رغم تمديد الهدنة مرة جديدة من جانب أحزاب الحركة الوطنية في بيان أعلنته في 2 أيار.

وجاء في لبيان: "إن توفير الإطار الديمقراطي الملائم لعملية انتخاب الرئيس الجديد رهن بتحقيق ثلاثة أمور هي:

1- سحب الجيش السوري من الأراضي اللبنانية؛

2- الالتزام السياسي المعلن بأن انتخابات الرئاسة هي شأن لبناني داخلي، وان المبادرة السورية لا تعني ممارسة التدخّل من أجل فرض رئيس معين...

3- وقف كل المداخلات والضغوط التي تمارسها منظمة الصاعقة...". ووُصف ذلك الليل 2-3 أيار بأنه "ليل الرعب في بيروت". إذ شملت الاشتباكات كل محاور العاصمة، إضافة إلى جبهات القتال في الجبل والكورة وطرابلس - زغرتا. وبلغ التصعيد السياسي ذروته مع الاتهام الذي ساقه بيار الجميّل لليسار بأنه "الفئة القليلة المخربة". ومع ما قاله كمال جنبلاط في مجلة "مونداي مورنينغ" رداً على السؤال التالي: "لنفرض أن هدف وساطة سورية كان القضاء على مؤامرة تُنفّذ في لبنان. فهل نجحت سورية في ذلك وإلى أي مدى؟". وردّ جنبلاط. "أظن أن المؤامرة كانت من السوريين على لبنان ولم تكن هناك أي مؤامرة

خارج المداخلة السورية في لبنان. وأستثني طبعاً من ذلك ما جرى من أحداث كانت تشجّعها اسرائيل ولكن ثبت في الواقع أن سورية لم تكن ذات نية حسنة في حسم الوضع اللبناني الداخلي حسماً سياسياً أو حسماً عسكرياً(...) لقد اتضح للملأ أن هناك اتفاقاً أميركياً - سورياً في شأن التدخّل في لبنان. هذا الاتفاق أقِرَّ وأبلغَ الرئيس الأسد في 16 تشرين الأول 1975 وهو اتفاق من أجل التدخّل العسكري المحدود (...) هذا الاتفاق باركته اسرائيل (...) ولا يزال بيار الجميّل ينتظر أن تعبر الفيالق السورية الحدود إلى لبنان ...".

أمنياً، حصدت الأيام الثلاثة الأولى من شهر أيار - في سياق جولات المعارك التي عُرفت بـ "حرب السنتين" - أكثر من 110 قتلى و 216 جريحاً وعثر على 84 جثة. وهذه الجولة الشرسة من المعارك وصفها الإمام الصدر بـ "الجولة القذرة" معلناً إدانته للذين "يتاجرون" بأرواح الأبرياء.

وعاد دين براون إلى بيروت وتحركت معه الجبهة الدبلوماسية. وأعلنت المقاومة عن مخاوفها من عودته. وفي 4 أيار، بدأ المتقاتلون يستعملون أسلحة ثقيلة وصواريخ تستعمل عادة في القتال الميداني بين الجيوش. منها صواريخ "غراد" ومدافع هاون، وقذائف آر.بي.جي... وعلى رغم توقّف القصف العشوائي في هذا اليوم، فقد سجّل سقوط 109 قتلى و110 جرحى.

بيان الحكومة السوفياتية وتصريح إده (4 أيار 1976)

في بيان للحكومة السوفياتية، أشادت به الحركة الوطنية اللبنانية، جاء "إن المبادرة السورية انزلقت في طريق أفقدها القدرة على لعب دور الوسيط فعلاً. ومن خلال الممارسة والمواقف المعلنة في آن واحد، ظهر أن ما تنشده هو فرض الهيمنة على لبنان عبر



ريمون إده

مختلف أشكال التدخّل العسكري والسياسي...".

وفي اليوم نفسه، 4 أيار، أدلى ريمون إده بتصريح قال فيه: "كان مفروضاً بالرئيس حافظ الأسد ألا يتدخّل في شؤوننا الداخلية، حتى ولو طلب منه ذلك رئيس جمهورية انتهت ولايته. و90٪ من اللبنانيين هم ضده بسبب تصرفاته وتصرفات عائلته وحاشيته (...) إذا لم أنجح في الانتخابات سيعرف اللبنانيون وسيعرف العالم العربي وأوروبا وأميركا أن عدم نجاحي هو بسبب تدخّل الرئيس حافظ الأسد عن طريق أجهزته المسلّحة...".

وفي هذا اليوم أيضاً توجّه وفد كتائبي (جورج سعادة وكريم بقرادوني) إلى دمشق في زيارة "أمنية" وليست "رئاسية". لكن ما هو رئاسي وصريح أعلنه النائب سليمان العلي وهو تأييده للياس سركيس "بناءً على رغبة دمشق".

وكان "المرشّح الثالث" الشيخ ميشال الخوري نجل الرئيس الشيخ بشارة الخوري ناشطاً أيضاً في اتصالاته السياسية.

وفي اليوم التالي، 5 أيار، خفّ القصف المدفعي. وأعلن ستة ضباط مسيحيين عن انضمامهم إلى "جيش لبنان العربي". وذكرت المنظمة الإقليمية لإغاثة الطفولة التابعة للأمم المتحدة أن عدد الذين تركوا بيوتهم وحُرموا من مقومات الحياة في لبنان بلغ 70 ألف شخص في شهر كانون الثاني 1976، منهم 22 ألفاً تهدّدهم الأوبئة.

"المرشح الثالث غير موجود" والتأييد لسركيس (6-7 أيار 1976)

قبيل عودة وفد الكتائب (جورج سعادة وكريم بقرادوني) في 6 أيار 1976، الذي كان يُنتظر ليُفهم منه "الكلمة الحسم" السورية لجهة إسم رئيس الجمهورية، كان الشيخ بيار الجميّل يقول: "إن الشقيقة سورية هي الأقرب إلينا بل هي ولبنان توأمان، وإن قرار حزب الكتائب بتأييد الياس سركيس سببه الأوضاع القائمة والمرحلة المقبلة". ومما كشفه الوفد لدى عودته "أن المرشح الثالث غير موجود بالنسبة إلى سورية وهي لا تزال تؤيّد الياس سركيس". وفي الأثناء، التقى براون أقطاب الموارنة، ومما قاله الجميّل وشمعون بعد اللقاء أن براون "لم يحمل إلا النصائح والإرشادات...". وعلى جبهة أحزاب وقوى الحركة الوطنية فقد أصدرت بياناً، بعد لقاء جنبلاط وعرفات، أكّدت فيه رفضها "كل أشكال الضغوط" التي يتعرض لها الوطنيون. وأعلن جنبلاط، مرة جديدة، بعد اجتماعه بكتلته النيابية "جبهة النضال" قراراً بتأييد ريمون إده.

وفي اليوم نفسه، اجتمع الأسد بعرفات وبعض قادة المقاومة، وفُهم بعد الاجتماع أن الأسد على موقفه: إما أن يأتي الياس سركيس وإما لن تكون هنالك انتخابات.

والنشاط الأبرز الذي قام به سركيس في اليوم نفسه، 6 أيار، زيارته المفتي في عرمون حيث اجتمع، إلى المفتي، بعدد من الشخصيات الإسلامية السياسية والدينية، بينهم عبد اللّه اليافي وتقي الدين الصلح ومالك سلام وعدنان قصار، وتركز النقاش على مختلف القضايا المحلية والعربية والدولية. وأبرز القضايا حساسية طرحها المجتمعون على سركيس كانت قضية "العلمنة". فقال سركيس ان مفهومه لها "أقرب إلى إلغاء الطائفية السياسية منها إلى العلمنة"، مما أرضى المجتمعين، إذ من المعروف أن المسلمين، بأكثريتهم، وبكل مرجعياتهم الدينية يعارضون بشدة العلمنة.

وفي اليوم التالي، 7 أيار، اتضح الموقف أكثر لجهة تأكيد انعقاد الجلسة في اليوم التالي، ولمصلحة سركيس. ومساءً، بينما المعلومات تتحدث عن حشود وحالات استنفار وتصعيد أمني في بعض مناطق الجبل، عقدت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اجتماعاً في منزل كمال جنبلاط، وجاء في بيانها: "... رابعاً: وتعبيراً عن المشاعر الشعبية ضد التدخلات العسكرية والسياسية الخارجية ومختلف أشكال الضغوط المادية والمعنوية المركزة على الإرادة النيابية والسياسية تدعو الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية جميع الفئات الشعبية في بيروت وسائر المناطق اللبنانية إلى إعلان الإضراب العام وممارسة شتى أشكال التحرّك والاحتجاج الشعبي ابتداءً من صباح غد السبت 1976/5/8...".

كما عقد ريمون إده اجتماعاً في منزل صائب سلام قرّر الإثنان في نهايته، وباسم كتلتيهما، مقاطعة

الانتخاب. وفي الأثناء، كانت وسائل إعلام فرنجية (إذاعة عمشيت) تتحدث عن "كارثة لا يعلم غير اللّه نتائجها" في حال عدم عقد الجلسة وعدم انتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية.

جلسة الانتخاب (8 أيار 1976)

بدأ يوم السبت 8 أيار 1976 وانتهى في جو حرب حقيقية لم ينقطع فيه صوت الرصاص خاصة في محيط "قصر منصور" حيث تمكّن أكثر من ثلثي عدد النواب (وهي الأكثرية الضرورية لانعقاد جلسة الانتخاب) من الحضور وعقد الجلسة وانتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية. وجاء في محضر الجلسة:

"في تمام الساعة الواحدة والربع من بعد ظهر نهار السبت 8 أيار 1976، عقد مجلس النّواب جلسة مخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية. افتتحت الجلسة بحضور 68 نائباً. تُليت المادتان 49و73 معدّلة والمادة 75 من الدستور ثم بوشر الاقتراع. وبعد فرز الأصوات نال السيد الياس سركيس 63 صوتاً ووُجدت 5 أوراق بيضاء. وأُعيد الاقتراع، وفي الدورة الثانية كان عدد النواب المقترعين 69 نائباً ففاز السيد سركيس منها بــ66 صوتاً ووجدت3 أوراق بيضاء. وأعلنت الرئاسة انتخاب الرئيس الياس سركيس رئيساً للجمهورية".

وبعدها، توجّه بعض النواب إلى فندق "كارلتون" حيث ينزل سركيس لتهنئته.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير الأمنية لنقل النواب إلى "قصر منصور" لم يتشرك فيها أي عنصر من الجيش اللبناني أو قوى الأمن الداخلي. واقتصرت المهمة على عشرات العناصر التابعة لجيش التحرير الفلسطيني ومنظمة "الصاعقة" اللذين جنّدا أعداداً كبيرة من الشاحنات والملاّلات والمصفحات والسيارات لمواكبة النواب وتأمين حمايتهم.



الياس سركيس يوجه نداءه الى اللبنانيين فور انتخابه

وأبرز النواب الذين تغيبوا عن الجلسة: ريمون إده، كمال جنبلاط، صائب سلام، حسين الحسيني، ألبير مخيبر، ألبير منصور، مخايل الضاهر، عبد المجيد الرافعي، بيار حلو، زاهر الخطيب وحسن الرفاعي.

وفي فندق كارلتون، كان السفير الفرنسي أوبير أرغو أول المتصلين بسركيس للتهنئة، وتوافد المهنئون، وكانت عناصر من الصاعقة بقيادة أحد أركانها، حنا بطحيش، تتولى حماية الرئيس المنتخب وكان الوضع متوتراً ودوي الرصاص والانفجارات في محيط الفندق.

وفي العاشرة ليلاً، أذاع سركيس نداء إلى اللبنانيين جاء فيه: "... لا أفرّق ولا أميّز ولا أتحيّز إلا للحق والقانون والواجب الوطني. وإذا كان لي نداء أوجّهه في هذه المناسبة، أوجّهه إلى إخواني اللبنانيين فهو نداء لوقف النزيف الدامي فوراً والى البدء بالعمل يداً واحدة (...) إن قوة لبنان تنبع أولا من ذاته، من إرادته (...) إن لبنان الجديد سيكون الشقيق المخلص القوي الوفي

لأشقائه العرب...".

ريمون إده تابع من منزله في محلة الصنائع في بيروت، لحظة بلحظة أنباء انعقاد الجلسة وكان يدخل عليه الصحافيون أثناءها ليخبروه عن هذا أو ذاك من النواب كيف دخل عليهم المسلحون وانزلوهم عنوةً وحملوهم إلى المجلس... ثم راح يتصل بالنواب الذين لم يحضروا الجلسة ويهنئهم على شجاعتهم.

أما جنبلاط فلم يعلّق، مباشرة، على الانتخاب وأصدرت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بياناً عنيفاً تكلم عن "الضغوط العسكرية والسياسية (...) فالقسم الأكبر من النواب حوصر سلفاً وجرى إحضاره بالضغط المسلح إلى المجلس النيابي ووسط مظاهر من الإذلال المعنوي المهين لأبسط اعتبارات الكرامة الإنسانية والوطنية...". وانتهى البيان برفضه لنتائج الانتخابات الرئاسية.

وفي طليعة المرحبين بنتائج الانتخاب كان كامل الأسعد ومجيد أرسلان وبيار الجميّل وشربل قسيس، ورئيس الحكومة رشيد كرامي الذي استنكر الإضراب الذي دعت إليه الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، واصفاً الذين دعوا إليه بأنهم "فئة مأجورة"، مناشداً المقاومة الفلسطينية "الاستمرار في مؤازرة الرئيس الجديد..."، مشيراً إلى أنه سيزور قريباً "الشقيقة سورية لأشكر بطل الأمة العربية الرئيس حافظ الأسد على جهوده لإنقاذنا من المحنة الأليمة التي انتهت بعون اللّه".

وفي دمشق، لم يصدر رد فعل رسمي فوري على انتخاب سركيس، علماً أن هذا الموضوع احتلّ الأولوية في محادثات الأسد وضيفه عاهل الأردن الملك حسين.

وبدأ الرئيس المنتخب يعطي، في مجالسه، إشارات إلى أنه سيطبّق مبادىء النهج الشهابي الذي كان أحد أركانه في الأساس. واستمرّ رئيساً منتخباً حتى 23 أيلول 1976، التاريخ الذي استلم فيه مهماته الرئاسية دستورياً.

القبيات، عندقت، زحلة، الدخول العسكري السوري (أيار - حزيران 1976)

منذ هدنة أول نيسان 1976 والعمليات العسكرية ضيّقة النطاق وموقوفة على قصف مدفعي متبادل ومتقطع بين أحياء العاصمة، ولم يأخذ الوضع العسكري والأمني منحىً يزيد من خطورته عن السابق مع فتح جبهة عسكرية جديدة في أعالي كسروان.

المنحى الدراماتيكي والخطر أتى هذه المرة من المناطق القريبة من الحدود اللبنانية - السورية: من القبيات وعندقت (البلدتان المسيحيتان) في عكار، ومن زحلة في البقاع.

فمنذ 27 أيار أخذت عناصر من جيش لبنان العربي تهاجم القبيات وعندقت، وسارعت منظمة التحرير الفلسطينية (ومعها اليسار اللبناني) إلى إدانة هذه العمليات واعتبرتها ذرائع للتدخّل السوري (تصريح أبو إياد في "النهار" 30 أيار 1976). وكان المقدم معماري، أحد ضباط جيش لبنان العربي، يقود هذه العمليات على البلدتين، وما لبث أن اصطفّ في خانة العمل السوري.

الشكوك نفسها حامت حول مجرى أحداث مدينة زحلة، ففي 30أيار، انسحب جيش التحرير الفلسطيني، الخاضع لقيادة سورية، من التلال المحيطة بالمدينة، فقامت الميليشيات المسيحية في المدينة، وكانت قد عزّزتها عناصر من هذه الميليشيات من بيروت وغيرها من المناطق، وانتشرت على هذه التلال، ونشبت الاشتباكات هناك، وكان القصف يطال أحياء المدينة (زحلة).

في ليل 31 أيار - أول حزيران . دخل ألف جندي سوري

منطقة عكار من مركز العبودية الحدودي، بهدف "وضع حدّ للمذبحة في القبيات". كما قالت دمشق. وخلال نهار أول حزيران، دخل أربعة آلاف آخرين، من الكتيبة المدرّعة السورية الثالثة، إلى البقاع من مركز المصنع لـ"فك الحصار" عن زحلة. وأمضت إذاعة دمشق الوقت، أثناء ذلك، في بث نداءات ورسائل الاستغاثة التي أرسلها اللبنانيون إلى الرئيس حافظ الأسد طالبين مساعدته. والهدف الأساسي من هذه المساعدة إنما هو "وقف المجازر ومنع التقسيم". وبعض هذه الرسائل مُهرت بتوقيع أهالي بيروت. وأكمل الجيش السوري دخوله في عمق الأراضي اللبنانية، وانطلاقاً من البقاع، على محورين: باتجاه المديرج الواقعة في وسط الطريق الدولية بيروت - دمشق، وباتجاه جزين، المشرفة على صيدا.

الرئيس فرنجية وبيار الجميّل رحّبا بحرارة بالتدخّل السوري، وكميل شمعون رحّب مع بعض التحفّظ. وكذلك رحّب به زعيما الطائفة الشيعية المتخاصمان، الإمام موسى الصدر وكامل الأسعد. رشيد كرامي لم يتخذ موقفاً فورياً، في حين أن صائب سلام (الزعيم السنّي الآخر) أعرب عن تفهّمه لموقف صديقه وحليفه ريمون إده الذي أدان "الغزو السوري" ودعا إلى المقاومة.

... واليسار، ماذا حلّ به، وماذا فعل؟

الخوف والهلع، والإنذارات، جاءت من الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية اللتين دعتا إلى إضراب عام (يوم 3 حزيران 1976) احتجاجاً على الدخول العسكري السوري ورفضاً له. فردّ السوريون بتنظيم حملة قمع واعتقالات للعناصر اليسارية في البقاع، وبإنذار القوات المشتركة (الفلسطينية واللبنانية) للانسحاب من أعالي المتن، وبتقديم كل وسائل الدعم لمختلف الفصائل العسكرية (الصاعقة مثلاً) والسياسية (حزب البعث السوري في لبنان وحلفائه) المتحالفة مع سورية فبرز قياديان حليفان على وجه الخصوص: عاصم قانصوه،رئيس حزب البعث السوري، وزهير محسن قائد منظمة الصاعقة الفلسطينية.

في محاولة لتجنّب الخطر المحدق، ضاعف كمال جنبلاط من نشاطه في كل الاتجاهات. في 2 حزيران، التقى بشير الجميّل، دون نتيجة تُذكر، ذلك أن بشيراً، الذي لم يكن في صف المرحّبين بالدخول السوري داخل حزبه، لم يكن قد أصبح مؤثراً كفاية في صفوف هذا الحزب. ثم قدّم جنبلاط مذكرة إلى الرئيس المنتخب سركيس يعرض فيها شروط الحركة الوطنية اللبنانية للمشاركة في "الطاولة المستديرة" بين أطراف النزاع اللبنانيين. وفي 4 حزيران، طالب جنبلاط بتدخّل الأمم المتحدة.

وفي اليوم نفسه، 4 حزيران (1976)، شكّلت المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وجيش لبنان العربي "القيادة العسكرية الموحّدة" استعداداً للمواجهة التي باتت وشيكة. وقد حصلت هذه المواجهة فعلاً في 6 حزيران، حيث أطلقت منظمة التحرير والحركة الوطنية سلسلة عمليات عسكرية خاطفة ضد مقرات وقواعد منظمة الصاعقة (الفلسطينية - السورية) والمنظمات اللبنانية الدائرة في فلك سورية. وبسرعة قياسية، باتت الصاعقة وهذه المنظمات غير موجودة في بيروت، وفرّ قياديوها للاحتماء لدى الكتيبة السورية التي كانت قد وصلت وتمركزت عند مدخل بيروت الجنوبي، والتي أصبحت بدورها محاصرة من قوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وزهير محسن نفسه، قائد الصاعقة لجأ إلى إحدى ثكنات الجيش القريبة من خطوط التماس في بيروت الشرقية. وفي المساء (6 حزيران)، ردّ السوريون بقصف

عنيف لبيروت الغربية.

وجاءت المواجهة الأولى المباشرة، بين القوات السورية وبين المقاومة والحركة الوطنية (مسلمين سنّة على وجه الخصوص ويسار)، في اليوم التالي، في صيدا 7 حزيران، حيث تكبّدت القوات السورية المتقدمة في المدينة خسائر كبرى. وفي الجبل، اضطّرت الدبابات السورية إلى إيقاف تقدّمها في بحمدون. ورداً على هاتين المعركتين، تعرضت بيروت الغربية لقصف سوري عنيف ولحصار محكم من الجهات كافة. ومضى السوريون في تدخّلهم العسكري (وفي مبادرتهم السياسية في لبنان).

نافذة على الوضع السوري والقرار السوري بالتدخّل العسكري (مناقشة)

أجمل سمير قصير هذا الوضع، في نحو تسع صفحات (S. Kassir, op. cit, pp. 206-215) مستنداً أساساً إلى نحو تسعة مراجع أجنبية أهمها لـ : مايكل هدسون، فرد لوسون، مجلة "واشنطن بوست"، كانوفسكي، داويشا... ونُجمل، بدورنا، ما كتبه، بالنقاط الأساسية التالية:

- سياسة "الإنفتاح"، التي بوشر بها، تعارضت عملياً مع صلابة الخطاب البعثي المعهود إزاء إسرائيل و"الامبريالية"، إضافة إلى ما ظهر من وهن في القاعدة الشعبية للنظام غذّى حديث الطائفية (سنّي - علوي).

- المؤسسة العسكرية (البيروقراطية على نطاق أوسع) عرفت تضخماً ملحوظاً على حساب قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ولأن سورية، بعد فك الارتباط العسكري، والمسار المصري باتجاه السلام، والأوضاع الدولية عامة، قد وجدت نفسها مستفردة على جبهة المواجهة مع اسرائيل، أخذت تسعى لإيجاد "مسألة أخرى" تبقي على خطابها "التقدمي"، وعلى قوّتها العسكرية في إطارها.

- وجاءت تطورات الوضع الداخلي في الأشهر الأولى من العام 1976 لتزيد لديها من هذا الاتجاه: مصاعب اقتصادية وتململ اجتماعي: الازدهار المفاجىء في العام 1974- 1975 توقّف، جزئياً، نتيجة قطع البلدان النفطية لمساعداتها عنها وإيقاف مشاريع استثمار بقيمة 500 مليون دولار، إضافة إلى قطع العراق ضخّ نفطه عبر الأراضي السورية، وعودة غالبية العمّال السوريين من لبنان، ولجوء عدد كبير من اللبنانيين إليها هرباً من الحرب. وقد أشار الرئيس الأسد، صراحة وتلميحاً، في خطابه 20 تموز 1976، إلى هذه المصاعب، التي كان من شأنها، عشية التدخّل العسكري السوري في لبنان (في الأول من حزيران 1976)، أن تخفض من موازنة التنمية. وقد أعلن، في ما بعد، أن موازنة السنة انخفضت من 16.6 مليار ليرة سورية إلى 10 مليارات.

- إلى الصعوبات الاقتصادية، ثمة صعوبات سياسية، يقول بشأنها سمير قصير (نقلاً عن **Fred Lawson, "Syria's in the Lebanese Civil War", International Organization, vol. 38, no. 3, été 1984**) إنه في شباط 1976، نشبت اضطرابات في وجه النظام، خاصة في مدن الوسط - الشمال، رداً على وفاة أحد القادة الكبار للإخوان المسلمين في السجن. ونشرت جريدة "النذير" الناطقة باسمهم أنه حدّد يوم 8 شباط موعداً لإطلاق النضال العام ضد نظام الأسد. ونقلاً عن داويشا (**Dawisha, "Syria and the Lebanese Crisis", London, Mc Millan, 1980, p.133-137**) يقول إن هذه الاضطرابات نشبت في وقت لقي قرار التدخّل العسكري في لبنان معارضة قوية حتى داخل حزب البعث. نقلاً عن كاتب آخر هو نيكولاس فان دام (**N.V. Dam, "The Struggle for Power in Syria", London, 1981**) أنه بعد



المدنيون ضحية دائمة في كل الاشتباكات

اكتشاف مؤامرة منسوبة إلى الجنرال العلوي علي حسين. في نيسان 1976، أوقف عدد كبير من العسكريين والبعثيين. وفي عودة إلى داويشا، ينقل سمير قصير، أن التورّط السوري في لبنان، قبيل تدخّلها العسكري في أول حزيران، كان يخلق حالة من القلق لدى السكان. فبعد الاضطرابات الداخلية التي حصلت في أيار، ثم في حزيران بعيد التدخّل، جرت اعتقالات واسعة طالت بين 300 و400 شخص، منهم أعضاء في البعث وضباط في الجيش. وهذا الوضع يفسّر المشاورات الواسعة التي جرت، في الأسبوع الأخير من أيار 1976، مع القيادتين الوطنية والقومية، وطالت أطراف الجبهة القومية والتقدمية (باستثناء الحزب الشيوعي)، وقرّر الفريق الحاكم، في نهايتها، في 31 أيار 1976، التدخّل في لبنان.

- هذا التدخّل، حاول القادة البعثيون، بعد فشل مهمة الوساطة الحميدة التي قام بها رئيس الوزراء الليبي الرائد جلود، جمع ظروف إقليمية لدعمه، بسلسلة من المشاورات مع البلدان العربية "المعتدلة"، مثل العربية السعودية والكويت والأردن، وكذلك بـ "إشارات تطمئن إسرائيل عبر واشنطن" (قصير، نقلاً عن Dawisha, op. cit., p. 134). ولكن سورية، وإن كانت قد حرصت على تعيين معالم طريق تدخّلها

العسكري في لبنان. إلا أن هذا التدخّل يبقى موقوفاً على رغبتها وحدها.

- إن المراجع والمصادر كافة لا تترك مجالاً لأي شك بحقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تشجّع على تطوّر الرغبة السورية، أكثر فأكثر، ضد منظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبناني (الحركة الوطنية اللبنانية). ومن الصعوبة بمكان تصوّر أن الأسد لم يكن مفتوناً بمهمة المبعوث الأميركي دين براون في لبنان (نقلاً عن Dawisha, p. 108,170). وإذا كان صحيحاً أن براون قد طمأن كمال جنبلاط على أن الولايات المتحدة لا تؤيد التدخّل السوري، أو أن الجيش السوري، في مطلق الأحوال.. لن يذهب إلى أبعد من صوفر في تقدّمه (نقلاً عن أبو إياد، "النهار"، 30و31 أيار 1976)، إلا أن الصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة قد رعت "حوار الردع" بين إسرائيل وسورية ممهّدة الطريق أمام التدخّل العسكري المحدود، إذ إن الصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة كانت قد أعلمت من قبل سفيرها أن التدخّل السوري لن يكون موجّهاً ضد إسرائيل (نقلاً عن Dawisha, p.134 الذي نقله عن مستشار الأسد، أديب داودي). وما إن قرّرت سورية التدخّل، في 31 أيار، حتى أعلمت، عن نواياها، الولايات المتحدة وعبرها إسرائيل. وفي الوقت نفسه العواصم العربية الصديقة للولايات المتحدة (نقلاً Yair Evron, "War and Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue", London, Croom Helm, 1987, p.46-47,59).

- الخطوط الحمر"، التي تكلمت واشنطن عنها علانية في 31 أيار 1976، وإن كان يطرأ عليها تعديل، خاصة بالنسبة إلى الخطوط الجغرافية ووفقاً لمتطلبات المعارك واتساع نطاقها، كانت دائماً محصلة إيجابية تلتقي عندها الأهداف السورية والاسرائيلية.

ـ ليس هناك من دلائل على أن واشنطن كانت تدفع الأسد للتدخّل العسكري. ويمكن الاستنتاج، برأي وليد الخالدي، أن الأسد لم يكن ينتظر، بالضرورة، الضوء الأخضر الأميركي (نقلاً عن W. Khalidi, "Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East", Harvard Center for International Affairs, 1979,p.90). لكن بعد اغتيال السفير الأميركي (16 حزيران) في بيروت الغربية، أصبحت واشنطن تظهر عن سرورها من التدخّل السوري، وتعتبره أنه الوسيلة الوحيدة القادرة على وضع حد لما يمكن أن يشكّل تهديداً خطراً لمصالحها. فإزاء هذا "الأمر الواقع" الذي أوجده التدخّل السوري، أصبح الشغل الشاغل للولايات المتحدة هو في إبقاء هذا التدخّل ضمن الحدود المقبولة في إسرائيل.

- هذا "الأمر الواقع" مارسته سورية أيضاً إزاء الاتحاد السوفياتي. فزار كوسيغين دمشق، في اليوم نفسه الذي كانت القوات السورية تدخل لبنان. ولم يأتِ البيان المشترك على ذكر التدخّل السوري. لكن في 3 حزيران، سمحت الشرطة في موسكو للطلاّب اللبنانيين والفلسطينيين بالتظاهر ضد السياسة السورية. وأثناء الاشتباكات بين القوات السورية والقوات المشتركة نشرت وكالة "تاس" السوفياتية بياناً دعا إلى وقف التدخّل الأجنبي في لبنان. وأثبتت الأيام التالية أن "الغضب" السوفياتي سرعان ما جرى احتواؤه، وأن الاتحاد السوفياتي كان خارج هذه اللعبة الدائرة في الشرق الأوسط، فأخذ يكتفي بدعوات يوجّهها للقيادة السورية يلحّ فيها على إعادة الجسور مع اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية.

- وفي وقت بذلت فيه المقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية جهودها، عسكرياً بإيقاف الجيش السوري عند حدود صيدا وبحمدون، وسياسياً بالتحرّك على الصعيد العربي،

مع الأمل بأن تؤدي هذه "الخطوة الناقصة" التي أقدم عليها الحكم السوري إلى إضعاف النظام وزعزعته، عقدت القيادتان الوطنية والقومية للبعث اجتماعاً مشتركاً مع القيادة المركزية للجبهة الوطنية والتقدمية في دمشق (9حزيران) هيمنت على أجوائه الأوضاع الداخلية السورية والقلق من ردود الفعل العربية، خاصة من جهة العراق.

قوات السلام العربية

في أجواء الاشتباكات الدائرة بين القوات السورية والقوات المشتركة (الفلسطينية واليسارية اللبنانية وحلفاؤهما من تشكيلات لبنانية)، عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة، في 8 و9 حزيران 1976، بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية التي كان رئيسها، ياسر عرفات، قد ألحّ في عقد قمة عربية. وقرّرت جامعة الدول العربة إرسال قوات سلام عربية تكون بقيادة أمين الجامعة العربية وتحلّ محل القوات السورية.

سورية لم تعترض على هذا القرار، وحاولت بقبولها إياه احتواء الانتقادات العربية، مستفيدةً في الوقت نفسه من العداء الذي أظهره المعسكر المسيحي لـ"الحل العربي". إذ سارع الرئيس فرنجية إلى الإعراب عن استيائه من حضور مندوب لبنان في اجتماع مجلس الجامعة، وبعث برسالة إلى الأمين العام محمود رياض يعلن فيها معارضته دخول القوات العربية (10حزيران). ثم أعادت "الجبهة اللبنانية"، المنعقدة بحضوره، دعمها المبادرة السورية منفردة، ورفضت كل مقررات جامعة الدول العربية، وهدّدت باللجوء إلى قوة دولية (11 حزيران).

وإذا كانت قرارات الجامعة العربية قد أزعجت بعض الشيء القادة السوريين، إلا أنها لم تؤدِ إلى اعتراض مخططاتهم. إذ إن الوحدات السورية ظلت جزءاً من قوات السلام العربية، إضافة إلى أن اللجنة التي عيّنتها الجامعة طمأنت الرئيس فرنجية بإعطائه تأكيدات حول مهمة هذه القوات التي لا تعارض المبادرة السورية. ومن جهته، أكّد الرئيس الأسد لفرنجية أن الجيش السوري لن ينسحب قبل تطبيق اتفاق القاهرة. فقبلت الجبهة اللبنانية عند ذاك، بوجود قوات السلام العربية (عُرفت في ما بعد باسم "قوات الردع العربية") شرط أن لا تشارك فيها قوات عراقية وليبية وجزائرية وقوات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقوات مصرية.

وفي 21 حزيران 1976، عقدت، في الرياض، قمة ضمّت الملك خالد والسادات وعرفات. وبعد ثلاثة أيام، التقى رئيسا الوزراء المصري والسوري في الرياض، وكان الاجتماع الأول في نوعه منذ اتفاق فك الارتباط في سيناء، كما كان الاجتماع الأخير. وفي 26 حزيران، أعاد الأسد التأكيد بأن قواته لن تنسحب من لبنان إلا بناءً على طلب من الرئيس فرنجية.

في غضون ذلك، استمرّت الاشتباكات على الجبهات الأساسية التقليدية، وكذلك الاشتباكات بين القوات المشتركة والقوات السورية. وتمكّنت هذه الأخيرة من التقدّم في الشوف حتى وصلت إلى عين دارا، وفي العرقوب حتى راشيا، على الرغم من المقاومة الضارية التي كانت تواجهها. وكانت هذه القوات تقصف، في الوقت نفسه، مخيّمات الفلسطينيين في المية ومية وعين الحلوة (قرب صيدا، 10 و15 حزيران). وبدءاً من 14حزيران، حاصرت القوات البحرية السورية موانئ طرابلس وصيدا وصور، فضلاً عن حصار طرابلس (17 حزيران) وأجرى الرائد عبد السلام جلود رئيسي الوزراء الليبي مفاوضات وقف إطلاق النار (20 حزيران) لم يرَ النور.


نساء وعجزة ... وحرب بلا هوادة

في 21 حزيران، بدأت قوات السلام العربية، بقيادة الجنرال المصري غنيم، انتشارها في لبنان. لكن بدون أي إشارة فعلية بأن الحل قادم، بل على العكس. ففي محيط مطار بيروت، وأثناء الانتشار هذا، أقدمت القوات السورية على خطوة لها دلالتها. فقد قام 500 جندي سوري، يرتدون القبعات الخضر (قوات السلام العربية) هذه المرة، وحلّوا محل الجنود السوريين الذين كانوا دخلوا إلى لبنان برداء منظمة الصاعقة وتمركزوا عند مدخل بيروت الجنوبي وفرضوا الحصار على العاصمة 6حزيران، أي قبل أن تتمكن القوات المشتركة في محاصرتهم.

على الصعيد السياسي الداخلي، رأى الرئيس فرنجية أن يمسك بزمام المبادرة الدبلوماسية بعد استقالة وزير الخارجية فيليب تقلا (المعتبر مستقلاً ومحايداً). فعيّن، في 16حزيران، حليفه كميل شمعون مكانه، إضافة إلى حقيبتَي التربية والتصميم ونيابة رئاسة الحكومة. ولم يعد فرنجية محرجاً في الإعلان عن مشاركته التامة في الجبهة اللبنانية.

معركة تل الزعتر وجبهاتها المتفرقة، الهدف الاستراتيجي

وجد الفريق الماروني أن الوقت ملائم لمبادرة

تحت رحمة المسلحين

مفصلية وتقريرية: الهجوم على مخيّم تل الزعتر الفلسطيني الواقع في قلب المناطق المسيحية (من ضواحي بيروت وعند مدخل المتن الشمالي). وبدأ هذا الهجوم في 22 حزيران 1976 اشتعلت الجبهات كافة، وتفاقمت الحالة المعيشية بصورة دراماتيكية. وفي 23 حزيران، تعطّل الكابل الأساسي الذي يغذي العاصمة بالكهرباء، وقطع عنها التيار الكهربائي لمدة أربعة أشهر، ما أدّى إلى انقطاع الماء والهاتف، وكذلك إلى نقص حاد في الخبز. وقصفت الميليشيات المسيحية مطار بيروت (27 حزيران)، وأُقفل، ولم يُعاد فتحه إلا في 19تشرين الثاني 1976. وإلى ذلك، أُضيف عامل الهلع النفساني لدى المواطنين بسبب إجلاء الرعايا الغربيين في أعقاب اغتيال السفير الأميركي فرنسيس ميلوي. فقد قامت سفينة تابعة للأسطول السادس الأميركي بإجلائهم (أميركيون وغيرهم، وعددهم نحو 263 شخصاً) عن لبنان، وذلك بحماية منظمة التحرير الفلسطينية التي أدلى كيسنجر، في 21 حزيران، بتصريح شكر فيه المنظمة على اهتمامها هذا. كما قامت السفارتان، البريطانية والفرنسية، بإجلاء رعاياهما أيضاً، ولكن عن طريق دمشق. ومع بدء معركة تل الزعتر سرت شائعات تقول إن الأميركيين إنما يثأرون بها من جبهة الرفض الفلسطينية عن اغتيال سفيرهم. لكن المعسكر المسيحي لم يكن ينتظر تبريراً لهذه المعركة، ولا إشارة، بل أجواءً ملائمة. وهل كان هناك أجواء أكثر ملاءمة له لمعركة تنهي مخيماً "يقاتل المسيحيين في عقر دارهم"، ولا ينفك يتمدد ديموغرافياً وعسكرياً، فيطال تابعه مخيّم جسر الباشا، ويصل إلى أحياء النبعة الشيعية. فتشير تقديرات الشهور الأولى من الحرب: 100 ألف نسمة يسكنون النبعة، غالبيتهم الساحقة من الشيعة؛ 30 ألفاً يسكنون تل الزعتر وغالبيتهم الساحقة من الفلسطينيين، و4 آلاف فلسطيني مسيحي في مخيم جسر الباشا. وقد شكّلت هذه المجموعة الجزء الأساسي والمركزي لما سُمّي "حزام البؤس" المحيط بالعاصمة. وقد نُسب إلى "تل الزعتر" أنه بات ذاك "العالم الأسطوري الجهنمي الذي يعيش تحت الأرض، ولا يعلم إلا اللّه ما يخبّه من مفاجآت". فبزواله، تتواصل المناطق المسيحية دون عائق.

الدور المحرّك في إطلاق الهجوم على تل الزعتر بدأته ميليشيا "النمور" لحزب الوطنيين الأحرار، تساعدها ميليشيات "حراس الأرز" و "التنظيم" و"حركة الشبيبة اللبنانية" (الباش مارون في الدكوانة) ومجموعات من الجنود، بعد انفراط عقد الجيش، خاصة "جيش لبنان" بقيادة الرائد فؤاد مالك، و"كتيبة عكار". وكانت المساهمة الأساسية "للجنود" هي في استعمال المدفعية التي استمرّت تدك المخيم طيلة 52 يوماً. ومع دخول ميليشيا الكتائب (القوى النظامية) في المعركة، بعد أسبوع من بدايتها، وصل عدد المقاتلين الذين يهاجمون تل الزعتر، ومن كل الجهات، نحو 4 آلاف مقاتل.

ورغم كل ذلك، وكل الإمكانيات - بما فيها الدعم السوري - بقيت الميليشيات المسيحية تراوح مكانها. واستبسل المقاومون. لكن هزيمتهم بدأت تلوح في الأفق مع استسلام النبعة في 5 آب . وقبل ذلك، لم يؤثر سقوط "تلة المير" المشرفة على المخيم بيد ميليشيا الكتائب (27 حزيران) في صمود المخيم، ولا سقوط مخيم جسر الباشا. وذلك رغم حالة الحصار وحرمان المقاومين وأهلهم من الماء والغذاء والأدوية.

عملت القوات المشتركة على التخفيف من الضغط على تل الزعتر بنقل جهودها العسكرية إلى جبهات أخرى. لكن الميليشيات المسيحية استمرّت

خوف وخراب



والطفولة لم تسلم

ممسكة بزمام المبادرة. فأطلقت، بمساعدة الجيش السوري، في 28 حزيران، حملة عسكرية في الجبل على محور عيون السيمان- فاريا، وتمكنت من السيطرة عليه وربط البقاع بالقطاع المسيحي. وأكمل الجيش السوري سيطرته على البقاع بدخوله مدينة بعلبك ومنطقة الهرمل. كما كان مهتماً بمنع أي اختراق للقوات المشتركة على جبهة تل الزعتر بقصف إمدادات هذه القوات القادمة من قرى المتن الدرزية باتجاه منطقة مونتيفردي القريبة من تل الزعتر.

وفي 5تموز، أطلقت القوات المشتركة عملية عسكرية واسعة النطاق، فشنّت هجوماً من طرابلس، براً وبحراً، باتجاه مدينة شكا المسيحية، وتمكنت من احتلالها. ووقعت مجازر جماعية نُسب مرتكبوها إلى مجموعة إسلامية، "جند الله". وكان من ضحاياها عائلات معتبرة سياسياً في خانة اليسار. وسرعان ما استعادت "القوات اللبنانية" (الميليشيات المسيحية) مدينة شكا، ومنها شنّت هجوماً مضاداً على منطقة الكورة (أكثرية سكانها من المسيحيين، روم أرثوذكس، ويُعتبرون تقليدياً في خانة محازبي وأنصار الحزب السوري القومي الاجتماعي، أو الحزب الشيوعي) واحتلتها في 12 تموز. ثم هاجمت طرابلس التي كانت تتعرض لضغط سوري، خاصة من حيث قصف القوات السورية لمخيّمَي نهر البارد والبداوي شمالي المدينة (10 تموز).

ازداد وضع تل الزعتر تفاقماً وخطراً مع غياب أي ضغط خارجي جدي على سورية. فلم يؤثر كفايةَ وصول 4 آلاف جندي عراقي على متن سفن مصرية ونزولهم في صيدا، وكذلك الضغوط السوفياتية لم تكن فعّالة. وبعد زيارة عبد الحليم خدّام للاتحاد السوفياتي



صورة للذكرى

(5 تموز) أرسل الزعيم السوفياتي بريجينيف رسالة، وُصفت بشديدة اللهجة، إلى الرئيس الأسد يدعوه فيها إلى وضع حد للمعارك في لبنان. أما المملكة العربية السعودية فلم يُعلن عنها أي تصريح أو موقف إزاء ما كان يدور، حينها، في لبنان.

في بيروت، عدد من اتفاقات وقف إطلاق النار لم يرَ النور، وكان فاوض بشأنها حسن صبري الخولي مبعوث أمين عام جامعة الدول العربية. وفي القاهرة، عقد مجلس وزراء الجامعة اجتماعين استثنائيين جديدين. في الاجتماع الأول (30 حزيران - أول تموز)، تقرّر التعجيل بإرسال قوات السلام العربية، ووصل، مساء الأول من تموز)، 1500جندي سعودي وسوداني إلى بيروت حيث تمركزوا في محيط المطار إلى جانب الفرق الليبية والسورية. كما تقرّر تشكيل لجنة مصالحة تنتقل بين بيروت ودمشق. وبفضل جهود هذه اللجنة، وبحضورها، عقد اجتماع في صوفر (4 تموز) بين خدّام وعرفات وإثنين آخرين من قادة المقاومة وواحد يمثلّ الكتائب وآخر يمثلّ الحركة الوطنية، دون أن يستكمل باجتماع آخر. وازداد التوتر، مع إعادة القوات المشتركة محاولاتها ضد شكا، وقصف القوات السورية لمخيّمي عين الحلوة والمية ومية قرب صيدا (6 و9 و12 تموز). وعاد أعضاء لجنة المصالحة العربية إلى بلدانهم باستثناء الرائد جلود، رئيس الوزراء الليبي.

وفي اجتماعه الثاني (12 و13تموز)، أعاد مجلس الجامعة العربية مطالبته بإعادة المفاوضات السورية - الفلسطينية فوراً، وتقوية قوات السلام العربية. فتحقق تقدم بسيط عندما حمل جلّود دعوةً من الأسد لعرفات مع خطة سلام سورية من ست نقاط. وبفضل وساطة جلود، تركت القوات السورية مواقعها قرب صيدا وانكفأت باتجاه جزين (15 تموز). لكن عرفات طالب بانسحاب سوري كامل من لبنان قبل المباشرة بأي حوار، في حين أن الأسد أعاد التأكيد، في خطاب طويل مخصص للوضع في لبنان (20 تموز)، أن قواته لن تنسحب من لبنان إلا بناءً على طلب من السلطات اللبنانية. وكان عرفات، قبل يوم واحد، أي في 18 تموز، قد توصّل إلى اتفاق وقف إطلاق النار مع ممثل لحزب الكتائب، لفسح المجال أمام انتشار قوات السلام العربية في منطقة المتحف، ولكنه سرعان ما خُرق. كما لم يصمد سوى ساعة واحدة اتفاق آخر في 25 تموز.

زار فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق بصحبة الرائد جلود. ودامت مفاوضاته هناك حتى 28 تموز وأسفرت عن اتفاق من أربع نقاط أعلنه جلود: وقف إطلاق النار، إعادة إحياء اللجنة العسكرية الثلاثية، حوار بين الأفرقاء اللبنانيين على قاعدة الوثيقة الدستورية، وتطبيق اتفاق القاهرة. وتحفظت الجبهة اللبنانية على هذا الاتفاق، وكذلك فعلت الحركة الوطنية. ولم يُحترم الاتفاق، وسقط على أرض تطورات معركة تل الزعتر وامتداداتها، خاصة عند خطوط التماس في العاصمة، وبالأخص عند محور مار مخايل - غاليري سمعان (الضاحية الشرقية).

في 6 آب، استسلمت النبعة للميليشيات المسيحية بتدخّل من الإمام موسى الصدر حقناً للدماء. وفسّرت الحركة الوطنية هذا التدخّل (والاستسلام) "فعل خيانة". ولجأ سكانها إلى بيروت الغربية والبقاع. فازداد الحصار على تل الزعتر. وفي 12 آب، استسلم هذا المخيم في أعقاب اتفاق بين الميليشيات المسيحية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية يقضي بإجلاء سكانه.

52 يوماً من الحصار والقصف المدفعي (نحو 50 ألف قذيفة مدفعية)، و 70 هجوماً. الضحايا نحو



الرئيس سليمان فرنجية وعقيلته
السيدة ايريس


بعيداً عن السياسة

2500 قتيل وآلاف الجرحى من المقاتلين المدافعين والأهالي. وكذلك في صفوف الميليشيات المسيحية. فقد تكبّدت خسائر جسمية: نحو 800 قتيل. بحسب ما أعلنته. في حينه. الجبهة اللبنانية. ومن القتلى. وليم حاوي. رئيس المجلس الحربي (الكتائبي). الذي خلفه في هذه القيادة بشير الجميّل نجل الشيخ بيار الجميّل.

وبعد ثلاثة أسابيع من انتهاء معركة تل الزعتر. تشكلت "القوات اللبنانية" التي ضمّت الميليشيات المسيحية كافة باستثناء "المردة" في زغرتا التابعة للرئيس فرنجية. كما تشكّل مجلس قيادة للقوات اللبنانية. ترأسه بشير الجميّل. وعُيّن داني شمعون نائباً للرئيس.

وازداد هلع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية من الإطباق السوري عليهما. ولم ينفع التململ الشعبي في لبنان الذي ذهب إلى حدّ "تخوين النظام السوري". خاصةً عندما بدأت وسائل الإعلام. الأجنبية على وجه الخصوص. في نقل أنباء. مدعومة أحياناً بالصور. عن مشاركة خبراء اسرائيليين في حصار ومعركة تل الزعتر. حيث كانت دبابات "سوبر شرمن" تدعم نيران الميليشيات المسيحية: فضلاً عن الاجتماع الذي عقد في عرض البحر قبالة جونية (آب 1976) بين رابين وبيار الجميّل وكميل شمعون.

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار، من أي نوع كانت، ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره، وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.
عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها الباحث مسعود الخوند، تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولاً إلى مطلع الألفية الثالثة، في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك، رسمت حدود الوطن مرات ومرات، وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد، لتجمع الذاكرة وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.


ISBN 995346755-2
9 789953 467559

